عجالة شرح اللباب
لنقرة الدين الرازي
در علم نحو

٣٩٣
شرح اللباب



الاستاذ [illegible] الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن العدين

[illegible] بسم الله متعلق بمحذوف فان كل فاعل يبدا في فعله ببسم الله يضمر ما جعل

[illegible] كان المعنى [illegible] اذا حل وارتحل فقال بسم الله كان المعنى بسم الله احل و[illegible]

[illegible] كذلك ههنا متعلق بمحذوف اي [illegible] اولف الكتاب والباء [illegible] او للمصاحبة

[illegible] لانه على معنى متبركا باسم الله اقرا واولف [illegible] وذن [illegible] حسن الادب [illegible]

[illegible] ومن مستحسنات الكلام ما لا يمكن الاول [illegible]

واصله [illegible] يذكر لانه [illegible] التي ما نحته من [illegible] الى الاذهان

[illegible] من رحم الرحمة بمعنى العطف والحنو وكذلك الرحيم منه فان قلت لم قدم

الرحمن على الرحيم وسوابقه منه والقياس الترقي من الادنى الى الاعلى كقولهم عالم نحرير قلت ذلك

[illegible] ان الاعلى يدل على الادنى مطابقة او تضمنا او التزاما لانه اذا قدم الاعلى [illegible]

[illegible] على الادنى [illegible] زيادة فان ذكر الادنى بعده كان ضايعا وههنا ليس كذلك لان الرحمن يتناول

جلايل النعم [illegible] اصولها والرحيم دقايقها وفروعها فكان الثاني جنس آخر [illegible]

[illegible] انه اذا قصد بلام التعريف الاشارة الى نفس الماهية من غير اعتبار ما صدقت الماهية عليه من الافراد كان [illegible]

[illegible] اجراء الاحكام على ماهيتها [illegible] الكلمة لفظا والرجل [illegible] الجنس واذا قصد

بها الاشارة الى [illegible] بين المتكلم والمخاطب اما بجري ذكره متقدما كان [illegible] الى فرعون

[illegible] فرعون الرسول واما بقرينة [illegible] نحو قولك خرج [illegible]

[illegible] واذا قصد [illegible] الاشارة [illegible] جنس من حيث [illegible]

[illegible] بقرينة كالاكل ونحوه [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] وهذا المعرف والمنكر [illegible]

[illegible] دخلت سوقا [illegible] الفرق بينهما [illegible] المعرف [illegible]

[illegible] وليس [illegible] المنكر هذه الاشارة فانك اذا قلت اكلت خبزا [illegible]

الجزء الاول

عباب شرح لباب

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الحمد هو الوصف بالجميل على [illegible] التعظيم قال الامام فخر الدين الرازي رحمه الله [illegible]
بحسن شكله ولطافة خلقته ولا يحمد الا الفاعل المختار على ما يصدر عنه من الانعام
والافضال سواء وصل اليك او الى غيرك فالمدح اعم واما الفرق بين الحمد والشكر فهو ان محل
الحمد خاص لانه لا يكون الا باللسان [illegible] عام لانه للمنعم وغيره بخلاف الشكر فان محله عام فانه يقع
باليد واللسان والقلب ولهذا قال الشاعر افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا
ومتعلقه خاص لانه لا يكون الا للمنعم فان شكر الصانع جلت نعماؤه صرف العبد جميع ما انعم
تعالى به عليه الى ما انعم عليه لاجله كصرف الذهن الى درك ما يمكن للبشر من ادراك ذاته
وصفاته وصرف البصر الى النظر الى مخلوقاته لمشاهدة [illegible] علية تع الله قيل انه غير مشتق من
اصل اصلا وانما هو علم له جل شانه وقيل انه مشتق اما من اله الاهة اذا عبد سمي به
لانه المعبود [illegible] الحقيقة فان العبادة غاية التعظيم والاكرام فلا يليق الا لمن يكون
مصدرا لغاية الاحسان والانعام او من [illegible] اذا تحير سمي بذلك لانه تعالى تحيرت في
ادراك ذاته الافهام وتحيرت في الانتهاء الى نعوت جبروته الاوهام او من لاه يلوه اذا
احتجب وارتفع وفي اشتقاقه اقوال اخر وانما خصص به دون ساير اسمائه لانه اعظم الاسماء
اما لعدم اطلاقه على غير الله تعالى واما لانه اسم الذات فكان في توجيه الحمد اليه اشارة
الى انه مستحق للحمد بحسب ذاته لا بحسب صفة من صفاته اذ لو قال احمد الخالق لتوهم ان
انما يحمد على نعمة الخلق خاصة وانما لم يقدمه على الفعل كما قدمه جار الله لان الاصل تاخير
المعمول عن العامل فاستعمل الاصل مفيدا لتجدد حدوث الحمد منه من غير قصد الاختصاص
على ما تناسقت اي على النعم التي انتظمت حال كونها من كعوب اياديه اي ايادي الله تعالى
ومن بيانية وهي مع مجرورها ظرف مستقر منصوب المحل على انه من الضمير في تناسقت الراجع الى
ما الموصولة والعامل [illegible] تناسقت او لفظ ما والعامل فيه احمد ولا يجوز ان يكون الضمير في
اياديه راجعا الى ما الموصولة والا لكان المعنى من كعوب نعم النعم لان الايادي جمع ايد جمع
يد والبد النعمة وكعوب الرمح النواشز في اطراف الانابيب وعلى ما تلالات به زوادي احسانه
[illegible]

عباب شرح لباب

اوكسر[illegible] ولكن جاء في المضموم الكسر بخلاف المكسور فانه لم يسمع فيه الضم[illegible] جمع
ثبة وهي الجماعة واصله ثبي قال الشارح هي الجماعة او وسط الحوض يثوب اليه الماء اقول
الثبة بهذا المعنى لا يجمع هذا الجمع لانه بهذا المعنى محذوف الوسط لا محذوف العجز وجاء قلون
جمع قلة وهي عود يلعب بها الصبيان على الوجهين مغيرا اوله بكسره وغير مغير بضمه من غير ترجيح
لاحدهما على الآخر بخلاف ثبون فانه وان جاء في الكسر[illegible] لكن المشهور فيه الضم وقد شذ نحو
حرة[illegible] ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واوزون وارضون
وذلك الشذوذ لعدم اجتماع الشرائط المذكورة فيها ونحو بلغت منا البلغين بضم الباء وهي
الدواهي واصله من البلوغ اي داهية بلغت النهاية في الشر قيل ان عايشة رضي الله عنها قالت
لعلي عليه حين اخذت يوم الجمل وما شاكله من اسماء الدواهي نحو البرحين في الفايق التحقيق
انه يقال كانه خطب بلغ اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم مكانا سوى ودينا قيما ثم
جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكاتها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصد وتعمد
وهذا معنى قوله متاول وقد يجعل النون الذي في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف
القياس الاول معتقب الاعراب للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع تكسير فاجري
فيه اعراب المكسر ويدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة ويلزم الياء فيه دون الواو لان
الياء اخف من الواو فلا حاجة الى الواو لا لكونه جمعا لدلالة الياء عليها ولا للاعراب لان
الاعراب على النون نحو قوله ماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون
الاربعين معتقب للاعراب ولذلك جعلت مكسورة ونحو قوله دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعلت نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم[illegible]
وشيبا جمع اشيب حال من الضمير[illegible] بنا او بالحاق[illegible] الفا وتاء وهو اي الجمع الملحق باخره
الالف والتاء للمونث حال كون المونث اسما فان هذا الجمع[illegible] في علم المونث سواء كانت
العلامة فيه ظاهرة كعزة وتسمى[illegible] زهراء او مقدرة[illegible] هند وكذا قياس في المونث من اسماء
الاجناس با[illegible] الظاهرة نحو غرفات والكرامات لانه جمع اكرومة لا جمع اكرام وكذا قياس في
المونث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي فيها

التاء المقدرة نحو دار وشمس وعين فليس هذا الجمع بقياس فيها بل هو مسموع نحو الكاينات والسموات
او صفة فان الصفة اذا كانت فيها علامة التانيث جمعت بالالف والتاء سواء كانت صفة لمذكر حقيقي اولا نحو
رجال علامات ونساء ضاربات وحبليات ونفساوات الا ان تكون الصفة فعلاء افعل كحمراء احمر او
فعلى فعلان كسكرى سكران فانهما اذا لم تغلب عليهما الاسمية لا يجمعان بالالف والتاء حملا لهما على
مذكريهما الذين لا يجمعان بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه اجاز جمعهما بالالف والتاء كما اجاز
جمع مذكريهما بالواو والنون واما اذا غلب على احديهما الاسمية فيجوز جمعهما بالالف والتاء نحو قوله عليه السلام
ليس في الخضراوات صدقة او ان يكون الصفة مستويا معه اي مع المونث المذكر فيها اي في الصفة اي
في لفظ الصفة وصيغتها نحو جريح وصبور حملا لمونثها على مذكرها الذي لا يجوز جمعه بالواو
والنون واعلم انه لو قال بدل قوله او صفة الى قوله بعد ذلك كحايض او مستويا معه المذكر فيها
او صفة لها مذكر جمع بالواو والنون او لها علامة تانيث ان لم يكن لها مذكر لكان اولى لانه خرج
بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع ما يستوي معه المذكر في لفظه مع ان فيه ايجازا واختصارا
ليس في لفظه وله فوايد اخر للمتفطن بها تفطن او ان يكون الصفة لا مذكر لها والحال انها قد تجردت
عن العلامة اي علامة التانيث كحايض وطالق فان هذه الصفة تجمع بالالف والتاء فرقا بين متجرد
هذا القسم عن التاء وبين غير المتجرد عنها فان غير المتجرد عنها يجمع هذا الجمع نحو حايضات في جمع حايضة
وانما لم يعكس لمشابهة غير المتجرد الفعل في المعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع
المونث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المونث ضمير جمع المونث وهو النون نحو ضربن ولمذكر
عطف على قوله للمونث الذي لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير فان هذا الجمع غالب غير مطرد عند بعض
النحاة في اسم مذكر غير عاقل نحو سجلات في جمع سجل وهو الضخم وحمامات وسرادقات وكذا في
الخماسي اصلي الحروف كسفرجلات غالب غير مطرد لاستكراه تكسيره وكذا في الجمع لا يكسر نحو رجالات
وبيوتات وصفة المذكر غير العاقل يجمع هذا الجمع مطرد نحو الصافنات وسطورات وسجلات وكذا
يطرد هذا الجمع في مصغر غير العاقل لانه صفة نحو جميلات وجبيرات وكتيبات ونحو بوانات في جمع
بوان بكسر الباء وهو عمود اعمدة الخيمة مع ثبوت بون في جمعه شاذ لا يقاس عليه لان له جمع تكسير
وهو بون بالضم ويحذف تاء التانيث من هذا الجمع تحرزا عن الجمع بين العلامتين اي علامتي التانيث

وبهما التاء التي كانت في الواحد

التاء وفتحها وكسرها ليكون امثلة للبارز المتصل المرفوع والرابع ان يسكن التاء ليكون مثالا
لتاء التانيث اقول وان احتمل ذلك الا ان غرضه انه مثال لتاء التانيث لانه لوكان مثالا لاحد الوجوه
الثلثة الاول لماكان لتاء التانيث مثال وله اى وللفعل ثلثة امثلة احدها المفتوح الآخر نحو ضرب
في الثلاثي ودحرج في الرباعي وهو اى المثال الذي آخره مفتوح الفعل الماضي ويسكن آخره عند
[illegible] وذلك اذا كان آخره واوا او ياء ما قبلها مفتوح فانه تقلب الفا نحو دعى ورمى ويسكن
[illegible] آخره مع المتحرك من الضمير [illegible] نحو ضربت لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
اذ الفاعل ولاسيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا
نحو ضربا او كان منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم فيه ذلك التوالي ويضم آخره لفظا او تقديرا مع الواو
اى مع واو الضمير نحو ضربوا ودعوا للمجانسة الواو والمثال الثاني في ما يتعاقب في صدره واوله الزوايد
الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا والنون له اى للمتكلم اذا كان معه غيره سواء
كان مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا ويجى للواحد المعظم مجازا العدد كالجماعة والتاء
للمخاطب مطلقا سواء كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او مجموعا وللغايب المؤنث والمؤنثين
دون جمع المؤنث فانه بالياء والياء لما عداها اى لما عدا المتكلم والمخاطب وغايب المؤنث لى المؤنثين
فيكون لاربعة اشياء لواحد المذكر الغايب ومثناه وجمعه ولجمع المؤنث ويسمى هذا المثال الذي تعاقب
في صدره الزوايد الاربع المضارع وذلك لمضارعته الاسم اى مشابهته اياه من جهة اللفظ والمعنى
والاستعمال على ما سيجى ان شاء الله تعالى ويشترك المضارع بين الحاضر [illegible] الزمان وهو الحال
والمستقبل وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند تجريده عن القرينة لا يحمل الا
على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في
الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال والقول بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال هو الاولى
لما ذكر [illegible] اخفاء في الحال لان الحال عند النحاة الحد المشترك بين الماضي والمستقبل لا الآن الذي
اختلف فيه ولاجل ذلك يقال ان [illegible] التي في زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها [illegible]
واللام في قولك ان [illegible] فعل مخلصة للحال كالسين او سوف فانهما مخلصان للاستقبال واما اللام
في قوله تعالى ولسوف يعطيك فلمجرد التاكيد ولا يكون للحال فلا يلزم التناقض وحروف المضارعة

تعاقب الرجلان اذا جاء احدهما في عقب الآخر [illegible]

غلطة [illegible] بكسر اللام وفتحها بالتخفيف [illegible] لا تشديد [illegible] لا [illegible] الله الذي [illegible] من غلطني

مضمومة في مجرد الرباعي نحو يدحرج لان الحرف الذي فيه منه وما يوازنه اي مما كان على اربعة احرف
بالوضع سواء كان ملحقا بالرباعي نحو يجلبب او لا نحو يكرم وانما قلنا بالوضع ليدخل فيه نحو اهراق
يهريق ونحو يدخل ويخرج عنه نحو قتل يقتل من باب الافتعال مفتوحة فيما سواهما اي سوى المجرد
من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كيضرب والثلاثي المزيد فيه كيستخرج والرباعي المزيد
فيه كيتدحرج والثالث من الامثلة الثلاثة مثال الامر وهو المثال الذي على طريقة المضارع حال
كون هذا المثال للفاعل المخاطب فان هذا المثال مختص بالفاعل المخاطب فان قصدت الامر ما
ليس بفاعل ولا مخاطب او فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر داخلة
على المضارع وهو على صيغته من غير تغيير فيها نحو ليضرب مجهولا غائبا وليضرب معلوما غائبا
ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب انا للحالف انت بصيغته اي بصيغة الامر صيغته اي
صيغة المضارع وذلك لانك تجد فاء الفعل وعينه في صيغته على ما هما عليه في صيغة المضارع
تقول اضرب فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدهما كذلك في تضرب وتقول عد فتجد
العين مكسورة فيها كما انها كذلك في تعد الا ان تنزع الزيادة وهي التاء من الزوائد الاربع
لانه كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال مقتضي التخفيف وفي قوله فيما اوله متحرك تعسف حقه
ان يذكر بعد قوله فتقول من تضع ضع كما ذكر جار الله بعده في المفصل ومنه اخذ هذه العبارة
فتقول من تضع ضع من غير زيادة همزة الوصل بل تبتدأ في الامر بذلك المتحرك وانما قال فيما اوله
متحرك اي فيما يصير اولا بعد نزع الزيادة ولم يقل ثانيه متحرك كما قال غيره لقاعدة وهي انك
تقول في تقيم اقم ولم تبدأ فيه بعد نزع الزيادة بالمتحرك الذي بعده وهو القاف وانما تبتدأ بالهمزة
وذلك لان تقيم في الاصل تؤقوم حذفت الهمزة منه لوجود حرف المضارعة فيه حملا له على اقوم
فلما حذف حرف المضارعة منه لبناء الامر عادت الهمزة وصارت اولا فابتدأ بها وكذلك الكلام
في تكرم فانه لما حذف حرف المضارعة منه عادت الهمزة فصارت اولا فابتدأ بها ولا تجتلب همزة
الوصل وان كان ثانيه ساكنا وان سكن اوله اي ما يصير اولا بعد نزع الزيادة زدت لئلا تبتدأ
بالساكن همزة وصل مكسورة الا ان يكون العين مضمومة بضمة اصلية فان الهمزة ح يكون
مضمومة ايضا فتقول في تضرب اضرب وفي تنصر انصر والاصل في تكرم تؤكرم لان المضارع انما

يكونه بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي وماضي تكوم اكرم فلما زيد في اوله التاء صار تؤكرم
وانما حذفت الهمزة منه حملا على اكرم فانه أأكرم حذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين فعلى هذا الاصل
خرج اكرم وذلك لانه اذا حذف حرف المضارعة الذي هو كان سببا لحذف الهمزة الثانية عادت الهمزة
لزوال [illegible]ب حذفها وصارت الهمزة اولا وهي [illegible]كة فابتدأ بها من غير زيادة همزة وصل وهو
اى م[illegible] الامر موقوف اى مبنى على السكون عند اصحابنا البصريين لان الاصل في الافعال البناء
والا[illegible]ل في البناء السكون وانما اعرب منها ما اعرب واخرج عن اصل البناء ما اخرج لحصول المشابهة
بينه وبين الاسم ولا مشابهة بين مثال الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فابقى على اصل البناء والكوفيون
على انه معرب مجزوم وعلى ان اصله اللام داخلا على المضارع المخاطب صوابه ان يقول واصله المضارع
داخلا عليه اللام كما في امر غير المخاطب كامر الغايب نحو ليفعل وامر المتكلم نحو لافعل فانه مضارع
داخل عليه اللام ثم حذف اللام للكثرة اى لكثرة استعمال امر المخاطب فانه لاشك ان توجيه الامر
الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره ثم حذف حرف المضارعة للهرب من الالتباس بين
الامر والمضارع فانه لو قيل تفعل من غير حذف التبس بالمضارع الموقوف وقد استعمل الاصل
من قرأ فبذلك فلتفرحوا وهذه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم قيل انه صلى الله عليه وسلم لما
كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للمخاطب والجواب ان علة الاعراب
في الفعل المضارع حرف المضارعة وهو محذوف في مثال الامر فيكون الاعراب منتفيا لانتفاء
علته وقد عرض لبعض الافعال ان لزم طريقة واحدة ويسمى الجامد لعدم تصرفه فمنه اى فمن
الجامد في [illegible] المدح والذم نحو نعم وبيس مكسورتي الفاء ساكنتي العين وانما لم يتصرف فيهما
لكونهما علمين في المدح والذم والاصل فيهما نعم بكسر العين لانهما فعلان وليس فعل بكسر
الفاء ساكن العين من صيغ الافعال وفيهما لغات كسر العين مع فتح الفاء على وزن علم وهو
الاصل [illegible] [illegible]رها اى مع كسر الفاء لاتباع الفاء للعين في الكسر وسكونها كذلك اى سكون العين مع
فتح الفاء وكسرها فمنه اربع لغات [illegible]ان الاكثر فيهما خاصة كسر الفاء وسكون العين وكذلك كل
فعل او اسم على ف[illegible] بكسر العين ثانيه حرف حلق فانه يجوز فيه هذه اللغات الاربع نحو فخذ ولما
اذا لم يكن ثانيه حرف حلق نحو كتف فانما يجوز فيه ثلث لغات الاصل وكسر الفاء [illegible] ما مع

هي المضارعة المعربة بالاسم وتلك المضارعة التي الا موجود

سكون العين ولا يجوز فيه اتباع الفاء للعين في الكسر وذلك لان حرف الحلق لثقله يجوز
ذلك فيه دون غيره من الحروف والدليل على كونهما فعلين لحوق تاء التانيث والضماير
المرفوعة البارزة المتصلة بهما في بعض اللغات على ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا
ومنه اي من الجامد ليس فيمن جعله فعلا وعليه الجمهور والدليل على فعليته لحوق الضماير
المرفوعة المتصلة به نحو لستَ لستما لستم ولحوق تاء التانيث الساكنة نحو ليست وقال ابو علي
في احد قوليه انه حرف لعدم تصرفه وعدم دلالته على الحدث والزمان وانما لم يذكر الاختلاف
في نعم وبئس كما ذكره في ليس لانه ذكر الاختلاف في بئس قبل فلا حاجة الى اعادته ههنا
وهو مُسَكَّنٌ من لَيِسَ مكسور العين كما يسكن عين علم فيقال عَلْم ولا يجوز ان يكون في
الاصل مفتوح العين لان الفتحة من العين لا يحذف تخفيفا ولم يجعل ليس لجموده ونحا لغته
اخواته كساير الافعال الناقصة في عدم التصرف على لفظ صَيِدَ من غير اعلال بل لازم فيه
التخفيف بالاسكان بخلاف صَيِدَ فانه يجوز فيه التخفيف بالاسكان وعدم التخفيف به والمفهوم
من كلام الشارح ههنا انه لا يجوز في صيد التخفيف وليس كذلك ولا على لفظ هَابَ بالاعلال
لكن جعل على لفظ ماليس بفعل كلَيْتَ تحقيقا لجموده وعدم تصرفه ولذا في المعتل العين
من الافعال المتصرفة عند لحوق الضماير المرفوعة المتصلة البارزة بها نحو صِدْتُ وهِبْتُ
ومنه اي ومن الجامد عسى وسيجي بيانه انشاء الله تعالى ومنه اي ومن الجامد صيغتا
التعجب وهما ما افعلَهُ وافعِلْ به وانما كانا جامدين غير متصرفين لمشابهتها الحروف بواسطة
معنى الانشاء فيهما ولا يبنيان الا من الثلاثي احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه المجرد
احترز به عن الثلاثي المزيد فيه فانه لا يجي بنا هما منها لانه لو حذف فيها شي لزم الالتباس
ولو لم يحذف لم يمكن بناهما منها ليس بمعنى افعلّ وافعالّ كالثلاثي الدال على اللون
فان الغالب في الالوان ان تاتي افعالها على افعلّ وافعالّ كابيضّ واسودّ فحمل ما جاء
من الثلاثي بمعنى اللون عليهما في امتناع بناء الصيغتين منه واما الثلاثي الدال على العيب
المحسوس فانه وان لم يكن الغالب فيه ان تاتي افعاله على افعلّ وافعالّ لكن يكون في
بعض العيوب المحسوسة استعمال افعلّ وافعالّ اكثر من استعمال الثلاثي كاحولّ واعورّ

اى ولجموده انما لم ينقلوا كسرة الفاء في لست ... كما نقلوها اليه

فانهما اكثر استعمالا من حول و عور فحمل حول و عور عليهما في الامتناع واما البعض الذى لايكون
استعمالهما فيه اكثر من استعمال الثلاثى اولم يجيا فيه كالبجر والعرج والعمى فلم يبن الصيغتان
من هذا الثلاثى ايضا لكون بعض العيوب المحسوسة التى تدل عليها هذا الثلاثى لاتقبل الزيادة
والنقصان كالعمى فلم يبنيا منه وحمل عليه غيره او نقول لما كان بناء الوصف من الالوان والعيوب
المحسوسة على افعل لم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل
التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب ايضا لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في
امور كثيرة وهذا التعليل اولى لكن لما كان مقصود المصنف التعليل الاول يدل على ذلك قوله
مما ليس بمعنى افعل وافعال بدل قولهم مما ليس بلون وعيب بما ذكرناه وينبغى ان يعلم انه لابد
لذلك الثلاثى ان يكون تاما مثبتا متصرفا قابلا معناه للتكثير واقعا في الماضى مستمرا واحترزنا
بهذه القيود عن ان يكون فعلا ناقصا ككان اومنفيا اوغير متصرف كيدع ويذر اوغير قابل
للتكثير نحو فنى اوغير واقع مستمرا فان التعجب لايجئ منها خلافا للكوفيين فيما هو اصل
الالوان وهو السواد والبياض فانهم اجازوا بناء افعل التفضيل وصيغتى التعجب منه لان
السواد والبياض اصلان للالوان فجاز ان ثبت لهما مالاتثبت لغيرهما فالجواب ان علة الامتناع
قائمة فيهما كما في ساير الالوان واما نحو جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بنى اباض
ونحو لانت اسود في عينى من الظلم فهما عند البصريين من الشواذ ويتوصل فيما وراءه اى
فيما وراء الثلاثى المجرد الذى ليس بمعنى افعل وافعال من الثلاثى المزيد فيه والرباعى
والثلاثى الذى بمعنى الالوان والعيوب الظاهرة بنحو اشد وابلغ اى يبنى صيغتا التعجب
من فعل يصح بناؤهما منه ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التى امتنع بناؤهما منها نحو ما اشد دحرجته
واستخراجه وما ابلغ سواده وقد شذ مجئ صيغتى التعجب من باب افعل عند غير سيبويه
مع كثرته وعنده قياس لقلة العمل فيه ما اعطاه وما اولاه فانه لم يكن لهما فعل ثلاثى ويكون
التعجب من الفاعل دون المفعول اى لايبنى فعلا التعجب من الفعل المبنى للمفعول
قياسا لانه لوجعل صيغتى التعجب مشتركين بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده
فجعلنا قياسا في الفاعل لانه اكثر من المفعول وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يجعل

الظلام جمع الظلمة

السجن الحبس فمعناه اشده بمحبوسيته

صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل في التعجب بنحو ما اشد واشدد نحو ما اشد
ماضرب واشدد بما سجن الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته يعني قد بني صيغتا التعجب
من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل بان يتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى باللي
او بعد نحو ما امقته الي وما اخطاه عندي ومعنى ما افعله عند سيبويه شي من الاشياء لا اعرفه
جعله فاعلا تقديرا اي يقدر ذلك الاصل لتصحيح الاعراب لا لان هذا المعنى مراد الآن معناه
بعد النقل انشاء التعجب والفعل وهو افعل مسند الى ضمير ما وما مبتدا مع كونه نكرة مخصوصة

وهو اخبار

عند سيبويه والجملة خبره وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتدا وهي موصولة والجملة صلتها
والخبر محذوف اي الذي جعله فاعلا حاصل وموجود وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر وجوبا
مع عدم ما سد مسده وقال الفراء ما استفهامية مبتدا وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث
المعنى كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم
الدين وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء ولم يثبت ذلك ومعنى افعل به
باعتبار الاصل والتقدير عند سيبويه صار ذا كذا والمجرور بالباء مرفوع معنى لانه فاعل والتزم
زيادة الباء في الفاعل ههنا ولا ضمير في الفعل وهو افعل وان كان على صورة صيغة الامر لكنه
التزم استتار الفاعل فيها واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا وضعف المصنف هذا القول
بقوله واحسن منه ان يكون المعنى صفه بالفعل على زيادة الباء في المفعول ويكون الهمزة للتعدية
ويكون احسن بزيد امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص وهذا مذهب الفراء او صيره
ذا كذا على التعدية بالباء وهو مذهب الزجاج فيكون الهمزة للصيرورة وانما ضعف القول الاول
لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل قليل وقول الفراء احسن
من قول الزجاج لان الهمزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ثم جرى افعل به مجرى المثل
وحق الامثال ان لا تتغير بل تحكى على موردها الاصلي فلم يتغير افعل به عن لفظ الوحدة
لان معنى الامر زيل عنه وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى
يتغير باعتبار احوال المخاطب واما الزجاج فاعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة

واحدة يكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد ويضعف قوله احسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين ولهذا اى ولكونه جاريا مجرى المثل لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد احسن ولا فصل بين التعجب والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما لا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا بلقيت ولا يقال ايضا ما احسن قايما على ان يكون قايما متعلقا باحسن وقد اجيز الفصل بالظرف بين الفعل والمتعجب منه اذا تعلق الظرف باحدهما من المجيزين الفراء والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاز ان يزاد كان بين ما وافعل عند الاكثرين نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان له في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتهما اي من علامات الاسم والفعل قيل العلامة لا يجب ان تنعكس فكم من اسم او فعل قد تخلوا من علامة فينبغي ان يكون حرفا قلنا خلوه عن بعض علاماته يجوز واما من جميعها فلا ومراده ذلك لان الجمع المضاف يفيد العموم ثم انه اى الشان قد يجري بينهما اى بين الكلم التاليف اما على وجه الاسناد وهو اي الاسناد تركيب الكلمتين سواء كانتا ملفوظتين نحو زيد قائم او مقدرتين كنعم في جواب من قال از يد قايم او احديهما مقدرة والاخرى ملفوظة نحو ان زيد قام وفضرب جمل او ما يجري مجراهما من المركبات التي في حكم المفردات نحو غلام زيد غلام عمرو وزيد ابوه منطلق تركيبا بحيث يفيد السامع اى بحيث يحسن السكوت عليه وقد احترز بذلك عن التركيب بين المضاف والمضاف اليه وبين التابع والمتبوع ويسمى المولف هذا التاليف كلاما وجملة فان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وقيل بينهما فرق وهو ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا تنعكس وهي اى الجملة اربعة وجه الحصر ان الجملة لا تخلو من ان يكون المسند فيها موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او كان والثاني هو الاسمية والاول اما ان لا يسد مسد المسند ظرف او ما جرى

واما علامات الحروف

بجراه او بيد والثاني هو الظرفية والاول اما ان لا يكون مصدرا باداة الشرط او كان والاول
هو الفعلية والثاني الشرطية وهذا التقسيم انما هي لتفهيم المخاطب والا فهي على الحقيقة على ضربين
فعلية واسمية عنوان الشرط لما خالف الظاهر من حيث جرى الجملة فيه مجرى المفرد في امتناعها
من ان يستقل بنفسها عدت مفردا والظرف لما كان اضمار الفعل ملتزما معه وناب عن
الفعل في احتمال ضميره وقيامه مقامه صار في حكم ما ليس من الفعل شيء فعلية نحو ضرب زيد
والقايم الزيدان وهيهات الامر على مذهب المصنف وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل
هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرع عليهما فيهما واسمية سواء
كان الجزء الثاني مفردا او جملة نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم وشرطية سواء كانت مركبة من فعليتين
او من شرطيتين نحو ان تكرمني اكرمك فان كان متى زيد يكتب فهو تحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب
وظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا نحو ما
في الدار او ما قدامك زيد بمعنى الذي حصل فيها او الذي حصل قدامك زيد ولا يجوز ان يكون
التقدير الذي حاصل فيها لان صلة الموصول لا بد ان يكون جملة واسم الفاعل مع فاعله لا يكون
جملة على ما سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى وقد يكون التاليف لا على وجه الاسناد نحو غلام زيد على
الاضافة او زيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك من المركبات التي لا يصح السكوت عليها
ولا يسمى المؤلف على وجه الاسناد كلاما ولا جملة واعتناء النحوي وقصارى امره منوط
برعاية النحوي هيئات من الاختلاف الحادثة بالحركات والحروف اللازمة للكلم بعد التركيب
اي بعد تركيبها مع العوامل لفظا او تقديرا اذ لولا التركيب لما حصلت تلك الهيئات على
تفاوتها اي تفاوت تلك الهيئات بحسب المواضع فانها في بعض المواضع بالحركات وفي بعضها
بالحروف قال الشارح قوله على تفاوتها اي على تفاوت الكلم وهيئاتها بحسب المواضع اشارة
الى الجمل الاربع اقول لا اشارة الى ما ذكرنا فان التفاوت في الهيئات انما يكون بحسب المواضع
فانها قد يكون الاعراب في بعضها بالحركات وفي بعضها بالحروف ولا يتفاوت الهيئات بحسب
الجمل وحاصلها اي حاصل الهيئات يرجع بشهادة الاستقراء الى انها اختلاف اواخر كلم كالمعربات
دون كلم كالمبنيات اختلافا لا على نهج واحد بل انحاء مختلفة واعني باختلاف الاواخر انصافها

بصيغة لم تكن عليها قبل التركيب فان زيدا مثلا قبل التركيب لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت
آخره بعد التركيب مع العامل في حالة الرفع فقد اتصف آخره بما لم تكن متصفا به وهو الانتقال
من حال السكون الى حال الضمة وكذا في حال انتقاله من السكون الى الفتحة والكسرة وكذا اختلف
حال الالف والواو في نحو مسلمان ومسلمون فانهما صارتا لشيئين وهما علامة التثنية والجمع
وعلامة الرفع بعد ان كانتا لشئ واحد وهما علامة التثنية والجمع والنون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من ان يكون آخر الكلمة فكذا النون فيهما وقوله لاختلاف اشياء
معهودة اشارة الى العوامل والمعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة
قال الشارح فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما على العلة الغائية ان حملنا الاشياء على
العوامل او على الفاعلية ان حملناها على المعاني المقتضية اقول ان حملناها عليهما جميعا لا يلزم
ذلك ولا مانع من ذلك الحمل لا لفظا ولا معنى على انا نقول لو كان ذلك اشارة الى المعاني
المقتضية يكون فيه تنبيه على العوامل لان المعاني انما تحصل فيها بورود العوامل على اولها فعليه
اى فيلزم مما قلنا على النحوي البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب
اذ الاختلاف معه بالفعل وانما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم اعرب
الرجل عن حجته اذا بينها او لانه يزيل اللبس والفساد من قولهم عربت معدته اذا فسدت
والهمزة للسلب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب القابل للاختلاف وعن ما به الاختلاف
وهو العامل فان النحاة جعلوا العامل كالفاعل المؤثر للاختلاف وان كان فاعله في الحقيقة
هو المتكلم والعامل علامة لا علة وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضي للاختلاف من المعاني
المتعاقبة على المعرب وانا اسوق اليك الاربعة المذكورة بعون الله مبينة في اربعة اقسام
وكذلك انا امحض زبدة معاني اقسام الكتاب واخرج عن محض اللباب بعون الملك الوهاب
القسم الاول في الاعراب وانما قدمه على الاقسام الباقية لانه المقصود من النحو بالذات
ووجوهه في الاسم ثلثة الرفع والنصب والجر ويكون الاعراب لفظا اى ملفوظا في جميع الاحوال
او تقديرا في جميعها او لفظا في بعضها وتقديرا في آخر وقوله بحركة او بحرف قيد في الاقسام
الثلثة فيكون الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة ثم شرع في الاقسام الستة على

تحفظه واتحفظه

القسم الاول في الاعراب

الترتيب بقوله فاعرابه اى اعراب الاسم لفظا نحو [illegible] في جميع الاحوال فيما آخره حرف صحيح نحو زيد
او حرف علة جار مجراه في احتمال الحركة نحو ظبي وكرسي ودلو ومغزو فان الياء والواو الساكن
ما قبلهما لم يستثقل الحركة عليهما وهذا القسم يشتمل على اقسام ثلثة واشار الى القسم الاول بقوله
ثم ان كان ما آخره صحيح او جار مجراه منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة اى فذلك الاسم
مع الضمة حال كونه مرفوعا فرفعا مصدر بمعنى المفعول حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور
وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال وانما بدا بهذا القسم من الاقسام الثلثة لاستيفائه الحركات الثلث كل واحدة منها
في محلها اعني الضمة في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر واشار الى القسمين
الباقيين من القسم الاول بقوله والا اى ولم يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا ان كان غير منصرف غير ملحق به ذلك فجره محمول على النصب وهذا
هو القسم الثاني او الكسرة نصبا وجرا ان كان ملحقا به ذلك سواء كان منصرفا او لا فنصبه محمول
على الجر وهو القسم الثالث نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد وجاءتني مسلمات وزينبات
ورايت مسلمات وزينبات ومررت بمسلمات وزينبات وانما ينقص من غير المنصرف وانتزع
الفتح ومن الملحق به الالف والتاء النصب واتبع الكسر اجراء للفرع وهو غير منصرف والملحق به
ذلك وهو الجمع المونث السالم على وتيرة اى طريقة الاصل وهو الفعل والجمع المذكر السالم وذلك
اى الالف والتاء
لان غير المنصرف لما شابه الفعل صار فرعا على الفعل فحذف لاجل المشابهة الكسر اذ لا يوجد
في الفعل واما الجمع المونث السالم لما كان فرعا على الجمع المذكر السالم ايضا ونصبه محمول على جره على
ما سبق حمل نصب الجمع المونث السالم ايضا على جره وان كان الاصل معربا بالحروف واعرابه تقديرا
بحركة في جميع الاحوال فيما آخره الف مقصورة لفظا اى تقديرا نحو عصا وحبلى فان اعرابه متعذر
لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا وسمي هذا الاسم مقصورا لكونه ضد الممدود او المبني
لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع والفرق بين المعرب التقديري وبين المبني ان
المانع من الاعراب في المعرب التقديري حرفه الاخير لا غير بخلاف المبني فان المانع منه في جملته
وهو مناسبته للمبني فلا يمكن تقدير الاعراب فيه لقيام مقتضى البناء فيه او فيما اضيف الى ياء المتكلم

حال كونه مفردا او جمعا اعرابه بحركة احتراز عن الجمع الذي اعرابه بحروف فان اعرابه ليس بحركة
تقديرا عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني على راي فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال
لان محل الاعراب مشتغل بحركة لازمة لا[illegible] الاضافة واستحالة احتمال الحرف الواحد لحركتين
متماثلتين او متخالفتين والاعرف الاشهر بين النحاة انه اي المضاف الى ياء المتكلم مبني على الكسر
للاضافة الى ياء المتكلم المبني ويعضد الراي الاول قولهم مسلماي في التثنية بالالف في حال الرفع
ومسلمي بفتح الميم بالاعراب لظهور الاعراب في التثنية بانقلاب الالف الى الياء فيها في حالتي
النصب والجر بخلاف الواحد والجمع نحو مسلمي ومسلمي فانه لا اختلاف في آخرهما فالاضافة الى
ياء المتكلم لو كانت سبب البناء مطلقا لما تخلف عنها الحكم وقد تخلف كما في التثنية قال الشارح مسلمي
بفتح الميم وكسرها ليشتمل التثنية والجمع قلنا لا يكون الاعراب في الجمع ظاهرا لعدم اختلاف آخره
في الاحوال فلا فرق بين الواحد والجمع ومنه اي ومما فيه الاعراب تقديرا في جميع الاحوال ما فيه
اعراب محكي جملة منقولة كان ما فيه اعراب المحكي في الاصل او مفردا نحو تابط شرا فانه في
الاصل جملة فلم يتعاقب انواع الاعراب على الجزء الثاني منه لاشتغال محلها باعراب محكي وقول
اهل الحجاز من زيدا ومن زيد في استعلام من يقول رايت زيدا ومررت بزيد فان مذهبهم في
العلم ان [illegible] المستفهم كما نطق به فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الحكاية ونحو
خمسة عشر حال كونه علما واحترز به عن كونه عددا فانه ح مبني واعرابه محلا يحتمل ان يجعل
منه اي مما فيه الاعراب تقديرا فيمن يبقيه اي عشر على الفتح بعد العلمية فانه قبل العلمية كان
مبنيا لتضمنه حرف العطف وبعد العلمية زال التضمن فاعرب لكن ينبغي ان يحكى البناء كما يحكى الاعراب
في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فاعرب تقديرا ويحتمل ان يجعل بعد العلمية
مبنيا اعرابه محلي كساير المبنيات رعاية لتضمنه الاصلي وانما قال فيمن يبقيه على الفتح لانه يجوز
فيه ايضا وجهان اخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع الصرف
والثاني الاضافة ومع الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه فانما جاز اعراب الثاني
مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك التضمن زال بالعلمية وانما يجوز فيه ترك البناء
المحكي ولا يجوز في تابط شرا ترك الاعراب المحكي احتراما للاعراب واعرابه لفظا في بعض

بعضهم اعراب مثل غلامي وغلاني ومسلماتي دون تقديري حالتي الرفع والنصب في حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر

الاستحالة محال ابودن

العضو قوي كردانيدن

التخلف بس ماندن

نحو خمسة عشر في الاحوال

الاحوال وتقدم اء بعضها الحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي

بالاسكان فاعراب رفعه وجره تقديري وذلك لاستثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة على حرف

العلة في حالة الرفع واستثقالهم اجتماع ثلث كسرات في حالة الجر ورايت القاضي بالفتح فان الفتحة

لخفتها لا تستثقل على الياء وان انكسر ما قبلها وقد جاء الاسكان ايضا في حالة النصب ضرورة كما

جاء قليلا التحريك في حالة الجر نحو قوله ولو ان واش في المدينة داره وداري باعلى حضرموت

اهتدى ليا وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب ويسمى هذا القسم منقوصا

لنقصان حركتين منه واعلم انه لو مثل في المقصور بالمعرف كما مثل هنا لكان اولى لان التمثيل به

اظهر لظهور حرف الاعراب فيه واعرابه لفظا في جميع الاحوال بالحرف وهذا القسم ايضا على ثلثة

اقسام في الاسماء الستة حال كونها مضافة احترز عنها غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركة

لفظا الى غير ياء المتكلم احترز عنها مضافة اليه فان اعرابها بالحركة تقديرا على الرأي الاقوى

وهو القسم الاول من الاقسام الثلثة وهي اخوه وابوه وحموها الحم قريب زوج المرأة من ابي زوجها

واخيه وابنه وهنوه الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك

وفوه وذو مال وتصرحه بهذه الاسماء على هذه الصورة يغني عن تصغيرها وتثنيتها وجمعها ولهذا يجب

الاحتراز عن ذلك لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة لفظا ولو ثنيت وجمعت كان اعرابها

كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة وانما قدمها على غيرها لاستيفائها الحروف الثلثة كلا في

محلها فانها بالواو رفعا اي حال كونه مرفوعة والالف نصبا والياء جرا وانما جعل اعرابها بالحروف

مع انه الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها وثقل الحروف توطية لجعل الاعراب

المثنى والمجموع بالحروف لا يستنكر اهم ان يستبدا مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب بالحروف التي

هي اقوى من الحركات وفضلوها عليهما باستيفائها للحروف الثلثة كلا في موضعه وانما اختاروها

لمشابهتها المثنى في استلزام كل واحد منها اذ اما اخوه الاخ للاخ والاب للابن ونحو [illegible]

بالاضافة لتقوى المشابهة بظهور ذلك اللازم وخصوها من بين [illegible] المثنى لصلاحية

لام [illegible] وعين الاجزاء ان يقوم مقام الاعراب وجعلوا الواو التي هي اصل في هذه الاسماء علامة

للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم قلبوها الفا [illegible] النصب وياء في الجر ليكون الالف اعرابا مثل الفتحة

بارك الله عليك وفيك ولك وبارك
بركت دها [illegible] مقدمه

الاستبداء خودي
خود بكاد دي باستادن

والياء اعرابا مثل الكسرة وجعلت سواكن للتخفيف قال المص وقد ذكر جدي في تعليل اعراب هذه
الاسماء بالحروف وجها حسنا لا مزيد عليه وهو ان اعراب الواحد والمفرد بالحركة وكان للواحد على النصف
من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركات لزم
اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف الزوائد على الحركات بشطر وخصوا
الاسماء الستة دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول
في التثنية اعني ابوان واخوان ولا يقال يديان الا فيمن يقول في الواحد يدى كعصا وانما قال
في الاكثر لان من العرب من جعل اعرابها بالحركات مثله في المفرد ذهابا بالمضاف مذهب المفرد
فيقول جاءني ابه ورايت ابه ومررت بابه ومنهم من جعلها اسماء مقصورة فيقول اباه في
الاحوال الثلث من ذلك قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واعرابه لفظا
بحرف في التثنية وهو القسم الثاني ويلحق بها اثنان في الاعراب لكون وضعه وضع المثنى اذ هو
كقولك ابنان واسمان لانه من الثني ومعناه معنى التثنية ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت
للمفرد اثن ويلحق بها ايضا كلا حال كونه مضافا الى مضمر من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما
وكلاكما وكلانا وذلك لشدة شبهه بها لفظا لكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنها
بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى وانما خص ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا
كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوع
في الاعراب مع انه موافق له لفظا ومعنى ثم اطرد ذلك في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل
اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال نظرا الى كونه مفرد اللفظ فانها اى فان التثنية واثنين
وكلا بالالف رفعا وانما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد
الحركة فجعل اعرابها [illegible] ضعف الحركة اعني حروف المد واللين ولما كان الجمع السالم على حد
التثنية في سلامة بناء الواحد حمل عليها وانما جعل رفعها بالالف لان الالف زيد في التثنية
قبل الاعراب علامة لها لمناسبة خفته لقلة [illegible] المثنى او لكثرته [illegible] ك العقلاء وغيرهم

فهو بيّن والياء في التثنية كما يرد في ضاه

الثني مصدر بمعنى التثنية

من الحيوان والجماد والنبات في التثنية فجعل ايضا علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب والياء
نصبا وجرا وذلك لانه لما جعل الالف علامة للرفع ولم يبق من حروف اللين التي اولى بالقيام مقام
الحركات غير الياء للنصب والجر لان الواو اختص بالجمع كما يجئ والجر اولى بها فقلبت الالف ياء وجعلت
الياء علامة للجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وترك
فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب مع عدم استثقالها واعرابه لفظا بالحرف في الجمع
المصحح المذكر اي الجمع بالواو والنون ليدخل فيه نحو ارضون وثبون وهو القسم الثالث ويلحق به في الاعراب
اولو فانه موضوع وضع جمع السلامة وليس له لانه لم يات اول في المفرد بخلاف ذو فانه جمع ذو حقيقة
ويلحق به ايضا عشرون واخواته من ثلثين الى تسعين فانها ليست بجمع السلامة وان كانت موضوعة
وضعها وليس عشر وثلث واربع آحادا لعشرين وثلثين واربعين والا لقيل عشرون لثلث عشرات
مع كل عقد عشرة يزيد عليها لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها لانها اي
فان هذه الثلثة بالواو رفعا وانما جعل رفعها بالواو لكان الواو وزيد في الجمع قبل الاعراب لمناسبة بينهما
لكثرة عدد الجمع او لقلة هذا الجمع لانه مختص باولي العلم فجعل علامة للرفع والياء نصبا وجرا لانه لما
جعل الواو علامة للرفع قلب في حال الجر ياء واتبع النصب الجر وقلبت الضمة قبل الياء كسرة لاستثقال
قبل الياء الساكنة وانما كسر النون في المثنى لكونه في الاصل تنوينا ساكنا والاصل في تحريك الساكن ان
يحرك بالكسر وفتح في الجمع للفرق ولم يعكس مراعاة للاعتدال في المثنى بين خفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بين ثقل الواو وخفة الفتحة والنون في التثنية والجمع دليل على تمام الكلمة كالتنوين والفرق
بينهما ان التنوين مع كونه دليلا على تمام على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون ولذا يسقط التنوين مع

الكلمة

لام التعريف والبناء ولا يسقط النون معها نحو الرجلان ويا زيدان واعرابه تقديرا بالحرف في جميع الاحوال
في الجمع المذكور اي المصحح حال كونه مضافا كانه احترز به عن كونه غير مضاف فانه لا يكون اعرابه بالحرف
تقديرا العدم موجب حذف علامة الاعراب وهو التقاء الساكنين بسبب حذف النون بالاضافة
ملاقيا ساكنا بعده احترازا عن نحو صالحوا البلد كـ واعلم انه لو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا
بعده ملاقيا علامته منه ساكنا لكان اولى ليدخل فيه قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرئ بالنصب
فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ويخرج نحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكنا

الخامس

حال من الجمع — نعت لساكنا والضمير للجمع الكلمة — لجواز حذف نون التثنية — مبهم المعرفة مع الحل ما بعدها استطالة بالصلة بمعنى الموصول

الضمير في ابوهما وهو مع خبره ايضا صلة التي وهو مبتدا واخته خبره والعايد اليه الضمير في
اختها وهو مع خبره ايضا صلة الذي وهو مبتدا خبره زيد والعايد اليه الضمير في اخته وهكذا
العمل ان زاد الموصولات ولا يقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وامتحان
صحته اي صحة هذا الحكم باقامة اسم صريح مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع اي
جميع هذه الموصولات الى موصول واحد فتقيم اختها موقع التي ابوها ابوهما لان التي ابوها
ابو شخصين اخرين هي اختها فيصير الكلام الذي التي اللذان اختها اختها اخواك اخته زيد
ثم تقيم اخواها مقام اللذان اختها اختها لان اللذين اختها اخت امراة قد يكونان اخويها
فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اخته مقام التي بصلتها لان التي اخواها
اخواك قد يكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد فان اردت الاخبار فيها اي في المسئلة
المحكية عن المازني عن الموصول الاول بصلته او عن الموصول الثاني بصلته فلك ذلك الاخبار
اذ لا مانع منه تقول في الاخبار عن الموصول الاول وآخر صلته اخته الذي هو زيد الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته والمعنى الذي هو زيد الذي اختك اخته وتقول في الاخبار عن
الثاني وآخر صلته اخواك التي هي اخته زيد التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اي التي اخوها
نحو التي اخوها اخواك وكذا يجوز الاخبار عن جزء الموصول الاول اذ لا مانع فيه منه ايضا نحو الذي
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد واما سايرها في صلته اي باقي ما في صلة
الاول وانما قال ساير لان الثاني مع صلته في صلته ومع ذلك يجوز الاخبار عنه فلا يتاتى فيه ذلك
الاخبار الا في جزء الموصول الثالث وهو اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول اللذان الذي
التي ابوها ابوهما اختها اخته زيد اخواك والا في المتصل به اي بجزء الموصول الثالث وهو الكاف
في اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواه اخته
زيد انت وانما لا يتاتى الاخبار في ساير ما في صلته حيث لا يتاتى ويتاتى حيث يتاتى لما تقدم من
شرايط الاخبار الاربع فتذكر لتعلم صحة ما صح الاخبار عنه وامتناع ما امتنع فلا يجوز الاخبار عن
الموصول الثالث بصلته لا تقول اللذان الذي التي هما اخواك اخته زيد اللذان التي ابوها ابوهما
اختها لاشتمال الثالث في صلته على ضمير مستحق لـ[illegible] الموصول لانه يشتمل على ضمير الموصول الثاني وهو

اختك

الذي

الهاء في اخيتها وكذا حكم الموصول الرابع وكذا لا يجوز الاخبار في هذه المسئلة عن المضافات الى الضماير الغايبة
بدونها لما ذكرنا من ان الضمير لا يضاف ولا عن هذه الضماير لاستحقاقها الغير الموصول الذي صدر حالة الاخبار
واما الاسمان حال كونهما معطوفا احدهما على الآخر في جملة واحدة نحو ضرب زيد وعمرو فقد يتاتى الاخبار
عن كل واحد منهما وحده تقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد لفظة هو تاكيد للمستكن
في ضرب وانما اكد ليتاتى العطف عليه وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وعن كليهما نحو اللذان
ضربا زيد وعمرو مع رعاية ما يشترط في الاخبار من الشرايط الاربع وفي العطف من تاكيد المتصل المرفوع
عند العطف عليه وغيره واما الاسمان في جملتين معطوف احدهما على الآخرى ولا ملابسة بينهما اي
بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم خالد فلا يتاتى الاخبار في واحد منهما اي من الاسمين لانه
يلزم خلو الجملة الواقعة صلة للموصول او خلو المعطوفة عليها عن العايد اليه فانك لو اخبرت عن خالد و
قلت الذي ضرب زيد واكرم هو خالد يلزم خلو الصلة عن العايد ولو اخبرت عن زيد وقلت الذي ضرب
هو واكرم خالد زيد يلزم خلو الجملة المعطوفة على الصلة عن العايد اما اذا كان بين الجملتين ملابسة
بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فيجوز الاخبار عن الاسم الاول نحو الذي ضرب هو واكرم غلامه زيد
ولا يجوز عن الاسم الثاني والا يلزم خلو الصلة عن العايد الى الموصول واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار
عنه الا والبدل معه كالموصوف فكما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لا يجوز عن المبدل بدون
البدل قياسا عليه لانه تابع مثل الصفة ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذلك اي بدون
كون البدل معه بصرف البدل عند الاخبار عن المبدل بدونه الى المضمر لانه اذا أخذ المبدل وجعل
في موضعه ضمير صار البدل بدلا عن المضمر بعد ان كان بدلا عن المظهر ولعله اي لعل جواز الاخبار عن
المبدل بدون البدل الظاهر الراجح اذ لا مانع من الابدال من المضمر فان الضمير قد يبدل منه مضمر
آخر او مظهر بخلاف الوصف فان المضمر لا يوصف فيكون القياس باطلا واما البدل فان اردت الاخبار
عنه بدون المبدل في نحو مررت برجل اخيك قلت في الاخبار عنه بالالف واللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز
الضمير لان الصفة وهي المار جارية على اللام وهي للمتكلم وقلت في الاخبار عنه بالذي الذي مررت
برجل به اخوك واستقبحه المازني قال لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلامك تقديرا فيما قال
ابن السراج قال ابو بكر معنى قول المازني قدرت كلامك تقديرا فاسدا يعني ان حق الكلام

امتنع

ان وجه البدل

ان يستغنى بنفسه وشرط حصول البدل ان يكون بمنزلة ماليس فى الكلام وان يكون متى اسقط استغنى الكلام
فلو قلت المار انا برجل اخوك لم يجز لانه لا يرجع الى الالف واللام شئ وكان الكلام فاسدا وكذلك لو قلت زيد
ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم يرجع الى زيد شئ وقولك اياه بعده بمنزلة ماليس فى الكلام قال المازنى وكلا

وليسا

القولين مذهب ولكنا نقوّيه هذا آخر كلام ابن السراج ومن اجاز هذا اى المار انا برجل به اخوك نظرا الى
وجود الضمير فى البدل الذى هو المقصود من الكلام اجاز زيد ضربت اخاك اياه لانه بمنزلة زيد ضربته لان
المبدل فى حكم الطرح والاخبار عن خبر كان واخواتها لا يمتنع لانه فى الاصل خبر المبتدا كما لا يمتنع عن خبر المبتدا
تقول فى كنت قائما الذى كنت اياه او كنته قايم وقد اباه بعضهم لان معنى كان زيد قايما كان منه امر كذا
وكذا فكان الخبر من حيث المعنى جملة ولا يجوز الاخبار عن الجملة فكذا عما هو بمعناها والجواب عنه انا لا
نسلم ان الخبر المفرد بتقدير الجملة بل الامر بالعكس واذا اردت الاخبار عن الاسم الذى يتنازعه فعلان
معطوف احدهما على الآخر فى الفاعلية والمفعولية حال كون هذا الاسم فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف
من الآخر حذفا واجبا ان كان الآخر هو الفعل الاول او مرجوحا ان كان الفعل الثانى نحو ضربت وضربنى زيد
او ضربنى وضربت زيد فانما تاتى الاخبار باضمار المفعول بعد ان كان حذفه واجبا او مرجوحا تقول فى
المثال الاول الذى ضربته وضربنى زيد وفى المثال الثانى الذى ضربنى وضربته زيد وان حذف المفعول
حذف للطول اى لطول الصلة لا على ما حذف فى الاصل عند التنازع قبل الاخبار فان حذفه هناك لكونه
فضلة ومستغنى عنه والا يحذف للطول بل حذف على ما حذف فى الاصل يلزم اخلاء الصلة او المعطوف عليها

المعطوف

عما يعود الى الموصول ورأى المازنى ان يجعل الكلام عند الاخبار جملتين اسميتين معطوفا احديهما
على الاخرى فتقول على رايه فى ضربت وضربنى زيد الضارب انا والضاربى زيد محذوف المفعول كما فى الاصل
اى لكونه مستغنى عنه لعدم احتياج الموصول اليه لرجوع الضمير المستكن فى الضارب اليه ولا يكون محذوفا
لطول الصلة كما قال الاخفش فانه قال اذا قلت ضربت وضربنى زيد واردت الاخبار عن زيد باللام قلت
الضاربه انا والضاربى زيد ولا يحسن غير ذلك قال الا ان بعض النحويين قد اجاز هذا وهو عندى لطول
الاسم جايز لانه صير الضارب والضاربى كالشئ الواحد وذلك لان رايه ان تدخل اللام على الفعلين وتاتى بالخبر
عنه فى الاخير خبرا عن الموصولين قال الشارح تقرير كلام المازنى ان الكلام كان على جملتين قبل ورود
الاخبار عنه فجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين ليناسب الاصل اقول ليس هذا تقرير كلامه

حتى يلزم على المصنف النظر الذى اورده الشارح عليه على ما سيجئ بيانه وانما يلزم من تقرير المازنى رعاية التناسب
بالقصد الثانى والقصد الاول هو الاحتراز عن حذف الضمير الراجع الى الموصول كما نقل ابن السراج عنه
فانه قال قال المازنى اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت وضربنى زيد فان ناسا من النحويين يقولون
الضارب انا والضاربى زيد قال ولا ارى ما قالوا الا محالا الا ان كنت لم تنو ان يكون فى الضارب مفعول
محذوف فان كنت اردت ان يكون محذوفا فاتيانه اجود قال وان كنت احذفه كما احذفه فى الفعل فان ذلك
غير جائز لانك حين حذفته فى الفعل لم تضمره وانت ههنا [illegible] مضمرا تحذفهما مختلف قال والقياس عندى
ان اجعل الضارب مبتدا وانا خبره والضاربى مبتدا وزيد خبره واجعل الضارب الاول غير متعد كما
كان الفعل الذى تشتقه منه غير متعد فجعلته مبتدا وانا خبره وعطفت عليه مبتدأ وخبره ليكون جملة
عطفها على جملة كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلا وفاعلا ولا الحسن هذا الراى وهو جعل
الكلام جملتين اسميتين عندى اذا اعمل الاول نحو ضربنى وضربت زيد والا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه وذلك لانك اذا قلت فى ضربنى وضربت زيد الضاربى والضارب انا زيد يتعين ان يكون
زيدا خبرا لقوله الضاربى لان اللام والصفة عبارتان عنه كما يتعين ان تكون انا خبرا للضارب لان اللام
والصفة عبارتان عن المتكلم فيلزم عطف الجملة الثانية على الاول قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور آخرا
وهو زيد ولا يلزم ذلك اذا لم يجعل الكلام جملتين وكذا لا يلزم اذا اعمل الثانى نحو ضربت وضربنى زيد فانه
اذا قيل فيه الضارب انا والضاربى زيد كان زيد خبرا لقوله الضاربى لا لقوله الضارب حتى يلزم المحذور
المذكور قيل قول المازنى على تقدير اعمال الثانى يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لان ما يتصدر الجملة الاولى
من الموصول لا يكون المخبر عنه وهو زيد خبرا عنه وما يكون المخبر عنه خبرا عنه وهو الموصول الثانى لا يكون مصدرا
فى صدر الجملة الاولى قلنا المقصود هو الاخبار عن زيد فى الجملة الثانية وقد صدرت باللام وجعل المخبر عنه
خبرا عنه وانما صدرت ايضا الجملة الاولى باللام لانه لو لم تصدر به وقيل ضربت والضاربى زيد لكان فى الظاهر
عطفا للجملة الاسمية على الفعلية وهذا تكلف من المازنى فى ذلك [illegible] تعالى فى اعراب الضارب انا والضاربى
زيد ان الضارب مبتدا والضاربى عطف عليه وزيد خبرهما فيكون الكلام جملة واحدة وانما ابرز الضمير المستتر
فى الصفة لانها للمتكلم وقد جرت على اللام التى هى لزيد وعلى هذا كان حذف الضمير [illegible]
منه للطول لا للاستغناء عنه لانه لا ضمير فى الضارب راجع الى الموصول غيره

عبيده وعند النحاة لا يجوز حذفه لان ضمير اللام لا يحذف كما نقلنا عن ابن مالك
وان كان الاخبار عن غير المتنازع كالاخبار عن التاء في ضربت وضربني زيد فلا فساد
في الحذف اي حذف الضمير لكونه مستغنى عنه كما في الاصل ولا حاجة الى الاعتذار عنه
بانه حذف للطول لانك اذا قلت فيه الضارب والضاربه زيد انا كان العائد الى
الموصول هو الضمير المستكن في الضارب فلا حاجة الى ضمير اخر وان كان الاسم المتنازع
فيه مفعولا له اي لاحد الفعلين والفاعل مضمر في الفعل الاخر نحو ضربني وضربت زيدا
وضربته ضربني زيدا فالاخبار واقع على طريقه ولا فساد لان توهم الفساد كان
من الحذف ولا حذف هنا تقول في الاخبار بالذي في المثال الاول الذي ضربني وضربته
زيد وفي المثال الثاني الذي ضربته وضربني زيد وتقول في الاخبار باللام عن زيد
في الاول الضاربي والضاربه انا زيد وفي الثاني الضاربه انا والضاربي زيد
فلا حذف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الوصف في احدى الجملتين وبارز
في الثانية ولا حاجة هنا الى ما تكلفه المازني ثمه من ابراز الضمير وجعله خبرا لانه
انما يحتاج الى ما تكلفه لئلا يلزم حذف الضمير الراجع الى الموصول وهنا لا يلزم ذلك وان
كان المازني لا يفرق بين الصورتين حكى ابن السراج قال قال المازني
وان قلت ضربني وضربت زيدا فاخبرت عن زيد قلت الضاربي زيد هو والضاربه انا
زيد فجعلت الضاربي زيد مبتدا وهو خبره كما كان فاعلا في ضربني ليكون الضارب بمعنى
فيكون هو محتاجا الى ان يبرز كما كان محتاجا وهو في موضع ضربني وليكون جملة معطوفة
على جملة قال المصنف وليس هذا بالوجه قال الشارح ظاهر هذا الكلام ان
(اي المصنف) المازني انما جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربته وضربني زيد
اذ قال في الاخبار عن زيد الضاربه انا والضاربه زيد لان الضارب في المعنى
للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد في المعنى فجرى على غير من هو له واما اذا قلت
الضاربي والضاربه انا زيد في ضربني وضربت زيدا فالضارب جار على اللام وهو
لزيد فقد جرى على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير وقال وفيه نظر لان المازني انما
جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة فحقه ان لا يفرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى
على غير من هو له فلم يكن جعلهما اسميتين اولى اقول ليس غرضه الاول من جعل الكلام جملتين
هو الاحتياج الى ابراز الضمير بل غرضه ما ذكرنا من قبل من الاحتراز اللازم من قول البصريين
النحويين فحقه ان يفرق بين ما يلزم منه المحذور المذكور وبين ما لا يلزم منه ذلك على انه

عن زيد

لا يحتاج هنا الى ابراز الضمير وان كانت الصفة جارية على غير من هي له لانضمامه
على شريطة التفسير كما في قوله وعز ممطول معنى غريمها ومراد وتحقيق هذا الكلام
فليرجع الى كتاب الاصول لابن السراج وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاخبار اذا
كان التنازع في الفاعلية وحدها تقول في ضربني واكرمني زيد الذي ضربني واكرمني زيد
او اذا كان التنازع في المفعولية وحدها تقول في ضربت واكرمت زيدا الذي ضربته
واكرمته زيد او اذا كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين نحو اعطيت واعطاني
زيدا درهما فصاعدا نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما تقول في الاخبار عن زيد الذي
اعطيته واعطانيه درهما زيد وعن درهما الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم فاما
المازني فيرده المفعول الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وقد يسهل عليك
طريقه اي طرق الاخبار عند الوقوف على شرائطه وضوابطه فلا حاجة الى تكثير الامثلة
بعد الوقوف على المقصود ومنها اي ومن انواع المرفوع الجزئي باب ان وحكمه حكم
خبر المبتدأ لانه في الاصل خبر المبتدأ الا في تقديمه فان خبر المبتدأ قد يتقدم
عليه ولكنه لا يتقدم على اسم ان لانه حرف ضعيف العمل ولان باب ان لما كان فرعا
على الفعل في العمل جعل عمله فرعيا لفرعيته لم يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير اذا
لم يكن الخبر ظرفا اما اذا كان ظرفا فيجوز تقدمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان الينا
ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا لتوسعهم في الظروف لان كل
[illegible] من المحدثات لا بد ان يكون في زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية منها نحو
ان زيدا قائم ولا تقول ان قائم زيدا لكون الخبر غير ظرف ولكن تقول ان في الدار زيدا
لكونه ظرفا وتحذف الخبر في باب ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا
مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة وان في السفر الراحلين فيها
اي لم يرجعوا
مهلا اي امهالا اي طولا ويروى مثلا اي لنا فيهم مثلا وفي نحو اشبه شرج شرجا لو ان
اسيمرا اي لو ان فيه اسيمرا بحذف الخبر وشرج بينهما موضع بعينه واسيمر تصغير اسمر جمع
سمرة قال المصنف هذا مثل قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا يقال
له شرج فذهب لقيم يعشي ابله وقد كان لقمان حسده واراد هلاكه فاحتفر له خندقا
وقطع كل ما هنالك من السمرة ثم ملأ بها الخندق فاوقد عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل
عرف المكان وانكر ذهاب السمرة فعند ذلك قال هذا الكلام يضرب في شيئين يشتبهان
بينهما ويفترقان في شيء [illegible] اي [illegible] الى الشبه بهذا المكان الذي ذهبت

والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل عمله فرعيا

اليه المكان الذي غدوت عنه لوات السرات التي عهدتنا به كانت قايمة ثم ان
وفي نحو ياليت ايام الصبي رواجعا عند اصحابنا فان الخبر عندهم محذوف وروابع
منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر اي ياليت ايام الصبي حاصلة لنا
حال كونها رواجع خلافا للكسايي فانه قال ان رواجع منصوب على انه خبر كان مقدر
اي كانت رواجع وكانا مع خبره خبر ليت ومذهب البصريين اولى من مذهبه لكثرة
حذف الخبر وقلة حذف كان والفراء اي وخلافا للفراء فانه قال انه منصوب بليت
لان مذهبه ان ليت منصب الاسمين جميعا لانه بمعنى تمنيت ومذهب الكسايي اولى من
مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع وفي نحو لعل حاجة منها قول عمر بن عبد العزيز
لقرشي توسل اليه بالقرابة وقال انا ابن عمك فقال فان ذلك اي فان ذاك مصدق ثم ذكر
حاجته فقال لعل حاجة اي لعل ذاك المطلوب حاصل فالزم حذف الخبر في قولهم ليت
شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول وهذا كقولك علمت ابوك اي
علمت ما يجاب به هذا الاستفهام وانما الزم الحذف ههنا لسد الجملة الاستفهامية مسد
الخبر كما في قولك لولا زيد لكان كذا وهذا مذهب ابن يعيش قال ابن الحاجب قال بعض
الاستفهام قايم مقام الخبر كالحال والمجرور في ليتك في الدار وفي القولين نظر لان مضمون
الجملة الاستفهامية مفعول شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان يكون قايما مقام الخبر كما في
ليتك في الدار لانه من تتمة المبتدا ولان يكون سادا مسده كما في لولا زيد لكان
كذا لان محل الخبر ان يكون بعد جميع معمولات المبتدا فيكون محله بعد الاستفهام
فلا يكون الاستفهام سادا مسده والاولى ان يقال ان الخبر محذوف ههنا بلا ساد
مسده لكثرة الاستعمال ويكون التقدير ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل
ومنها خبر لا التي لنفي الجنس وهو اي خبر لا ثابت في قول اهل الحجاز نحو لا غلام رجل
ظريف وانما يعمل لا مع لمشابهتها لان على ما يجي في القسم الرابع وانما مثل بالخبر
بعد الاسم المضاف لان الاسم لو كان مفردا مبنيا نحو لا رجل ظريف لم يتعين ظريف للخبرية لا
حتمال ان يكون صفة على ما قال ان افصح به في المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا لانه لما صار
الاسم مع لا مبنيا وصار دخول لا عليه سبب بنائه مع قربه من لا لم يجز ان يكون الخبر
يستحق بسببها اعرابا مع بعده عنها فابقى الخبر على اصله من الرفع بالابتدا ولان ظريف
في لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية لجواز ان يكون صفة كما في لا غلام رجل ظريف فانه
يتعين للخبرية لان المضاف المبني مع لا لا يوصف الا بمنصوب عند بعض النحاة لان لا تنزيل مع

قال ابن

هذه

من الابتداء فلا يجوز الحمل على محل اسمها بخلاف ان وانما لعدم ازالتهما معنى الابتداء فيجوز
الحمل على محل اسمها وحكمه حكم خبر ان لما ذكرنا من انها محمولة على ان الا في جواز تقديم الظرف
فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانها لا يتقدم على اسمها وان
كان ظرفا لانها محمولة على ان فانحط مرتبتها عن مرتبة الاصل ويحذف خبر لا كثيرا كقولنا لا باس
اي لا باس عليك كما يحذف من اسمها كقولنا عليك اي لا باس عليك لكن لا يجوز حذف الخبر الا مع
وجود الاسم كما لا يجوز حذف الاسم الا مع وجود الخبر لئلا يكون ذلك اجحافا ومنه كلمة
الشهادة كقولنا لا اله الا الله اي لا اله في الوجود الا الله ولا يجوز ان يكون الا الله خبرا
لانه مستثنى وهو لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد
من المستثنى منه ولا يثبت الخبر في بني تميم اصلا قال الجوهري بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون
ظرفا وقال الاندلسي اي ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه
قرينة غير السؤال والا فلا يجوز حذفه كسائر ما لا دليل عليه والمصنف اقتدى بجار الله
حيث قال في المفصل وبنو تميم لا يثبتونه اصلا ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس في العمل لمشابهتهما
به في النفي والدخول في المبتدا والخبر نحو ما زيد او ما رجل قال هذا ليعلم ان ما
يدخل على المعرفة والنكرة ولا رجل افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا اي لا لا تعمل
لا في المعرفة لنقصان مشابهتها بليس لانها للنفي المطلق بخلاف ما فانها لقوة مشابهتها
بليس لانها لنفي الحال كليس تعمل في المعرفة والنكرة ويكون في ما العمل اكثر
تصرفا من لا ويضمر منفصلا بعد ما لا غير اي يجيء اسم ما ضميرا منفصلا نحو ما انت او ما هو
او ما انا قائما بخلاف لا فانها لما لم تدخل على المعرفة لم تدخل على المضمر الذي هو اعرف
المعارف ولا يجوز الفصل باجنبي منه اي بين اسم ما ولا وبين عاملهما ومعمولهما ولا لا يقول
ما طعامك زيد ياكل لان طعامك وهو معمول ياكل وقع فصلا بين ما واسمها كما لا يجوز الفصل
باجنبي بين العامل ومعموله في ساير المواضع نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى
اسم كانت لان زيدا وهو معمول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها اما لو جعلت اسم كانت
ضمير القصة والشان وجعل الحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا معمول تاخذ فيجوز ذلك لانه
ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل والمعمول وكذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرو زيدا لان
ذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وكذلك عمرا وقع فصلا بين ذهب و
معموله وهو زيد فبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجملة
المؤكدة فانه يجوز الفصل بها بينهما لانها لما كانت تاكيدا لغيرها لا تكون اجنبية عنهما

كاين ؟

اي مشابهة لا

وهو عمرو

نحو نعم وانشاء ... وكونه كالنداء والدعاء ، واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع
حيث يصح وقوع الاسم سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما في زيد يضرب اي ضارب او
منصوبا او مجرورا نحو رايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب اي ما حال كون المضارع مجردا عن حرف
او مع حرف لا يكون عاملا فيه لانه لو كان عاملا فيه لم يكن مرفوعا نحو ليت زيدا يضرب
فانه مجرد عن ذلك الحرف او زيد سيضرب فانه مع حرف لا يكون عاملا فيه قيل السين من
خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين
على الاسم قلنا ان السين صار كاحد حروف الفعل فيكون الواقع موقعه هو الفعل مع
السين لا الفعل وحده و يضرب الزيدان فان يضرب واقع موقع الاسم مع انه لا
يجوز ان يقال ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام او نفي لان مبتدأ
الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبتداه اسم فصدق انه واقع
موقعه اي موقعا يصح ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل
على انا نقول يجوز ان يقع فيه اسم الفاعل نحو ضارب الزيدان نحو قائم زيد نعم
الاصل فيه الاسم اي اسم الفاعل وقد عدل عنه الى لفظ الفعل لقصد الدلالة على العرض
والحدوث وصح كاد لتقريب الفعل من الحال فالمناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا
لقصد الدلالة على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال وقد يستعمل الاصل المرفوض
فيمن روى قوله فأُبْتُ الى فهم وما كِدتُ آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فالفعل واقع
(بازگشتن) (بانگ کردن)
موقع الاسم نظرا الى هذا الاصل المرفوض واما قال فيمن روى لانه لا استشهاد في رواية
ولم اك آئبا وكذلك يضرب في الذي يضرب واقع موقع ضارب لجواز ان يقال الذي
ضارب هو ولما فرغ من انواع المرفوع اسما كان او فعلا شرع في المنصوب فقال
المنصوب هو من النوع من الاسم ايضا انواع كالمرفوع منها المفعول المطلق وانما قدمه
على غيره من المنصوبات لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور لان الفاعل
الذي هو اول مقتضيات الفعل انما يصير فاعلا بسببه الا ترى ان زيدا في ضرب
زيد ضربا انما يصير ضاربا لاصدار هذا الضرب اليه وهو ما يدل على مفهوم الفعل حال
كونه مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا هذا التعريف غير مانع لدخول جميع انواع المصدر
فيه ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو صحت صبوحا والاولى في تعريفه
ان يقال مصدر او جار مجراه يذكر من جنسه بعد صدوره عن الفاعل ويسمى المفعول المطلق
مبهما لانه لا يتعين نوعه وعدده وانه انما هو حال انه لتوكيد المعنى فحسب لانه لو كان للنوع

دخول

الذي

بحث المنصوبات

او العدد لا يسمى مبهما وفي قوله لتوكيد الفعل توسع لانه في الحقيقة لتوكيد المصدر المضمون
للفعل فان قولك ضربت ضربا بمنزلة احدثت ضربا ضربا ويكون للنوع وهو المصدر الموصوف
سواء كان الوصف معلوما من الوضع نحو القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف
نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير
اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما جنسيا مبينا كونه بمعنى المصدر للنظر من نحو ضربته
انواعا من الضرب او من اضافة نحو ضربته اي ضربها واشد ضرب او من كونه مثنى او
مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين او كونه موصوفا بلام العهد نحو
ضربت الضرب عندما شاع اي الضرب المعهود والمرة اي ويكون للمرة وهو الذي
يدل على عدد المرات معينا كان العدد اولا سواء كان العدد معلوما من الوضع
نحو ضربته ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز بالمصدر
نحو ضربته ثلاث ضربات او غير مميز به نحو ضربته الفا او من الة الموضوعة موضع المصدر
نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا فان تثنية الالة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه
لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط ويجوز
ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف اليه واقيم المضاف
مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا في ضربته ضربتين اذا قصد
اختلاف الانواع ويسمى المطلق الذي للنوع والمرة موقتا الموقت في الاصل هو
الذي حدد وقته ثم جعل عبارة عن المعين نوع تعيين بحسب النوع او العدد نحو جلست جلسة
بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتحها للمرة والاول الذي للتاكيد لا يتقدم عليه عامله
لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يوخر عن المؤكد ولا يثنى الاول ولا يجمع لانه لماهيته من
حيث هي فليس فيها شيء يضم اليها ليثنى ويجمع بخلاف الاخيرين فانه يجوز ان يكون ثمة
اي النوع والمرة
النوع نوع اخر فيصح ذوا انواع اخر فيجمع وكذا في المرة وقد يقرن بالفعل غير مصدره
مما هو بمعناه اي لا يكون مصدرا للفعل المذكور مصدرا كان لفعل اخر ملاقيا له اي
للفعل المذكور في اشتقاقه كما نبت نباتا مصدر لاخر لانبت في الاشتقاق لوجود
حروف الاصل في كل واحد منهما او مصدرا غير ملاق له فيه اي في الاشتقاق نحو قعدت
جلوسا او غير مصدر لفعل من الافعال كضربته ثلاث ضربات فان العدد اكتسب من المضاف
اليه حكم المصدرية وكضربته انواعا من الضرب فان انواعا غير مصدر لفعل لكنه
اكتسب حكم المصدرية من الصفة واشد ضرب اكتسب افعل التفضيل حكم المصدرية من المضاف

المفعول

فان نباتا

البتة وهذا الضرب الذي هو اسم لا يشك في حكم المصدرية من الصفة وضربته سوطا فان
سوطا لما كان آلة للمصدر اقيمت مقامه على ما بيناه وجاز ذكره اي ان يقترن بالفعل
غير مصدره فيما هو نوع منه اي من مصدره كقوله فعاديت شيئا والدرين كأنما يعلّه
بذي من الموم فرديم اي عاديت عداء فلفظ شيئا فون بعاديته مع ان منهوم لاعم
من العداء والعداء الموالاة بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق
واحد والدرين الثوب الخلق والموم البرسام يقال منه موم الرجل فهو مموم والمردم
من اردمت الحمى اذا دامت يقول الصايد عاديت عداء وكنت على خوف من ان يخطي
سهمي ولا يصيب الصيد كمثل محموم يعلله الورد الدايم ونسبه التقليب الى الثوب
على وجه الكناية اذا داته يقلقني ويقلبني ومنه قولهم ما اعقله عنك شيئا اذا المعنى انظر
وتعقل لكنه حذف لكثرة قال المصنف في التعليق ذكر سيبويه هذا وفسره بقوله اي دع
الشك عنك ثم قال حذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام وقال ابو سعيد ما فسره من
سفي الى ان بات المبرد وفسره الزجاج فقال معناه على كلام قد تقدم كان قايلا قال
زيد ليس بعاقل مني فقال المجيب بل ما اعقله عنك اذا دان بيجيه على ان يورف صحة كلامه
فقال انظر شيئا مما يوقف صحة الاول كما يقول انظر قليلا وفي الينابيع هذا الكلام يقال
لمن تعلق قلبه بانسان يوثمه فقال له العالم بحاله ما اعقل عنك دع شيئا من صفته اي
دع الشك مما وصفت لك من حاله فلا تعلق قلبك به وفي الصحاح ما اعقله عنك شيئا
اي دع عنك الشك وهذا حرف رواه سيبويه في باب ما ينتصب في ابتدا وابضمر فيه ما بني على الابتدا
كانه قال ما اعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك ويستدل بهذا على صحة ما جاء في كلامهم
للاختصار فيكون ما في الصحاح هو بالتفسير الاول والثاني مخالف لما رواه ابو سعيد و
غيره وقد يحذف المفعول المطلق ويقام وصفه مقامه كقولك قمت طويلا اي قياما طويلا و
ضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف مما قوله في حده اي في حد وصفه بان
يكون لاسم موضوعا للمصدر مع وصفه صح انتصابه على المصدر كقعدت القرفصاء اي هي
شكل قعدة المحتبي بيديه دون الثوب ومثله البعير العرضنة وهي مشية فيها نشاط انتصاب
هذا النوع من المصدر عند سيبويه على المصدر وقال المبرد انه منصوب لانه صفة مصدر
محذوف اي القعدة القرفصاء والمشية العرضنة وقال بعض الكوفيين انه منصوب بفعل
مشتق من لفظه وان لم يستعمل كقولك تقرفص القرفصاء وكذلك نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء
او قد يكون ولا فعل له من لفظه كقولك مات حتف انفه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان

البرسام
الورد نوبة الحمى

على فراشه فيمرح نفسه من الغم ويقال الحنق الاهلاك وهو مصدر لا يبنى منه فعل ويتنصب
المفعول المطلق باضمار فعل عند قيام قرينة اما سماعا كقولهم خير مقدم اى قدمت خير
مقدم ومواعيد عرقوب وجوازا عند استثنار فانه كما يجوز اضمار فعلهما يجوز اظهارهما بدليل
قوله كقوله وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب. قال المصنف عرقوب
اسم رجل من العمالقة ضربته العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له فسأله شيئا
فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب
فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا اخذه من الليل ولم يعطه شيئا ويترب بالتاء
المنقوطة بنقطتين وفتح الراء اسم موضع قريب من اليمامة ويروى بالثاء ذات الثلاث
وهو اسم مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وهو الحق لان العمالقة لم يسكنوا المدينة
ومثل قوله وقفنا بنوا سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب سنمار رجل رومي بنى
الخورنق للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من علاه فخر ميتا لئلا يبني لغيره
مثله فضربت به العرب المثل او باضمار فعل غير مستعمل اظهاره سماعا نصب على المصدر اى
سمع هذا الاضمار سماعا ولا يقاس عليه كقولهم سقيا ورعيا وعقرا له [illegible] وجدعا
وغيا الغي الخيبة والضلال وبؤسا من بئس اذا افتقر وخيبة له وتبا له [illegible] وبؤس لم
وخيبة له بالابتداء اى يرفع بعض هذه المصادر على الابتداء لاجل معنى الدوام اذ المفعول
المطلق دال على الحدوث والتجدد قال سيبويه سمعنا بعض العرب الموثوق به وقد قيل كيف اصبحت
فقال حمد الله وثناء عليه ولم يسمع شيء له ودعي ومنه حمدا وشكرا لا كفرا اى شكرت شكرا
لا كفرت كفرا وانما فصل عما قبله لان المصادر قبله للدعاء وهذه في الخبر وعجبا ولا افعل
ذلك ولا كيدا ولا هما يقول هذا القول الراد على الامر اى لا اكاد ان افعله كيدا ولا اهم
بفعله هما ومنه جارزيد ودرا ايضا وهو مصدر راض يئيض اى عاد ومنه فضلا في كقوله
ود جشية لست انوي من بضعها هم القتيل فضلا ان انوي من بعيدها قال المصنف فضلا في البيت
منصوب على المصدر والتقدير فضل انتفاء ان انوي القتيل انا بعيدها عن القتيل فضلا عن انتفاء
ان انوي انا بعيدها لنا فضلا منها مصدر فضل من الكذا اذا بقيت منه بقية كقولهم
انفقت اكثر دراهمك والذي فضل منها قليل فالذي منها [illegible] الصيد
اول من انتفاء [illegible] الصيد اى لا يصيد كيف يصاد فكان صيدها مستحيل وصيدنا ممكن فقتل وانتفاء
المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل وهذا كقولهم لا يتعطر زيد الا العنبر فضلا عن اعطائه
الدراهم اى انتفاء الاعطاء الله اولى من انتفاء اعطائه الدراهم لانه كان يستعمل بخلاف النقد

سجية عادة وخلق

الابتداء

الفعل الدال

تحقيق فضلا

اقل ما انفق

ومنه ويلك وويحك وويسك وويبك كلها بمعنى الويل ومعناه الدعاء بالهلاك وقد يدعى بها في

معرض التعجب وانما فصلها عما قبلها بقوله منه لانها لا فعل لها مشتق من لفظها خلاف ما قبلها ومنه

تربًا وجندلًا وفاها لفيك وانما فصلها عما قبلها بقوله منه لانها اسماء غير مصادر تجري مجرى المصادر

وهي على قسمين جواهر وصفات فالاول مثل هذه الالفاظ فان تربًا وجندلا اسمان غير مصدرين الا

ان المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكون مصدرين اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين

قوله تربا وجندلا وهما في الحقيقة آلتان للمصدر واقيمتا مقامه اي رميت رميًا بترب وجندل مثل

ضربته سوطا واما فاها لفيك فالها عايد الى الارض وفم الارض هو التراب وهذا كما يقال تربا لفيك

وقيل الهاء للداهية ولم يرد به الفم وانما قصد الخيبة واصابة الداهية كانه دهيت دهيا وقيل

ان انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية الى فيك واشار الى القسم الثاني من القسمين

بقوله ومنه هنيئًا مريئًا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا ما استحلت من هنوء ومما صفتان في

الاصل استعملا بمعنى المصدر اي هنوء ما استحلته عزة من اعراضنا لعزة هناءة ومراءة من هنوء

الطعام ومراء هناءة ومراءة اذا صار هنيئًا مريًا وقياسا عطف على قوله سماعا والمراد به ان يكون هناك

ضابط كلي لحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فيما اذا وقع المفعول المطلق مثبتا بعد نفي فلو كان

منفيا نحو ما زيد سيرًا او كان مثبتا ولكن لم يكن بعد نفي نحو زيد سير سيرًا لم يجب حذف الفعل لانه

ح لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام الموجب للحذف او معناه اي معنى النفي ويريد به معنى الحصر

الذي في انما داخل صفة لنفي على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه الا مجازا احترازا عن نحو ما سيري

الا سير شديد ولكن دخول النفي على هذا الاسم ليس بشرط لجواز ان يقال ان انتصاب المصدر في ما

كان زيد الا سيرًا وما وجدتك الا سيرا البريد على انه مفعول مطلق فالشرط ان لا يكون النفي داخلا على

فعل لا يكون من نواسخ الابتداء احترازا عن نحو ما سرت الا سيرا نحو ما انت الا سيرا الشروط حاصلة فيه

وهو واقع بعد النفي وانما وجب حذف الفعل هنا لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور

الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فحذف وكذا اذا اريد زيادة المبالغة جعل المصدر

نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير لان في نصبه دلالة على الحدوث وانما انت خلاف الضبع الراكب هذا واقع

بعد معنى النفي اي ما انت لا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع الراكب لان الضبع اذا رات راكبا خالفته

قيل

صدور

واخذت في ناحية هربًا منه والذيب يعارض الراكب مضادةً للضبع يضرب لمن اختلاف الناس فيما يصنعون

اووقع المفعول المطلق حال كونه مكررا بعده اي بعد الاسم الذي لايكون خبرا عنه نحو زيد ضربا ضربا اي

اي زيد يضرب ضربا وانما وجب حذفه لما ذكرنا في القسم الاول بخلاف قوله تعم اذا دكت الارض دكا دكا فانه

لا يجب حذف فعله ولذا كان مذكورا لانه وان وقع مكررا الا انه لايكون بعد الاسم المذكور او وقع المفعول

المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول

دباثره غرضه المطلوب منه وانما سمي اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاثر الذي يكون بعد

المؤثر وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون

منا او يفدون فداء فمضمون الجملة شد الوثاق والمطلوب منه القتل او الاسترقاق او المن او الفداء

وقد فصل الله تعم هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة

عليه فيكون في ذكرها غناء عنه مع استثقال ذكر الفعل بواسطة بيان ذكر انواعه المحتملة او وقع المفعول

المطلق للتشبيه احتراز عن ان يقع لغير التشبيه نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ بعد جملة احتراز عن نحو

مررت به فاذا له ضربٌ صوتَ حمار ومشتملة على صاحبه اي صاحب هذا الاسم الذي قام به ذلك المصدر

واحترز عن نحو مررت به فاذا في الدار صوتٌ صوتُ حمار فان الوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل

نحو مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمار فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهي

فاذا له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو المبتدا المرفوع وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور باللام

فيجب حذف فعله عند اكثر النحاة اي له صوتٌ يصوته صوتَ حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه

للدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة كما يظهر عليك ذلك وظاهر كلام سيبويه يدل على ان ناصبه الجملة الاسمية

لانها بمعنى الفعل والفاعل اي بمعنى يصوت لدلالتها على المصدر الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وقد

دل ما قبلها على زمانه ايضا وقيل ناصبه الاسم الذي بمعناه فعلى هذين الوجهين لايكون مما نحن

بصدده وكان عليه ان يذكر قيدا اخر بعد قوله على اسم بمعناه [illegible] على اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احتراز

عن نحو قولهم له علمٌ علمُ الفقهاء فان الوجه فيه الرفع لان الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل وهو

الحدوث لان معنى علمٌ علمُ الفقهاء الثبوت والاستقرار ولم يرد فاذا هو يعلم كما اريد فاذا له صوتٌ

صوتَ حمار واعلم ان غير سيبويه اجاز رفع هذا المصدر المنصوب اما على البدل او على الوصف على

احتراز عن ان تقع بعد غير الجملة نحو الصوت صوتُ حمار او مشتملة على اسم بمعناه

نقد بوحده في [illegible] عند الخليل اى مثل صوت حمار وعلى تاويله بالمشتق عند غيره اى له صوت منكر
او وقع المفعول المطلق توكيدا اما لنفسه وهو الموكد المضمون جملة احترازا عن الموكد بمضمون مفرد نحو
ضربت ضربا فان الموكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل بدون الفاعل لانه يدل وحده على الضرب لا محتمل له
غيره اى لا تحتمل مضمون تلك [illegible] مصادرها الا ذلك المصدر نحو له على الف درهم عرفا اى اعترافا فاعترافا
موكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة بكمالها وتدل عليه نصا وانما وجب حذف فعله لينابة الجملة المتقدمة من فعله
وتاديتها معناه ولهذا قيل ايضا ان العامل فيه تلك الجملة كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار او وقع توكيدا
لغيره لا لنفسه فالضمير في لغيره عايد الى المصدر لا الى مضمون الجملة كما قال الشارح اذا كان له اى المضمون
الجملة السابقة محتمل غيره نحو هذا زيد حقا في النكرة او الحق في المعرفة التقدير فيه اقول هذا زيد قولا
حقا مطابقا للخارج لان المتكلم اذا تكلم لجملة فقد قال بها فيكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا
مطلقا له وهو وان كان موكدا لنفسه لان الموكد وهو حقيقة هذا القول ومطابقته للخارج ثابت في الجملة
من حيث مدلولها لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول لها لانه نقيض
مدلوله بل احتمال الكذب انما يكون من حيث العقل لكنه سمى موكدا لغيره مع انه موكد لنفسه لانه يوكد بمثل
هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها
فكانه اكد باللفظ المحض في معنى لفظا محتملا له ولنقيضه والنص عن المحتمل والشارح جعل ولغيره عطفا
على لمضمون الجملة ولذا قال او الموكد لغير مضمون الجملة وقال اللام في لغيره اما ان يكون للعلة
او صلة للموكد اى الموكد غيره فان كان للعلة فالموكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف
اى لاجل دفع الغير وهذا الكلام لا يخ عن فساد لفظا ومعنى على ما لا يخفى على الفطن المتامل فالاولى
ان يقول انه عطف على قوله اما لنفسه لانه في مقابلته ويكون اللام صلة فيستقيم الكلام لفظا ومعنى
ولا افعله البتة او بتة اى جزمت بان لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث
اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها
النظر وانما الاكثر حسب الاستعمال في المثال الاول التنكير وفي المثال الثاني التعريف باللام فاللام في البتة
في الاصل للعهد اى لا افعله قطعة المعلومة التى لا تردد فيها وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس
لان الهمزة فيها همزة وصل لكنه اى لكن قطع الهمزة فيها مسموع لانه يقال لا افعله البتة بقطع الهمزة او وقع

مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول واحترز به عن مجرد كونه مثنى فان مجرد كونه مثنى ليس من الضوابط
التى تجب حذف الفعل معها سوا كان المراد من التثنية التكرير كقوله تعم فارجع البصر كرتين اى رجعا
كثيرا مكررا او غير التكرير نحو ضربته ضربتين نحو لبيك عند سيبويه كان اصله الب لك البابين اى اقيم
لامتثال مامورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع من الب بالمكان اذا اقام به والمراد من التثنية
التكرير فيكون المعنى البابا كثيرا كما فى قوله تعم فارجع البصر كرتين فان المراد التكرير اى كرة بعد كرة فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثى ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر
اليه وانما فعل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ويتشمر لامتثال المامور به وقد حكى الخليل ايضا
ان لب بالمكان بمعنى الب فيكون لبيك تثنية لبا من غير حذف ورد خلافا ليونس فان لبيك عنده
مفرد مثل لدى فان اليا عنده مثلها فى لديك وعليك اى تقلب الفها يا عند اضافتها الى المضمر كما
تقلب الف لدى وعلى يا عند دخولها على المضمر وقوله دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى
مسور اى دعوت مسورا لما نابنى من الحاجة فلبى اى فلبانى واجابنى ثم قال فلبى يدى مسور
اى فالب يدى مسور البابا بعد الباب اى اقيم فى طاعته اقامته اقامة بعد اقامة حجة عليه اى على يونس
ورفع حجة على انه خبر لقوله وقوله وانما كان حجة عليه لكونه مضافا الى المظهر فلو كان الفه كالف لدى
ينبغى ان لا يقلب يا عند المضاف الى المظهر واعتذر ابو على ليونس فقال يجوز ان يقال اجرى الشاعر
الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى وقال افعى باليا وسعديك وحنانيك اى رحمة بعد رحمة
والحنان الرحمة قال الخليل فى حنانيك معناه كلما كنت فى رحمة منك فليكن موصولا باخرى ودواليك
من المداولة اى مداولة بعد مداولة قال الشاعر اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك
حتى ليس للبرد لابس ذبرودى حتى كلنا غير لابس ويروى هذا ذيك حتى ليس للبرد لابس قال ابو
عبيدة وكان من شان فتيان الاعراب اذا جلسوا مع الفتيات التفال ان يتعابثوا بشق الثياب طلبا
لتاكيد المودة وشدة المعالجة وقيل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شى من ثوب صاحبه دام
الود بينهما والا تهاجرا وقيل انما اى ان دواليك فى البيت فى موضع الحال اى متداولين وكذلك
هذاذيك اى اسراعا بعد اسراع من الهذ وهو الاسراع فى القطع والقراة قال الشاعر ضربا هذاذيك
وطعنا وخضا يمضى الى عاصى العروق النحضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاوا بمذق

الشرط عليه لاقتضائها جملة الوجه الثاني رفعهما معا نحو ان خير فخير على معنى ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير بحذف كان وخبره والمبتدأ وفيه ضعف من حيث المعنى لان المراد ان كان نفس عمله خيرا لا ان له
او في ماله او لاعماله خير ومن حيث اللفظ لقلة حذف خبر كان مع كثرة الحذف في هذا الوجه من حذف
كان والجار والمجرور بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولو قدر فيه كان التامة لزال الضعف من حيث
المعنى لكن تم الضعف اللفظي وذلك لقلة استعمال التامة ولا يحذف الا ما كثر استعماله للتخفيف
ولكون الشهرة دالة على المحذوف الوجه الثالث نصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا اما نصب الاول على ما ذكرنا
في الوجه الاول والنصب الثاني على انه بتقدير كان بعد الفاء او بتقدير فعل لائق اي فيكون جزاؤه خيرا او
فيجزى خيرا وهذا الوجه دون الوجه الثاني لان المحذوف فيه اكثر ولان مجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر
منه مع الفعلية وحذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغيره من الفعل الناصب الوجه الرابع رفع الاول على ما ذكرنا
في الوجه الثاني ونصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذا الوجه اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي
هو احسن الوجوه والوجه الثاني والثالث متوسطان لمخالفتهما الاصل في موضع واحد ومنه اي مما
حذف عامله جوازا قول نعمان بن المنذر قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك في شيء اذا قيلا
اي ان كان هذا القول حقا وان كان كذبا ويلزم حذف العامل في باب كان بعد ان معوضا عنه ما في مثل اما
انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا اي انطلقت لانطلاقك فحذف حرف الجر لكثرة حذفه من ان
وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا وابدل منه ما لوجوب الحذف لئلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض عنه ثم ادغمت النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المتصل المرفوع بلا عامل يتصل به فجعل
منفصلا فصار اما انت وبعض الخبر منفصلا في الاكثر لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلا [illegible] من
[illegible] او الفاعل مضمون الجملة فان الكائن في كان زيد قائما قيام زيد ولانه في الاصل خبر المبتدأ [illegible] المبتدأ
يجب ان يكون منفصلا نحو قول [illegible] ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقد جاء الاتصال في الخبر لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول نحو فكن تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
والمرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه تنفك بمعنى لا تنفك والضمير في تكونه عائد الى الهالك
ومنها اي من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس انما لم يقل قبيل لا التي لنفي
الجنس كما قال قبيل ومنها الخبر في باب كان لان كلا منهما في المنصوبات وجميع ما سواهم لا مدخل ليس بخلاف

اسم
منصوبا

الجنس في باب كان فانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا وانما تعمل لا هذه في نصب الاسم ورفع الخبر لمشابهتها
لان على ما يجي في القسم الرابع ان شاء الله تعالى وسواء المنصوب المنفي المضاف او المنفي المضارع له اذا كان نكرة
غير مفصول عنها وبين لا نحو لا غلام رجل مضاف ولا خيرا من زيد عندنا مضارع للمضاف والمنفي المفرد الذي
ليس بمضاف ولا مضارع له سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان
قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجلٌ في الدار ولا امراةٌ فان النكرة في سياق
النفي وان افادت العموم الا انها ليست نصا فيه بل ظاهر او لا ترى ان ذلك لا يجوز ان تقال ما جاءني من رجل بل رجلان
ويجوز ان تقال ما جاءني رجل بل رجلان فلما اريد التنصيص على الاستغراق ضمنت النكرة معنى من فبنيت
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب وانما بني على ما ينصب به
من الفتحة والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من
قال مبني على الفتح لكونه شاملا لجميع انواع علامات النصب من الفتحة وغيرها نحو لا رجل مبني على الفتح
او رجلين مبني على الياء او مسلمين مبني على الياء او مسلمات في الدار مبني على الكسرة بلا تنوين عند
الجمهور لانها وان لم تكن للتمكن الا انها شبيهة بالتي للتمكن ومع التنوين عند بعضهم نظرا الى ان التنوين
للمقابلة لا للتمكن والمازني فتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبنيات وطردا للباب
على نسق واحد وحق المنفي بها ان يكون نكرة ليتحقق بها نفي الجنس وذلك لان المعرفة ليست بلفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بنفيها ومثل لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري ومثل قضية ولا ابا حسن
لها متاول فان هيثم اسم رجل فوقع اسم لا وكذلك ابو حسن وتاويله بانه في تقدير لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن
والمثل لا يتعرف بالاضافة او بان يجعل العلم لاشتهاره بمعنى بمنزلة اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى
لان قضية ولا ابا حسن لها اذ هو رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقضاكم علي وكان اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظ الفيصل وكذا معنى الهيثم لا حاديث لانه كان
مشهورا بحسن الحداء فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب رفعها اي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي
نفي لا لاجلها من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة والتكرار اي تكرير لا لكون جبرانا لما فاتها من
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وكذا اذا فصل بينها وبين
اسمها وجب الرفع لضعفها عنها لانها تعمل لمشابهتها ما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا يقدر على

التكرير

الا الكتفاء بالاسم تشته

على وزن سيد ملك

هل رايت الذيب قط او ضربا يهذ هذا بعد هذ والوخض طعن غير جايف والنحض اللحم المكتنز اي بعض

الطعن في اجزاء العروق العاصية وحاصله قال الشارح اي حاصل القياس يرجع الى السماع لانه لولا الصور

المسموعة من العرب لما حصل الضابط القياسي الان حذف الفعل قياس بعد معرفة الضابط فيقاس صور

مالم يسمع من مفرداته على ما سمع منها اقول المصنف اخذ هذا الكلام من ابن الحاجب فانه قال في شرح الكافية

وحاصله اعني كونه مثنى راجع الى السماع لانه حاصل القياس ووجوب حذف الفعل قياسي فاذا وجد المثنى

حكم بوجوب حذف الفعل قياسا فهذا معنى القياس فعلى هذا ينبغي ان يوجه كلام المصنف على هذا الوجه على

ان ماذكره الشارح بالنسبة الى هذا قليل الجدوى اذ وقع غير متصرف وهو ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان

لم يا فسود

الله ومعناه سبحت الله تسبيحا اي نزهته تنزيها ويكون سبحت بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله

ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا او عمرك الله اصله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا لحذف الزوايد من المصدر

واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك الله اي اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن

عمر معنى السوال يعدى الى المفعول الثاني وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا

ويجوز ان يكون نصب عمرك على انه مفعول به اي اسال عمرك الله او على نزع الخافض اي اسالك بحق تعميرك الله

اي باعتقادك بقاءه فعلى هذين الوجهين لا يكون مما نحن بصدده وقعدك الله بفتح القاف وقال المازني

سمعت كسرها ممن لا اثق به والاصل فيه عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا ومعنى قعدتك الله وان كان

غير مستعمل جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال عن الله ويجوز في نصبه ايضا الوجهان المذكوران في عمرك اي

اسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسالك بحق تقعيدك الله اي نسبتك اياه الى البقاء

والدوام لانه من القعود الذي معناه الثبات والدوام ويجوز ان يكون معنى قعدتك الله بكسر القاف نحو قعدتك

اي قعيدك العالم باحوالك وهو الله نعم فالله عطف بيان له ومنه سلامك ربنا في كل وقت بريا

ما تعيبك الذموم اي نسلمك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص وتعيبك من تعيبه اذا جعله ذا عيب

ويروى ما تعنتك من قولهم فلان جاءني متعنتا اذا جاء يطلب زلتك والذموم جمع الذم او وقع معطوفا

عليه اي على غير متصرف نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه فان ريحانه مصدر متصرف لكن حكمه حكم غير المتصرف

لكونه معطوفا عليه الا انه اي ان المعطوف على غير المتصرف لا يلزمه النصب كما يلزمه غير المتصرف كقوله سلام

الاله وريحانه ورحمته وسماء درر فان ريحانه ههنا لا يلزم النصب لكونه مرفوعا وقوله درر اي ذات

قعدك

دور والسماء المطر والدّرر جمع دِرّة يقال للسحاب درّة اى صَبٌّ ويضمر المفعول المطلق حال كونه متوسعا

فيه منزلا منزلة المفعول به بان تجرى مجراه حتى كانه مفعول به كما فى الظرف اذا توسع نحو ويوم شهدنا

نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته اى ضربت الضرب وغير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق فالضمير راجع الى

مدلول الفعل اى اظن ظنى ولا يجوز ان يكون راجعا الى زيد لانه لو رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول

اول فيجب ان يكون مطلق منصوب على انه مفعول ثان وهو مرفوع ومنه المعلم والمعلمة زيد عمرا خير

الناس ايّا انا فاياه عايد الى المصدر اى الاعلام واصله اعلمت واعلمنى زيد عمرا خير الناس اياه ثم اخبر

عن التاء فى اعلمت باللام فالمعلم مبتدا والمعلمة عطف عليه وزيد فاعل المعلمة والهاء مفعول الاول

وعمرا مفعوله الثانى وخير الناس مفعول الثالث وانا خبر المبتدا واياه ضمير المصدر وانما لا يجوز ان يكون

متوسعا فيه بان يجعل كالمفعول به لان التوسع فى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل لا يجوز الا عند

الاخفش لانه ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به وانما يجوز الاخبار عن المعلم والمعلمة بخبر واحد

لان اللام فى الموضعين عبارة عن المتكلم الذى هو فاعل فى موضع والمفعول فى اخر قال الشارح

وانما جعل الضمير فى اعلمنى غايبا فى الاخبار حيث قال المعلمه ولم يقل المعلمى مع انه كان متكلما لانه لما

جعل اسم فاعل صلة اللام وجب ان يعود اليه ضمير والعايد الى الموصول تكون غايبا باعتبار لفظ الموصول

اقول ليس هذا الجواب بتمام اذ لقايل ان يقول لم لا يجوز ان تكون متكلما حملا على المعنى كما فى انا الذى

سمتنى امى حيدره فالاولى ان تقول فى الجواب لانك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم او المخاطب فلا بد

ان تكون الضمير القايم مقام غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب ولا يجوز هنا الحمل على المعنى كما فى البيت

لعدم الفايدة ولذا لا يقال فى الاخبار عن تا ضربتك الذى ضربتك انا حملا على المعنى ومنها اى من

انواع المنصوب المفعول له الضمير فى له عايد الى اللام اى الذى فعل لاجله فعل وكذا فى المفعول به

وفيه ومعه وهو علة الاقدام على مضمون الفعل سواء تقدم وجوده على وجود مضمون الفعل كما فى

قعدت جبنا او تاخر كما فى جيتك اصلاحا لك فان وجود الاصلاح مسبب عن وجود المجى وتصوره

فى الذهن سبب الاقدام عليه فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان به مسببا وقوله مما

اجتمع فيه امور ثلثة ان يكون المفعول له مصدرا وفعلا للمتقدم اى للفاعل الذى اقدم على الفعل

ومقارنا للمتقدم عليه اى للفعل المقدم عليه فى الوجود بان يكون وقوع الفعل فى البعض زمان المفعول

آخره
ضرغام اجام وليث قسورة
اسم الاسد بيشها

حال من الضمير المستكن فى
منها اى انما تكون من
المنصوبات اذا اجتمع فيه

له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس
نحو [illegible]ك اصلاحا لك وانما اشترط في انتصابه هذه الشرايط لان الفعل حينئذ يقتضيه لانه عند هذه الشرايط داخل
في ضمن الفعل فكما ينصب الفعل جميع انواع مصدره لدخولها في ضمنه كذلك ينصب المفعول له لذلك واعلم
ان قوله مصدرا غير محتاج اليه لان قوله وفعلا يدل عليه ومنهم من لا يشترط في انتصابه كونه فعلا للمقدم كقول
امير المومنين علي كرم الله وجهه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق
للسخطة ابليس والمعطي هو الله نعم ولا يجوز ان يكون حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يجوز ذلك لانه لا يجوز عطف حال الفاعل على حال المفعول ومن شرط
ذلك قال فيه حذف اي قصدا لاستحقاق السخطة ولم يشترط ابو علي المقارنة في الوجود قال في قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم سيبويه ان معناه لصدقهم سببا غائيا متاخرا عن الفعل
كان المفعول له نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما فان ادخاره وتكرما
علتان غائيتان حاملتان للفاعل على الفعل اي اغفر زلات الكريم لاجل ان ادخره واتخذه صديقا
لي والعوراء الكلمة القبيحة واعرض عن شتم اللئيم لاجل ان يحصل لي كرامة النفس وعزتها او كان
سببا باعثا للفاعل على الفعل ليس غاية يقصد قصدها اي قصد الغاية بحيث يكون متاخرة في
الوجود عن الفعل نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور العاقر
الرملة التي لا تنبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور الذي
يظهر فيه اثر المسرة واشتقاقه من الحبار وهو الاثر والهول الافزاع والتهور من هورته فتهور اي
انهدم والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والضمير في يركب عائد الى الثور الوحشي اي يركب
كاو وحشي
هذا الثور الوحشي كل مشرقة من الرمل ويعلوها مخافة الصايد ولاجل كثرة النشاط لافلاته من الصايد
جستن از صياد
فهو صاعد يهاب ان يكون بين تلك الوهاد صايد وفيه حجة لمن لم يشترط كونه فعلا للمقدم لان الهول
الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع الا ان يقال ابن جني بمعنى الفزع ايضا وان كان الشايع انه بمعنى الافزاع
او يقال انه معطوف على قوله كل عاقر اي يركب الهول كما قال ابو علي وقال عبد القاهر انه عطف على مخافة
فيكون ركوبه لاجل امور ثلثة المخافة والنشاط والهول والاصل فيه اي في المفعول له اللام ليدل على
التعليل ورعا ما اذا لم يجتمع فيه ما ذكرناه من الامور الثلثة التزم الاصل نحو جئتك للسمن وزرتك

لاعطايك لي وجيئتك اليوم لزيارتي اياك غدا وكلامه يدل على ان ما فيه اللام انما مفعول له لكنه
مخالف لاصطلاحهم لانهم لا يسمّون بالمفعول له الا المنصوب الجامع للشرايط الا في نحو زرتك ان تكرمني
اي لان تكرمني وانّك تحسن اليّ اي التزم اللام في المفعول له اذا فقد فيه شرط من الشروط الا اذا كان
المفعول له انّ مشددة ومخففة مع صلتها فانه يجوز حذف اللام منه وان لم يحصل فيه الشرايط لان
حذف الجار من أنْ وأنّ قياس مستمر لاستطالتها بالصلة وقوله ونحو قوله تعم يريكم البرق خوفا وطمعا
سوال لانّ خوفا وطمعا ليسا بفعلين للمقدِم على الاراة وهو الله تعالى لتنزهه تعالى عن الخوف والطمع
فاجاب عنه بقوله متاول بان يريكم معناه يجعلكم رائين وح يكونان فعلين للمقدم على الروية وهم
المخاطبون او لحذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة فعل للمقدم على الاراة والغالب عليه اي
على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال وقيل بوجوب تنكيره لمشابهته الحال والتميز لكن مجيئه معرفه
[illegible]
كما في قوله تعم حذر الموت وكما في الابيات المتقدمة مبطل لهذا المذهب وعند الزجاج انتصابه على المصدر
على حذف المضاف لبيان النوع فمعنى قعدت جبنا وضربت تاديبا قعدت قعود جبن وضربت ضرب تاديب او على
حذف الفعل اي ضربته وادبته تاديبا ويجوز ان يتقدم المفعول له عامله كما يتقدم المفعول به ويجوز ان يضمر
المفعول له نحو التاديب ضربت زيدا له ومنها المفعول فيه وهو ما وقع فيه مضمون الفعل المذكور
من زمان او مكان يدخل فيه الدهر في اشابني الدهر فالدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الاشابة مع
انه ليس بمفعول فيه فالاولى ان يقال في تعريفه وهو ما يقتضيه عامله من زمان او مكان باعتبار وقوع
مدلوله فيه قوله مما يصح فيه بعذر في حال من الضمير في منها اما اذا لم يصح ذلك لكونه فاعلا او مفعولا به
او بان يكون في لفظة في فلا يكون منصوبا على انه مفعول فيه بل يكون مجرورا بفي الظاهرة او معربا باعراب غير
اعراب مفعول فيه بحسب العوامل فظهر الزمان كله مبهمه وهو الذي لا حدّ له يحصره سواء كان معرفه او
نكرة وموقته وهو الذي يحصره حدّ معرفة كان او نكرة يقبل ذلك اي تقديرفي كالحين مبهم واليوم و
والشهر والسنة هذه الثلاثة موقتة وانما نصب الفعل كلّه لان بعض الازمنة وهو الازمنة الثلثة مدلول
الفعل فيعدى الفعل اليه والبعض الاخر حمل عليه اطرادا وظهر المكان المبهم يقبل تقديرفي دون الموقت
وانما لم ينصب الفعل الموقت من المكان وينصب المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست
لفظية بل عقليه فنصب المكان المبهم الذي شابه بعض الزمان الذي دلالة الفعل عليه لفظية وهو

الازمنة الثلثة ووجه المشابهة بينهما التبدل والاستغراق الا ترى ان المكان المبهم كالجهات الست لا يتقرر

على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمين شمالا كان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا

قلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق

لكل زمان من وقت ابتدا خلق الله تعالى العالم الى وقت حدثيك وكذلك لفظ يقوم قال الشارح لان النصب ء

انما يكون بحسب اقتضاء الفعل والفعل تقتضي مكانا مبهما على الاطلاق واما الزمان المعين فهو من مقتضى

الفعل والمكان المعين ليس من مقتضاه فلم ينصب به وهكذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل

على الزمان المعين الموقت وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة وكذلك لا دلالة على المكان المبهم بالتفسير

الذي فسره المصنف به وانما يدل عقلا على المكان ويفسر الموقت على المكان بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه

مطلق ء

كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار انما يكون باعتبار الامور الداخلة في مسماها كالجدران والسقف و

البيت ويفسر المبهم من المكان بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم الست نحو قدامك

وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان واطلاق الثاني باعتبار مدابرتك اياه ولا شئ

من المواجهة والمدابرة بداخل فيه والفرسخ فانه انما يطلق على المكان باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني

عشر الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا وقد شذ ذهبت الشام لان

الشام مفعول فيه منصوب بتقدير في مع انه مكان موقت وانما قال وفاقا لان ذهبت لازم بالاتفاق وشذ دخلت

الدار وسكنت الغرفة ونزلت الخان على اختلاف فيه فقال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به

فلا شذوذ فيه على قوله والاكثر على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو الاصح لان مصدره

على صيغة الفعول نحو الدخول وهو في الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد الدخول الخروج

وهو لازم اتفاقا وكذا ضد السكون التحرك وضد النزول الارتحال وهما لازمان ولان استعمال هذه الافعال

مع في نحو دخلت في الدار وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان يقوي لان انتصاب ما بعدها

على الظرفية واما المضمر من الزمان والمكان فلا بد فيه من اظهار في اي اظهاره سوا كان موقتا او مبهما لما ذكرنا

الا اذا اتسع فيه فجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا

اي شهدنا فيه وجاز ذلك الاتساع في غير المتعدي بالاتفاق نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى مفعول واحد

بالاتفاق ايضا نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز ذلك الاتساع في الافعال ذوات الثلثة الا عند الاخفش

قليل سوى الطعن النهال نوافله

شهدناه ابن صاحم

كما ذكرنا وفي ذوات الاثنين خلاف نحو يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فقيل لا يجوز الاتساع فيه الا في المتعدي

الى ثلثة معدودة فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون لوجود المتعدي الى ثلثة في كلامهم ولذا مثل به وقف ... لا

بد فيه من اظهار في ثم ان الظرف كلا نوعيه اما مستعمل اسما بان يقع مرفوعا او مجرورا او منصوبا على غير الظرفية

وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية ويسمى متصرفا وهو ما جاز ان يتعقب عليه العوامل او مستعمل ظرفا لا غير و

يسمى غير متصرف وكل واحد من المتصرف وغير المتصرف اما منصرف او غير منصرف فالاقسام اربعة والمنصرف كثير

شايع لانه على الاصل وهو ما لزم النصب بتقدير في نحو سرنا ذات مرة وهو من باب اضافة المسمى الى اسمه اي

سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ولقيته بعيدات بين اي فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه

ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمان اللقاء وبكرا وسحر وسحيرا وضحى وعشاء

وعشية وعتمة ومساء وضحوة وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك

وعشاءه وعشيه وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك يعني ان هذه

الظروف انما تكون غير منصرفة اذا كانت متعينة وذلك لانه لما كانت هذه الظروف نكرات وتعينت بمجرد

ارادة المتكلم لا بآلة تعريف ولا بالعلمية فيكون تعريفها مخالفا لتعريف ساير المعارف لان كل نكرة انما يصير

معرفة بالعلمية او بآلة التعريف كاللام والاضافة فجعلت لازمة لطريقة واحدة وهي الظرفية ايذانا بانها مخالفة

لساير المعارف وانما لا يجوز ان تكون اعلاما لانها لو كانت اعلاما لوجب منع صرف عشية وعتمة وضحوة من هذه

الظروف مع انها منصرفة على الاشهر اما اذا كانت هذه الظروف غير معينة فلا بد ان يكون منصرفة تقول سير عليه

غدوة ولا بد فيها من اللام او الاضافة عند ارادة تعيينها تقول رايته عند السحر الاعلى واعلم ان عدم

تصرف هذه الظروف مبني على تعيينها من غير العلمية ولا آلة التعريف وهذا التعيين موقوف على السماع فلا يقاس

عليها في هذا التعيين مثل شهر وسنة وساعة وعشية وعتمة علمان للجنس وكذلك سحر علم عند من قال

انه منصرف لغدوة وبكرة وقوله فيمن لم يصرفهما قيل في عشية وعتمة لان الخلاف في عدم صرفهما لان سيبويه

ذكر ان بعض العرب تدع التنوين في عشية ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال والحق عند القاهر عتمة

وضحوة معينين بسحر في منع الصرف فهما على قولها علمان لان منع صرفهما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما وليس في

في غدوة وبكرة لكونهما غير منصرفين بالاتفاق سواء كانتا معينتين او لا لكونهما من اعلام الاجناس تقول

في التعيين آتيك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته يوما غدوة وبكرة فان علم الجنس يجوز اطلاقه

معدود

التوسع

على فرد معين منه تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا غير معين وقال الخليل جاز تنوينهما وان
قصد فيهما التعيين واما اذا لم يقصد فيهما التعيين فيجوز تنوينهما بالاتفاق كقوله تعالى ولقد صبحهم بكرة و
الصرف في عشية وعتمة اكثر من عدم الصرف فلا علمية فيهما عند الصرف لانه انما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما
لعدم الصرف فاذا كانتا منصرفتين لا يقدر العلمية فيهما وان كانتا معينتين لان التعيين لا يقتضي العلمية

ومنه

ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى بكسر السين وهو المشهور او ضمها مع القصر وسواء بفتحها وهو
المشهور او بكسرها مع المد وانما فصل عما قبله بقوله منه لان سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا
سوى اي مستويا فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي
مكانا فان بمعنى بدله جعل صفة الظرف القائمة مقامه مما يلزمه الظرفية ليكون ادل على موصوفها الذي هو
الظرف المنصوب على الاعرف وهو مذهب البصريين فان مذهبهم انه لازم النصب على الظرفية واما عند
الكوفيين فيجوز خروجه عن الظرفية والتصرف فيه رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق

ومنه

سوى العدوان دناهم كما دانوا وهو عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر ومنه وسط الدار بالسكون
فانه ظرف قليل التصرف وهو اسم مبهم لداخل الدايرة واما وسط بتحريك السين وهو اسم لعين ما بين طرفي
الشي كمركز الدايرة فمتصرف لجواز اعتقاب العوامل عليه وقريب منه اي من المستعمل ظرفا لا غير عند بكسر العين
وقد يضم ويفتح ومعناه القرب حسا نحو عندك زيد او معنى نحو عندي انك غني فانه تعليل لقوله قريب منه
ينجر بمن خاصة ومن لا يخرجه من الظرفية كما في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك اي بعض الليل
بخلاف غيره من الظروف اللازمة من الظرفية فانه لا ينجر بحرف من حروف الجر ومثله اي مثل عند في كونه
قريبا من لازم الظرفية دون بمعنى قدام فانه نادر التصرف وقد جاء تصرفه كقوله الم تريا اني حميت حقيقتي
وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع وظاهر كلام الاخفش اطراد ذلك فانه حكم بان دون من قوله
تعالى ومنا دون ذلك مبتدا لكنه بني لاضافته الى مبني وغيره يحمل التقدير ومنا ما دون ذلك قال ابن
مالك وقول الاخفش اولى بالصواب وقد يجي دون الذي بمعنى قدام بمعنى اسفل نحو انت دون زيد فهو
يتصرف فيه فيقال هذا شي دون اي خسيس وبمعنى غير ولا يتصرف فيه الا بادخال من عليه كما تدخل على عند
كقوله تعالى اتخذ من دونه الهة كان المعنى اني اذا وصلت الى الآلهة التي يعبدونها ولا اطلب الا الذي
هو وراءهم فكانه قدامه في المكان تعالى الله عنه وان جاز في المثل دخوله في عليه نحو في دون هذا ما تنكر

خضابی نلم اضرت

المراة صاحبها واصله ان حکم بن صخر قال خرجت حاجًا منفردًا فرایت بامرّة وهی موضع جاریتین من ... لم ار کجمالهما فکسوتهما واحسنت الیهما ثم حججت من قابل وکان معی اهلی فلما وصلت بامرة و... قالت اذا احدیهما قد جاءت فسالت سوال منکرة فقلت فلانة قالت فدی لک ابی وامی وانی تعرفنی ... قلت الحکم بن صخر قالت رایتک عاما اول شابا سوقة واراک الیوم شیخا ملکا وفی دون هذا ما تنکر المراة صاحبها فذهب هذا مثلا وما فی ما تنکر مصدریة ای ... المراة صاحبها واقع فی دون هذا التغییر ویستعمل عند فی الزمان ایضا فان کان الاصل فیه ان یستعمل فی المکان فی مثل قولهم عند الصباح یحمد القوم السری وینجلی عنهم غیابات الکری یضرب للرجل یتحمل المشقة رجاء الراحة والغیابات جمع الغیابة وهی کل شیء اظل الانسان فوق راسه مثل السحابة والظلمة ومنه ای من المستعمل ظرفا لا غیر مع وقد جاء دخول من علیه نحو کان معها فانتزعته من معها ای من صاحبها وخرجت من معه ای من عنده وابو علی حکم علیها بالحرفیة ای بحرفیته مع اذا اسکنت عینها نحو فریشی منکم وهوای معکم وان کانت زیارتکم لماما یقال فلان یزورنا لماما ای فی الاحایین والاولی ان یقول معرب لان الظرفیة لدخول التنوین فیه کقوله افیقوا بنی حرب واهوائنا معًا وارحامنا موصولة لم تقضب ویلزم اضافته ان ذکر قبله احد المصطحبین نحو کنت مع زید وان ذکر قبله المصطحبان یکون غیر مضاف منونا منصوبا علی الظرفیة نحو جینا معا ای فی زمان وکنا معا ای فی مکان وقیل انتصابه علی الحال ای مجتمعین والفه عند الخلیل بدل من التنوین وعند یونس والاخفش بدل من لام الکلمة فهو نقیض لـ ... فی انه یبدل اللام فی غیر الاضافة ویحذف فی الاضافة لقیام المضاف الیه مقامها ویضمر عامله ای عامل مفعول فیه اضمارا جوازا ای جایزا فی قولک یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت ای سرت یوم الجمعة ووجوبا فی نحو الیوم سرت فیه ای فیما اضمر عامله علی شریطة التفسیر وهذا مثل ما اضمر عامله فی المفعول به فی انه یختار رفعه تارة ونصبه اخری ویجب النصب اخری علی ما یجیء ان شاء الله تعالی ویتقدم المفعول فیه علی عامله تقدما جوازا فی نحو الیوم سرت ووجوبا فی نحو ای یوم سرت فانه لتضمنه معنی الاستفهام یقتضی صدر الکلام ونحوه مما تضمن صدر الکلام کالشرط نحو متی تاتنی آتک ومنها ای من انواع المنصوب المفعول معه وهو المذکور بعد الواو احترازا عن المذکور بعد الفاء وغیره بمعنی مع احترازا عن المذکور بعد واو العطف مع فعل او معناه احترازا عن المذکور بعد الواو بمعنی مع بعد غیر الفعل ومعناه نحو کل رجل وضیعته والمراد من الواو بمعنی مع هو المصاحبة وهی

مشاركة مابعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ولم يحسن حملها اي حمل هذا الواو على العطف وان كان الاصل فيها العطف
بل نصب على انه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة المعنى او لا نحو ما صنعت واباك مثال لما يصح
عطفه من جهة المعنى واستوى الماء والخشبة مثال لما لا يصح عطفه عليه من جهة المعنى لان معناه ارتفع الماء
مع الخشبة والاخفش يشترط في نصبه صحة عطفه على مصاحبه من جهة المعنى ونقول في المثال الثاني ان
استوى ههنا بمعنى تساوى اي تساوى الماء والخشبة في العلو فليس الخشبة ارتفع من الماء والخشبة ههنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وانما لم يحسن حملها على العطف
اذ العطف لا يودي المعنى المقصود وذلك لانه انما عدل عن العطف الى النصب للتنصيص على ان المراد
انما هو المصاحبة فان قولك ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون السوال عن صنع كل واحد على انفراده ويكون
المعنى ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم المعية بخلاف النصب فانه يدل على ان السوال
هنا عن صنع المخاطب مع ابيه وكان نصا في المصاحبة ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمروا هذا مثالان للمذكور
بعد معنى الفعل والمراد بنحوهما على ما فسره ابن مالك وهو كل جملة مصدرة بالاستفهامية على سبيل الانكار قبل
ضمير مجرور باللام او بالشان وفيهما واو المصاحبة اذ المعنى في هذين المثالين ما تصنع اما في الاول فلان قولك
شانك بمعنى فعلك وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على
الفعل واما في الثاني فلان الجار والمجرور اعني لك متعلق بفعل او بما فيه معناه فهو مع الاستفهام قبله
يدلان على الفعل دلالة ظاهرة ولا يسوغ الجر في زيد وعمرو في المثالين حملا على المكني اي المضمر لانه لا يجوز العطف
على المضمر المجرور عند البصريين من غير اعادة الجار قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
على المصاحبة وقال ابن مالك يجوز الجر لا على العطف بل على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة السابق عليه فاذا
جئت بالظاهر في مقام المكني في المثالين وتقول ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو كان الجر على العطف الاختيار
وكذا قال ابن مالك وصاحب المفصل قال الشارح وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف
ان لم يمنع مانع هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يودي المعنى المقصود فالمانع من الحمل على العطف
ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على ضمير مجرور وحيثما ا
انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف اقول مراده ان الحمل على العطف هو الاولى ان كان واو العطف

بمعنى المصاحبة ولم يمنع مانع من العطف وههنا كذلك فان الواو في المثالين بمعنى مع وان كان العطف فالمعنى
المقصود وهو المعية حاصل وان لم يجعل المذكور بعد الواو مفعولا معه وانما كان الجر الاختيار لانه لا يلزم
منه اخراج الواو عن اصلها الذي هو العطف مع اداء العطف المعنى المقصود واذا لم يكن المذكور بعد الواو وعلى
مع بعد فعل او معناه لم ينصب لعدم الناصب وعدم اللفظ النايب عنه الدال عليه نحو كل رجل وضيعته فانه يجب
رفع وضيعته وان قصدت المصاحبة وقد اجيز النصب بالخبر المقدر اي كل رجل مقرون وضيعته وكيف انت
وزيد فانه يجب رفع زيد الا فيمن يأوله على كيف يكون فانه يجوز نصبه بالفعل المقدر قال سيبويه اذا نصب ما
بعد الواو وههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية وتكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما هنا والشئ
اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا قال المبرد لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي
لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ومنه اي ومما جاز فيه النصب بتاويل
اضمار كان قوله وما انا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط اي ما اكون انا مع السير في مهلكة و
وعنى بالذكر الضابط البعير الذكر والباء في بالذكر للتعدية واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد الفعل وحسن
مع ذلك اي مع كونه بعد الفعل العطف جاز فيه الامران العطف والنصب على انه مفعول معه وان افترا
وكشف العطف عن الرجحان لان الاصل في الواو العطف نحو جيت انا وزيد فانه لما حسن فيه العطف
بسبب تاكيد المتصل المرفوع بالمنفصل جاز الامران واما ان لم يحسن فيه العطف نحو جيت وزيدا فالنصب
المختار وقيل النصب واجب وهذا مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا
فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح او ممتنع كما يجي في باب العطف انشاء الله تعالى هذا البحث كله فيمن
يجعل الباب اي باب المفعول معه قياسا ولم يقصره على السماع كالاخفش وابي علي فانه يستقيم هذا على
قولهما واما من جعله سماعا فلا يمكن هذا البحث فيه لانه لا يتجاوز ما سمع فيه ويضمر منفصلا اي يكون المفعول
معه ضميرا منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اي كان العاشق
مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية شربه ونهاية امتلائه ولا يتقدم
المفعول معه عامله كما تقدم ساير المفاعيل على عاملها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف ومنها
المفعول به اي الذي فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وانما
اخره عن ساير المفاعيل مع انه اقواها واشد تعلقا بالفعل وبالفاعل الا انه لو احق فلو قدمه على

سايرها لوقعت هذه اللواحق بين المفاعيل وهى اجنبية بالنسبة اليها وهو ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد
من الوقوع هو التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ وليس
المراد من الوقوع الامر الحسيّ اذ ليس كل الافعال بواقعة على مفعولاتها حسا نحو علمت زيدا واردته
وشافهته وعلى هذا يدخل فى هذا التعريف الجار والمجرور وعنده الجار والمجرور مفعول به ولهذا قسم المفعول
به اليه والى غيره وان كان مطلق المفعول به الذى يقع عليه فى اصطلاحهم اما وقوعا وتعلقا بغير واسطة من حروف
الجر كضربت زيدا وهو اى المفعول به الذى بغير الواسطة الفارق بين المتعدى من الافعال وغير المتعدى
بخلاف المفاعيل الاخر فان المتعدى وغيره مشتركان فيها ويكون المفعول به الذى بغير الواسطة واحدا
فصاعدا اى الى الثلثة على ما سياتى بيانه وانواعه فى القسم الثالث واما بواسطة حرف جر نحو مررت بزيد ويسمى
هذا المفعول به الذى بالواسطة فى اصطلاحهم ظرفا ايضا كما يسمى المفعول به لمشابهته الظرف فى احتياجه الى
ما يتضمن الفعل احتياج الظرف الى ولان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفى فلغو خبر مبتدا
محذوف اى فالظرف لغو لا فبعضه لغو على ما قال الشارح لظهور فساده على المتامل وانما يسمى لغوا لانه
زايد غير محتاج اليه اذا كان العامل فيه شيا من خارج عن الظرف اى ليس بمتضمن له فعلا كان ذلك الشئ او
معناه وسواء كان المذكور نحو مررت بزيد او مقدرا نحو من لك اى من يضمن لك وقوله مستقر بفتح القاف
خبر بعد خبر ان كان معنى الاستقرار والحصول اى معنى من معانى الافعال العامة كالثبوت والكون او
الوجود مقدرا فيه وقوله غير مذكور رد على ابن جني فانه قال يجوز اظهاره ولا حجة له واما قوله نعم فلما
راه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه بمعنى كاينا حتى يكون حجة له وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك وانما سمى هذا
الظرف مستقرا لان الفعل هو استقر او ما هو معناه مقدر قبله نحو كان زيد فى الدار اى مستقرا فى الدار
فالظرف مستقر فيه لحذف الجار واستتر الضمير فيه وانتصابه اى انتصاب المفعول به الذى بواسطة حرف
الجر لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا فى تابعه نحو يذهبن فى نجد وغورا غايرا فو استاعن قصدها جوايرا
كان غورا منصوب لانه عطف على محل نجد والمنصوب المحل عند التحقيق هو المجرور فقط دون الجار والمجرور
لان الجار هو المؤدى للفعل اليه كالهمزة والتضعيف فى نحو اذهبت زيدا وكرهت عمرا لكن لما كان الهمزة
والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصلا عنه ومتصلا بالمجرور توسع النحاة فى العبارة وقالوا انه فى محل
النصب ويتقدم المفعول به كلا نوعيه عامله اذا اريد به الاختصاص وهو اثبات الحكم [illegible]

عاعلاه في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربتُ فانه انما يقول ذلك اذا اعتقد فيك السامع انك ضربت انسانا
واصاب في اصل الضرب لكن اخطا في صفته فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول
زيدا ضربت مخصصا ضربك بزيد دون غيره هذا باعتبار قصر القلب واما باعتبار قصر الافراد فتقول ذلك لمن
يُرَدِّد ضربك بين زيد وعمرو وبعمرو مررت فانه افاد ان سامعك كان يعتقد مرورك بغير عمرو او يعتقد مرورك بعمرو
وزيد بالاعتبارين فازلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بعمرو دون غيره ويلزم ذلك التقدم فيما تضمن صدر الكلام
كالاستفهام نحو ايَّ رجل ضربتَ ويمتنع التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي زيدا حسنٌ او مصدرا
تقديرا كالفعل المصدر بان المصدرية نحو ان تضرب زيدا احسن او اسم فعل نحو رويد زيدا وستعرف علة
امتناع التقديم فيه او كان العامل مضافا اليه فانه لا يجوز تقديم المفعول به عليه فلا يقال انا زيدا غلام ضارب
ومن علة ذلك وقوله قولهم انا زيدا غير ضارب ايراد لانه يجوز تقديم مفعول المضاف اليه عليه اذا كان المضاف
غيرا واجاب عنه بقوله متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا لاجرائه مجراه فكانه قيل انا زيدا لا ضارب وما بعد لا
يعمل فيما قبلها ويدل على اجرائه مجراه العطف على غير بزيادة لا في نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ويضمر كل منهما اي من المفعولين حال كونه متصلا والانفصال في الضمير
هو الاصل لان الضمير المتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا لمانع نحو ضربتك الكاف مفعول بغير الواسطة
ومررت بك الكاف مفعول بالواسطة ويضمر الاول وهو المفعول بغير الواسطة لا غير اي يكون ضميرا منفصلا
بخلاف المفعول بالواسطة فانه لا يكون منفصلا لما عرفت ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا اذا فصل بينه
اي بين الاول وبين عامله بالا او معناه لغرض افادة الحصر وكذلك اذا فصل بينهما بامّا لغرض افادة الشك
من اول الامر نحو رايت اما اياك او عمروا وبالجملة تجب انفصاله اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم ذلك الغرض
الا بالفصل او تقدم الاول على العامل او اذا اضمر عامله فانما لزم الانفصال في هذه المواضع لان الضمير المتصل
ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا وقع بينهما فصل او لم يكن تبع عامل بل كان اما مؤخرا عنه او كان
مضمرا لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير من العامل نحو ما ضربت الا اياك مثال لما فصل بينه وبين عامله
بالا وقوله ونحو وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار ايراد فان الضمير فيه متصل مع انه
فصل بينه وبين عامله بالا فاجاب عنه بقوله شاذ لا يقاس عليه وانما ضربت اياك مثال لما فصل بينهما بمعنى
الا اذ معناه ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة مثال لما تقدم عامله قال المصنف قاله

المفعول ... في هذه ... او فعل تعجبا وقد عرفت علة امتناع التقديم في

ويضمر في

الفزاري

سهيل بن مالك الفزاري حين رأى اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه منها شيء مجلس بفناء الخباء يوما

وهي تسمع فجعل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطارة

اياك اعني البيت يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره لما يتفطن له وهو حاضر واياك والانسد

الضمير منفصل لاضمار عامله واذا اضمر المفعولان في بابي اعطيت وعلمت جاز ان ينفصلا على قول المبرد خلافا

لسيبويه فانه منع اتصال الثاني في غير الغائبين نحو الدرهم اعطيتكه لان الضمير الاول لما كان متصلا فكان

الثاني ايضا متصلا بالعامل لاتصال الاول وجاز ان ينفصل الثاني نحو اعطيتك اياه لان المتصل الاول فضلة

من اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصاله كما لا يجوز في ضربتك وهو اي انفصال الثاني المختار في الغائبين

سواء كان في باب اعطيت او لا نحو زيد الدرهم اعطيته اياه واما في غير الغائبين فيجب الانفصال على قول

سيبويه لاستقباح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وذلك لعود كل منهما الى عين ما عاد اليه الاخر بخلاف الغائبين

فان اجتماع المثلين فيهما في اللفظ لا في المعنى لعود كل منهما الى غير ما عاد اليه الاخر وفي باب علمت اي وهو

المختار في باب علمت مطلقا اي سواء كان غائبين او لا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وانما كان

كذلك لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى لانه اخذ فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل

بخلاف الاول في باب علمت فانه ليس فاعلا من حيث المعنى مع ان حقهما الانفصال باعتبار الاصل لانهما

في الاصل مبتدأ وخبر فالاولى الانفصال في الثاني رعاية للاصل وانما لم ينفصل الاول ايضا لتلك الرعاية

لقربه من الفعل وقد جاء اتصال الثاني في الغائبين قال سيبويه وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل

الكثير انفصال الثاني كقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها قال المصنف

البيت من قصيدة للقيط بن مرة يرثي فيها اخاه اقيطا وهجا مرة بن عداء ومدرك بن حصين

وقبله وابقت لي الايام بعد مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كالذئبين يقتسمانني

وشر صحابات الرجال ذئابها وقد جعلت البيت يقول قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمهما ضغمة

يقرع لها الناب العظم واللام في لضغمهماها يتعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضافة الناب الى ضمير

الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء لضغمهماها يعود الى الضغمة وانتصابها انتصاب المصادر وقال

الشيخ ابن الحاجب انه يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لاجل وقوع القاصدين لي في اعظم منها

والضغمة عبارة عن الشدة وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله لضغمة مفعول تطيب أي ...

الفعل في المفعول به وليس بمعنى المفعول له لانه لم يرد طابت لاجل الضغمة وانما اراد طابت بها والتعليل سو
قوله لضغمهاها اي طابت نفسي لما اصابتني من الشدة لاصابة من قصدني بمثلها والضغمة العضة يعبر بها عن
المصيبة ويقال ضغم الشدة وضغمته الشدة وجاء البيت على الوجهين وقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة
وقوله لضغمهاها من قولهم عضضت الشدة وقال قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا
قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وقال بعض الافاضل قوله لضغمهاها بدل من قوله لضغمة والضمير الاول في لضغمهاها
للسبعين والثاني ضمير ضغمة ومنها اشتقاق الضيغم وهو فيعل والضمير في نابها الضغمة وهذا من باب اضافة
الشيء الى شيء بادنى ملابسة بينهما كانه يقول اني لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي ان يعضني
سبعان نابهما يقرعان العظم ويضربانه وقرع الباب كناية من التصويت وقيل ضمير التثنية عائد الى الذئب
والضبع وها عائد الى النفس تقديره وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع يقرع العظم ناب تلك الضغمة
لضغمة هذين السبعين النفس والمراد به ان ضغمة سبع واحد اهون من ضغمة السبعين واذا اتصلا اي
المفعولان وجب تقدم المتكلم على غيره وهو المخاطب والغائب اي يجب تقديم الاعرف على غيره وذلك لانه
اذا اتصل الاول وهو اشرف لكونه اعرف لم يستكره تعلق الثاني واتصاله بما هو اشرف منه كما يحب تاخير
الغائب عن غيره وهو المتكلم والمخاطب لانهما اعرف منه نحو اعطانيك زيد مثال لتقدم المتكلم على المخاطب
واعطيتكه مثال لتقدم المخاطب على الغائب واذا انفصل المفعول الثاني لم يجب تقديم الاعرف نحو اعطيتك
اياه الاولى في المثال ان تقول اعطيته اياك ويحذف المفعول به كلا نوعيه لفظا ويراد معنى لكونه
غير مستغنى عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تؤمر اي تؤمر به بحذف الضمير
لفظا هنا ويجوز ان تكون ما في تؤمر مصدرية فلا حذف ح ويكون التقدير فاصدع بامرك ويجوز مما يعود
الى الموصول وكذلك يحذف المفعول به لفظا ويراد معنى اذا كان ضميرا عائدا الى المبتدا او الى الموصول
وانما يحذف مع ارادته معنى اذا لم يكن سبقه عائد اليه اي الى الموصول مذكور نحو الذي ان زرته اكرمته
زيد او ... في حكمه نحو الذي ان زرت اكرمته زيد فلا يحذف الضمير الثاني لفظا ويراد معنى لانه لا دلالة
على حذفه لانه لا ضرورة اليه لان العائد الى الموصول قد وجد قبله واعلم ان في اشتراط سبق الضمير
لا احتراز في كونه في حكم المذكور نظرا لانه ان عاد الى الموصول من الصلة ضميران لا يحذف احدهما سواء كان
... قال الشيخ الرضي ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته

ضغمة

في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل فعلى هذا لا يشترط السبق ولا يجوز ان
يكون في حكم المذكور لانه انما كان في حكم المذكور اذا حذف ولا يجوز حذفه فلم يجز الذي ليس اضرب زيد
قال الشارح اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى عنه للعائد السابق
الى الذي في ليس اقول بالنظر الى الموصول يستغنى عن هذا الضمير واما بالنظر الى ان اضرب خبر لليس
ولابد فيه من ضمير عائد الى اسمه فلا يستغنى عنه واذا كان اسمه عبارة عن الموصول لوجوب ضمير في خبر
المبتدا عائد اليه اذا كان جملة فالمثال المطابق لغرضه الذي اهنته وضربته زيد ليس فان كل واحد من
الضميرين يرجع الى الموصول الا اذا اضمرت ضمير الشان في ليس فانه يتعين ان يكون العائد الى الموصول
هو مفعول اضرب فلم يجز ان يحذف لفظا ويراد معنى لعدم ضمير اخر عائد الى الموصول وليس الضمير المحذوف
عائدا الى اسم ليس ح لان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يعود منها ضمير اليه واذا عطف عليه اي على
الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد على ان يكون عبد الله
عطفا على الضمير المحذوف في ضربت ويكون التقدير الذي ضربته وعبد الله زيد ويجوز العطف عليه مع حذفه على قبح
لكونه في حكم المذكور ويجعل المفعول به بعد الحذف نسيا منسيا كما يجعل بعده منويا نحو قوله تعالى يبسط الرزق
لمن يشاء اي لمن يشاؤه كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع فان المراد منه انه يفعل الاعطاء والمنع
وربما يعدى الفعل الذي حذف مفعوله نسيا وجعل كانه غير متعد بحرف من حروف الجر نحو وان تعتذر بالمحل
عن ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي فاعل تعتذر ضمير عائد الى الناقة والمحل القحط وذو
الضروع اللبن والعراقيب جمع عرقوب وهو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان والمراد انه لم يكن
للناقة لبن في الضرع لنحرتها لاجل الضيف فجعل يجرح كانه فعل غير متعد على تاويل يفعل الجرح في عراقيبها
نصلي سيفي ونحو يا دحاع البخلاء عن اموالهم وهيهات تقرب في حديد بارد معناه تفعل الضرب في
اي تبعد
حديد بارد قال الشيخ الرضي المحذوف نسيا اما التضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كقوله وان تعتذر
البيت واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع ويضمر عامله اي عامل المفعول به عند الدلالة
اي دلالة قرينة معنوية على خصوصيته اضمارا جوازا اي جائزا نحو مكة للحاج اي تقصد مكة والقرطاس
للرامي اي تصيب القرطاس وعند دلالة قرينة لفظية نحو زيدا لمن قال من اضرب ومنه اي مما اضمر
عامله جوازا كاليوم رجلا اي لم ار كرجل اليوم رجلا على حذف الناصب لرجلا وحذف المضاف اليه بحيا

وان جل

وكاليوم حال متقدم على رجلا ومعناه لم أر رجلا كرجل رايته اليوم وفيه تعجب كانه رأى رجل اليوم فاق كل
رجل رآه في غيره من الايام ويكون كاليوم منصوبا بالفعل الذي نصب المفعول اي ما رايت رجلا مثل
رجل اليوم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فصار ما رايت كاليوم
ثم فسر برجلا اما تمييزا او عطف بيان له والتقدير الاول اولى من الثاني لما فيه من كثرة الحذف وانما فصل عما
قبله بقوله منه اما لان القرينة فيه تقديرية في الاصل ثم كثر استعمالهم له حتى صار كان القرينة فيه موجودة واما
لانه صار بعد الحذف بمنزلة ما لزم فيه الحذف واللهم ضبعا وذيبا اي اجمع في الشاة ضبعا وذيبا قيل انه
دعاء للغنم لانهما متى اجتمعا فيها تشاغلا بالمخاصمة فسلمت الغنم وقيل هو دعاء عليها لاجتماع عدوين عليها
ويضمر عامله اختيارا ووجوبا سماعا وعلة وجوبه كثرة الاستعمال في نحو امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو
بمعنى مع او العطف وهذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا
ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ودهدرين سعد القين قال المصنف ذكر الزمخشري ان اصله
ان القين مضروب به المثل في الكذب ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه
فقيل له ذلك اي جمعت باطلين يا سعد القين ومعنى تثنيته الباطل ان القين مشهور بالكذب في التسمي
وقد ضم اليه انتحال الاسم والدهدر الباطل فدهدرين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مع معرفة والقين
صفة له وهو مرفوع او منصوب وقال هذا اصح ما يودي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل يضرب لمن
جاء بباطلين ويضمر عامله وجوبا قياسا في مواضع منها المنادى وانما لم يحذف لظهوره
لانك اذا قلت يا عبد الله فالاصل فيه يا اياك اعني نص عليه اي على هذا الاصل سيبويه فاقيم المظهر وهو
عبد الله مقام المضمر وهو اياك تنبيها للمخاطب على ان القصد يتوجه اليه لا غير وذلك لان الضمير يتناول
كل احد على البدل بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا يتناول غيره فقوله تنبيها علة لقوله اقيم لا انتصابه
الكلام بيا او بالمجموع قولك يا اياك اعني على ما قال الشارح لفساده من جهة اللفظ والمعنى على ما لا يخفى
على الناظر فيه ثم حذف الفعل وهو اعني حذفا لازما لامرين كينابة يا عنه فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع
بين النايب والمنوب ولما الحذف اي في حذف الفعل من رفع اللبس اي لبس الانشاء بالخبر لان لفظ
اعني كان يحتمل ان يكون خبرا ويحتمل ان يكون انشاء بخلاف لفظ يا فانه معين للانشاء وحكي يا اياك
بمعنى ... اوقع المضمر منادى على ما هو اصل النداء جاز ان يكون منصوبا منفصلا نظرا الى كونه مفعولا له

لجوزان ؟

في الاصل موقتة لفظا اي اما انت اي جاز ان يكون مرفوعا منفصلا نظرا الى لفظ اي الى لفظ انت فانه مفردة معرفة
لمفرد [illegible] في المظهر اذا وقع منادى كان مضموما لفظا ومنصوبا محلا قال الشاعر يا اقرع ابن حابس يا انتا
انت الذي طلقت [illegible] جمعتا وقيل انما نصب ايا في يا اياك لانه اي لان ايا مضاف الى الضمير بعده ولا يجوز نصب انت
لانه [illegible] و [illegible] على مذهب الخليل والسيرافي فانهما قالا ايا مضاف الى المضمر بعده وقد عرفت الاختلاف فيه
ثم [illegible] ان المنادى ينتصب لفظا او تقديرا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع له اي للمضاف وهو ما تعلق به
شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول او لا نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه
ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قال الشيخ الرضي اذا كان المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء
واحد يكون منتزعا للمضاف نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
لذلك ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف لارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد وهذا ظاهر من مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش هو
مضارع المضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن علما فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او الثلثين ليا زيد
والحارث [illegible] اذا قصد جماعة معينة ويقال يا ثلثة وثلثين اذا قصد غير معينة وكان المصنف اختار مذهبهما
فلذا قال اسم رجل كما قال عبد القاهر وانتصب الجزء الاول وهو ثلثة للنداء والجزء الثاني وهو ثلثين وان كان
المقتضي تقتضي ان لا ينتصب الجزءان لان كل واحد منهما بمنزلة جزء من الكلمة وانما انتصب الجزء الثاني ثباتا
على المنهاج الاول قبل التسمية اعني متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب [illegible] فقد عرفت ان اعراب
المنقول باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة
وذلك لان المعطوف عليه فيه لا يستقل من جهة المعنى بدون المعطوف ومثل النكرة فانها ايضا تنتصب لفظا كالمضاف
المضارع له اما موصوفة بعد الجملة والظرف نحو يا رجلا صالحا [illegible] الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ
الغيبة لا غير اي لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم نحو يا ليلة سرقتها من عمري وانما لا
يجوز فيه الخطاب وان كان الموصوف في حكم المخاطب لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لان الصفة تدل
على معنى في الموصوف فكانت كالجزء منه فلا يكون المنادى هو الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف
التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لدفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد
اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في المؤكد ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر

لا خطاب فيه باعتبار الوضع ويدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني تميم وقد تقل كلهم كان الاسم
على حاله في دلالته خلاف الصفة فانك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل لان
قولك رجل ظريف يفيد الخصوص وقولك رجل لا يفيده وانما قلنا موصوفة بغير الجملة والظرف لانها لو كانت موصوفة
باحدهما لكانت مضارعة للمضاف نحو يا جوادا لا يبخل وكقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
وذلك لاضطرارهم الى جعل نحو يا حليما لا يعجل مضارعا للمضاف مع قصد التعريف لانه لا يجوز فيه جعل الموصوف
منادى مفردا معرفة مستقلا لامتناع وقوع الجملة والظرف صفة للمعرفة ولذا لا يجوز في الموصوف باحدهما ان يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل الغفار للذنوب لاستكراههم وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وانما يوصف
بالنكرة نحو يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب على تاويل انه كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة
بغير الجملة والظرف فليست مضارعة للمضاف لانها يجوز جعلها مفردا معرفة مستقلا نحو يا رجل الظريف او نكرة غير
موصوفة عند البصريين كقول الاعمى لمن لا يضبطه الاعمى يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه واما الفراء والكسائي
فلا يجوز عندهما ان يكون المنادى نكرة غير موصوفة لا لفظا ولا تقديرا او ينصب المنادى محلا لا لفظا كالمفرد وهو
الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له المعرفة وهو الذي يقصد قصده سواء كان معرفة قبل النداء او لا مبهما كان
المعرفة او غير مبهم فانه اي فان المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو واذا كان مبنيا كان
نصبه محليا نحو يا زيد ويا رجل مبنيا على الضمة احدهما معرفة قبل النداء والثاني معرفة بالنداء ويا ايها الرجل مثال
المبهم ويا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع صيغ الخطاب
وهو الكاف في ادعوك وذلك لان يا زيد بمعنى ادعوك مبني بوقوعه موقعه وكونه مثله في الافراد والتعريف واما
المضاف والمضارع له فلم يبنيا لعدم مشابهتهما له في الافراد وكذلك المفرد النكرة لا يبنى لعدم مشابهته له في التعريف
وانما بني على الحركة فرقا بينه وبين ما كان عارض البناء وبين ما كان عريقه وعلى الضم لانه لو بني على الكسرة لاشتبه بالمنادى
المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه ولو بني على الفتح لاشتبه الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد
وتركيب المضاف وحده لانه انما يقع موقعه مع قيد الاضافة قال الشارح لان تعريفه بواسطة الاضافة ولو
بني لما اذا كان معرفة فلو بني المضاف وحده كان تقييدا للحكم البناء على علته اقول كما يجوز ان يكون معرفة بالاضافة
يجوز ان يكون ايضا معرفة بحرف النداء وقد يجب ان يكون تعريفه بحرفه لا غير وذلك عند كون المضاف اليه نكرة
نحو يا رجل سوء فعلى قوله ينبغي ان يبنى نحوه فالاولى ان نقول في تفسير كلامه ان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى

مع المضاف م المضاف م

لانه المضاف اليه [illegible] منه فيكون الواقع موقع الضمير هو المضاف اليه فلو بنى وحده كان ذلك تقديما للحكم وهو البناء
على العلة [illegible] علم [illegible] ثم وهى وقوعه موقع الضمير لانه انما يقع موقع الضمير بعد ان يتم دلالته على معناه ولن تتم دلالته
بجملته الا بعد [illegible] فيه معنى الاضافة ولا يحصل فيه هذا المعنى الا اذا اتصل المضاف اليه ولو اراد الشارح بقوله
لان تعريف بو [illegible] الاضافة هذا لما ورد علته السوال المذكور ولا يجوز بناء الجزئين معا لعدم مشابهتها الضمير في الافراد
[illegible] ثم بعد تنكيره على راى [illegible] راى المبرد فيكون يا زيد في تاويل يا مسمى بهذا اللفظ وذلك لاستكراه اجتماع تعريفين
متغايرين [illegible] لجواز ان تقال يا هذا ويا انت ويا اياك وعند الاكثرين تعريف العلمية باق لان الممنوع اجتماع التعريفين
[illegible] بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح
بعيد عن القياس لان مطرا وهو اسم رجل منادى مفرد معرفة مع انه قد نونه ولانه شبيه بباب ما لا ينصرف من حيث
ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على الفعل فانه قد ينون غير المنصرف عند الضرورة فكذلك قد ينون
المنادى المفرد المعرفة عند الضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها وانما لم ينصب مع التنوين كما يكون
النكرة المنونة منصوبة لانه لا يرتكب مع الضرورة الا قدر الحاجة ولا حاجة هنا الى اعادة النصب لان الوزن يستقيم
بدون [illegible] بعضهم ينصبه مع التنوين عند الضرورة او مثل الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب اى انما
دخلت اللام [illegible] للاستغاثة او للتعجب فانه مجرور لفظا منصوب محلا واللام لتعدية ادعوا المقدر عند سيبويه او
لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك في القياس مع ان ادعو فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او
لضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها لمعناها لان المستغاث والمتعجب منه
مخصوصان من بين امثالها بالدعاء وبالاستحضار منه واللام الداخل على المنادى المستغاث والمتعجب منه مفتوحة
بخلاف ما عطف عليه بغير يا فان اللام فيه مكسورة وانما فتحت اللام فرقا بين المدعو وهو المستغاث والمتعجب منه
المدعو اليه وهو المستغاث له والذى [illegible] الابله وذلك لان [illegible] يا [illegible] وهو مستغاث له مكسورة اللام والمنادى
المحذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم فلو لم يفتح [illegible] مستغاث لم يكن بينهما فرق ولذا يكسر اللام فيما عطف
عليه بغير يا لحصول الفرق بينهما بالعطف على المستغاث وانما قلنا بغير يا لانه لو عطف عليه مع يا فلا بد من الفتح
ايضا لعدم الفرق مع نحو يا لعطافنا ويا للرياح والفتحة به اى بالمدعو اولى منها من الفتحة بالمدعو اليه لقربه
اى لقرب المدعو اليه وهو المنادى المستغاث والمتعجب منه بعرق الى الخطاب لوقوعه موقع الضمير الخطاب
بفتح اللام الجرمعه ولذا لا يفتح لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو يا لله للمسلمين [illegible]

في يا لله لانه مستغاث وكسرت في للمسلمين لانه مستغاث له واللام الداخلة فيه يتعلق بما يتعلق به اللام الاولى
فالمعنى يا لله للمسلمين اخص اياه بالدعاء لاجل المسلمين ونحو قوله يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب يا للكهول
وللشبان للعجب ففتحت اللام في المستغاث وكسرت في المعطوف عليه بغير يا وقوله وقولهم يا للبهيتة ويا للبهتان
ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان سوال فان اللام الداخلة على المنادى
المدعو في هذه الامثلة مكسورة فاجاب عنه بقوله على ترك المدعو اي ترك المدعو فيها وهو مراد كانه قيل
يا قوم للبهيتة وكذا في باقي الامثلة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها فلام داخل على
المدعو اليه والمنادى المدعو محذوف قال الشارح فالسوال ان هذه اللامات في الامثلة المذكورة
مكسورة وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم هنا مدعو فاقول بكسر اللام
في المدعو اليه سواء تقدمه مدعو لفظا او لا نحو يا للمظلوم على ان المصنف لم يذكر انه انما يكسر اللام اذا تقدمها
مدعو حتى يرد عليه هذا السوال فالسوال الوارد ما ذكرنا وتدخل اللام الجارة الضمير المنادى نحو قوله فيا لك
من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ونحو قوله ويا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري
ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا تحذري لابد من صيدك يوما فاصبري
قال المصنف ان طرفة بن العبد قد نزل مع عمه على ماء فنصب فخا له للقنابر وهي جمع القنبرة لغة في القنبر
وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم التقى فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك المكان فراى القنابر يلقطن ما نثر
لهن من الحب فقال هذه الابيات والقبرة نوع من الطيور والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلأ
والالف للاستغاثة عطف على قوله اللام فيكون التقدير او كالداخل عليه الالف كما قال الشارح لكن الاولى ان
نقول في تقديره او كالملحق به الالف ويكون من باب علفتها تبنا وماء باردا فلا لام مع الالف قال الخليل كان
لام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه فلا يجتمعان وقيل لكره الجمع بينهما لانهما لو اجتمعا لالتقى
اللام اثر الالف او الندبة اي او كالملحق به الالف للندبة فانه اي فان المنادى الملحق باخره الالف [illegible] نحو يا زيداه
منصوب محلا لا لفظا والهاء للوقف خاصة اي انما تلحق الهاء بعد زيادة الالف للوقف دون الوصل خلافا للكوفيين
فانهم يثبتونها وقفا ووصلا وانما تلحق الهاء في الوقف بيانا للالف لانها في غاية الخفاء لكونها حرفا هوائيا
ليس له مخرج يعتمد عليه فربما خفيت فاذا جئت بعده بهاء ساكنة تبين ولا يجوز تحريكه اي تحريك الهاء الا
للضرورة فانه يجوز تحريكه عند الضرورة بالكسر لالتقاء الساكنين وبالضم تشبيها لها بهاء الضمير الواقعة بعد

بعد الالف و الفتح عند بعضهم لمناسبة الالف قبلها نحو قوله يا ربَّ يا ربّاه اياك اسئل غفراءَ يا ربّاهُ من قبل الاجل
اي اسألك يا ربّاه وصل غفرآءَ قبل حلول الاجل وغفراء اسم امرأة ونحو قوله يا مرحباه لحمار ناجيت او شِبه ما
كان من المنادى مبنيا قبل النداء فانه ينتصب محلا ويبقى بناؤه على ما كان قبل الندآ سواء كان تقدم بناؤه على
الندآ تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر فان خمسة مبني قبل الندآ و تقدم بناؤه عليه تحقيقا لوجود استعماله مبنيا
بلا ندآ و يا حذام كذلك مبنيا قبل الندا و تقدم بناؤه عليه تحقيقا ايضا و يا لكاع مبني قبل الندا لكن تقدم بنائه عليه
تقديري لانه لم يستعمل الا في الندا الا انه بحيث لو استعمل في غير الندآ لكان مبنيا ايضا ولجوز وصف المنادى
المفرد المعرفة مطلقا اي سواء كان قبل الندا معرفة او بالندآ على الاعرف الاشهر خلافا للاصمعي فانه قال لا يجوز
وصفه او قوع في موقع الضمير الذي لا يجوز وصفه فقولهم يا زيد الظريف بالرفع عنده على حذف المبتدا اي انت
الظريف و بالنصب على حذف الفعل اعني الظريف وانما جاز وصفه لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو
الضمير لم يجر مجراه في كل حال ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم الضمير مطلقا لا تصرف عن حكم
الغيبة راسا لكنه لم ينصرف عنه لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة نحو يا تيم كلهم نظرا الى الاصل لان المنادى
لم يكن في الاصل من اعلام المخاطب ولا يجوز ذلك في الضمير المحض فلا يقال انتم كلهم فلذلك يجوز ان يقال يا زيد
الظريف وان لم يجز ان يقال انت الظريف بالحمل على الوصف واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالندا مثل
يا رجل فانه ليس مما يوصف بالمعرفة لانه نكرة قبل الندآ وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالندا بالمعرفة
نحو يا فاسق الخبيث وليس استثناءهم بقياس لان القياس ان يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير اليه بلفظ
الغيبة والعلة اي علة استثناءهم النكرة المتعرفة بالنداء استطالتهم اياه اي مثل يا رجل بوصفه لانه في
تخصصه مفتقر الى الوصف واذا كان مستطيلا بوصفه كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه
فلا يوصف لئلا يلزم هذا المحذور مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف من انه لو بني المضاف لزم تقديم الحكم
على علته لانه انما يقع موقع الضمير مع صفته و اما العلم فلما لم يكن مفيدا من بين الالفاظ ولا معنى له
الا الاشارة على ما قال القدماء العلم يشير ولا يفيد والصفة تفيد ولا تشير اي ان العلم يشير الى
تعيين الذات ولا تفيد الوصف والصفة تفيد الوصف ولا تشير الى تعيين الذات كالعالم فانه تفيد
وصف العلم ولا يشير الى تعيين الذات لم يستطل العلم بالوصف لان تعيينه بنفسه فلا يفتقر الى
الوصف حتى يستطال به فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف مولاه

ان وصف العلم لما كان تابعا يأتي بعد تمام الاول كان الوصف بمنزلة منادى [illegible] فقد هذا
لا يلزم في العلم استطالة بالوصف ولا تقدم الحكم عليه فالمفرد منه اي من الوصف [illegible] كالمضاف
بالاضافة اللفظية فانه يجوز فيه الرفع وان كان مضارعا للمضاف لان المضارع له اذا كان [illegible] تابعا للمضموم
لا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب [illegible] اذا كان
جاريا على منادى مضموم غير مبهم احترازا عن المبهم فانه يجب رفع [illegible] على ما يجي [illegible]
جاز فيه اي في هذا الوصف النصب حملا على الموضع وذلك ظاهر لان موضعه منصوب ومثله ذهب
امس الدابر فالدابر مرفوع لانه محمول على محل امس وان كان لفظه مكسورا وهكذا الحكم ساير المبنيات
فان توابعها يحمل على مواضعها دون الفاظها ومنه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك
يا عمر الجواد فالجواد منصوب لانه محمول على محل يا عمر وجاز الرفع حملا على اللفظ اي على لفظ المضموم
وان لم يجز في ساير المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هولاء الكرام حملا على لفظ هولاء وانما
يقال برفعه حملا على موضعه وانما يجوز فيه الحمل على اللفظ لان الضم لما اطرد ههنا اي في المنادى
المعرفة بمعنى انه يصح ان يقال ان كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه [illegible] في الفاعل
كما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك الضم في المنادى مطرد قال الشارح وقيل ان حركة المنادى
عارضة فاشبهت لعروضها حركة المعرب لانها تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله وهذا كانه [illegible]
ثم قال اما الاطراد فليس بسبب الجري المعرب على لفظه فان نحو هولاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب
اجراء الصفة على لفظه اقول ليس هولاء وامس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسره مطرد
اذ ليس كل ما كان جمعا لاسم الاشارة كهولاء وظرفا كامس يطرد فيه البناء على الكسر وعلى هذا اي حمل
جواز النصب والرفع يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا [illegible] الرفع وان كان مضافا لانه في
حكم المفرد لان اضافته لفظية واذا كان الوصف مضافا او كان الوصف لمضاف سواء كان بالاضافة
الحقيقة او لامن المنادى فالنصب واجب ليس الا النصب وذلك لان الوصف اذا كان مضافا كان حكمه
حكم المنادى اذا كان مضافا في وجوب النصب واما اذا كان الوصف لمضاف فيجب نصبه ايضا لان المنادى
المضاف لا يجوز بناؤه على الضم حتى يرفع صفته حملا على لفظه نحو يا زيد ذا الجمة الوصف مضاف والجمة
مجتمع ويا عبد الله الظريف الوصف لمضاف وكذا ساير التوابع من التاكيد وعطف البيان والبدل

والعطف بالحرف يجوز فيهما النصب والرفع اذا كانت مفردة جارية على مضموم غير مبهم الا البدل والا نحو
يا زيد وعمرو ومن المعطوفات التي لا تكون مصدرة بلام التعريف فان حكمهما وكذا حكم التاكيد اللفظي على
الاكثر لانه هو الاول لفظا ومعنى حكم المنادى بعينه في الاعراب والبناء مطلقا سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان متبوعهما مضموما او لا وذلك لان البدل في حكم تكرير العامل لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطية
لذكره وكذا المعطوف والنسق لان حرف العطف قائم مقام العامل فاذا لم يكن معه في اللفظ لام التعريف
التي لا تجتمع مع حرف النداء جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء كساير التوابع مضافة
لان حكمها حكم المنادى نحو يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو واذا ابدلت المص يتبع ابا علي والزمخشري
فانه جعل الزيد الثاني بدلا من الاول وسيبويه جعله عطف بيان والظاهر انه تاكيد لفظي لافادة
البدل وعطف البيان ما لا افاده الاول ويا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله اذا اعطفت تقول في التوابع
غير البدل والمعطوف المخصوص يا تميم اجمعين بالنصب واجمعون بالرفع هذا مثال للتاكيد المفرد
ويا تميم كلهم وكلكم مثال التاكيد المضاف ويا غلام بشر وبشرًا مثال لعطف البيان المفرد ويا غلام
ابا عبد الله مثال لعطف البيان المضاف وجاز في قوله واني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر
نصر نصرا اربعة اوجه ضم الاول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او التاكيد
او على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا نصرا او على ان الثاني عطف بيان والثالث مصدر او بالعكس وضم
الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث اما على انه عطف بيان من المواضع
او على المصدر وضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على عطف البيان او على
المصدر ونصب الاول وجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود
والتنكير للتفخيم ونصب الثالث اما على انه عطف بيان او على المصدرية قال الصغاني انشد سيبويه هذا البيت
بنونة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية لقائل يا نضر نضرا نضرا بالضاد المعجمة والنضر هذا
حاجب نصر بن سيار وبعده بلغ هداك الله بلغ نغلا نصر بن سيار يثبني وفرا ويا عمرو والحارث
مثال للمعطوف المصدر بلام التعريف فيجوز رفعه ونصبه ولا يجعل كالمنادى المستانف لوجود ما يمنع
منه ذلك وهو لام التعريف ويختار الخليل في المعطوف المصدر بلام التعريف الرفع مع تجويز النصب تنبيها
على كونه مستقلا في المعنى غير تابع للاول ويختار ابو عمرو بن العلاء النصب لانه بسبب اللام يمتنع

وقوعه موقع المتبوع فامتنع ان تجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء ويختار ابو العباس المبرد الرفع فيما
يصح نزع اللام عنه لانه اذا صح نزع اللام جاز تقدير دخول حرف النداء عليه فكان الاولى ان تجعل حركته كحركة المنادى
تنبيها على انه منادى مستقل في المعنى كالحسن فان الاعلام المنقولة عن الصفات تكون [illegible] فيها عارضة
لانها لم تجعل مع اللام اعلاما حتى تكون اللام كاحد حروفها فلا يصح نزعها كما في البيت و[illegible] انما جاز
دخول اللام على هذه الاعلام للمح الوصفية الاصلية وللمدح المسمى بها [illegible] تضمنه له نحو الحسن [illegible]
او للذم ان كانت متضمنة له نحو القبيح فكانها اخرجت عن العلمية واطلقت على المسمين بها اوصافا و
يختار ابو العباس النصب فيما لا يصح نزع اللام عنه لانه اذا لم يصح نزعه عنه امتنع مباشرة حرف النداء له
مطلقا كالنجم والصعق من الاعلام الغالبة الاتفاقية فانه لا يصح نزعه منها لانها انما صارت اعلاما معه فصار
كبعض حروف الكلمة وكذلك نحو الرجل مما يلزمه اللام لقصد التعريف فان حرف التعريف لا يحذف بما
يعرف به لئلا يظن بقاؤه على الاصل التنكير فان اختيار المبرد فيه النصب اذا عطف على المنادى المضموم
نحو يا زيد والرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف لانه انما يكون مبنيا
لكونه مفردا معرفة فلو نزع اللام عنه لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا مذكورا معه فلا يشابه [illegible] المبني
يبنى بخلاف العلم فانه جاز ضمه اذا كان معطوفا نحو يا زيد وعمرو لوجود مشابهته مع المضمر بالافراد
والتعريف وان لم يكن معه حرف النداء واذا وصف المنادى المضموم بابن وابنة كما بينت وسواء
الابن بين العلمين بني المنادى معه اي مع الابن على الفتح والظاهر ان المصنف تبع في هذا عبد القاهر
فانه قال جعل الابن مع الاول شيئا واحدا وبنيا على الفتح فتكون حركة الاول وحركة الابن حركتي
بناء عنده كانه جعلها بمنزلة كلمة واحدة مثل خمسة عشر وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح ان حركة الاول
حركة بناء وحركة الابن حركة اعراب والاولى ان يقول المصنف [illegible] اذا وصف المنادى العلم المضموم
بابن المتصل بموصوفه المضاف الى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله فاحترزنا بالعلم عن نحو
يا رجل ابن زيد وبالمضموم عن المنادى المنصوب والمجرور وبالمتصل بموصوفه عن نحو يا زيد الظريف
ابن عمرو وبالمضاف الى العلم عن نحو يا زيد بن اخينا فان المنادى في هذه الامثلة لا يبنى على الفتح لعدم
كثرة الاستعمال فيهما اتباعا لحركة الاول حركة الثاني فانه لما كثر استعماله خفف بالاتباع لان الاتباع اخف
من مخالفة الاعراب وجعل الاول تابعا للثاني مع ان الثاني تابع له لانه لو جعل الثاني تابعا للاول لوجب

بضم الاول والفتحة اخف من الضمة ولانه لا تعسر لفتحته لان الفتحة هي حركته المستحقة في الاصل
لكونه مفعولا به بخلاف ضم الثاني فانه لا وجه له وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة لشدة الانفصال بين هذا
الموصوف [illegible] نعته فلما تنزّلا منزلة كلمة واحدة اتبع الاول الثاني لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة
نحو ابنم وا[illegible] بخلاف ما اذا لم يقع الابن على الشرايط المذكورة فانه لا يبنى مع المنادى على الفتح كما بيّنا
ذا[illegible] وكذا في غير المنادى [illegible] الابن المشروط بما ذكرنا مع موصوفه بمنزلة كلمة واحدة فحذف التنوين مع
الموصوف بابن حال كونه واقعا بين علمين حذفا واجبا وحذف الف ابن خطا كل ذلك لكثرة الاستعمال
نحو يا زيد بن عمرو وفتح المنادى لاجتماع شرايط الفتح فيه ويا زيد ابن اخي لم يفتح لان الابن مضافا الى غير
العلم وهذا زيد بن عمرو وحذف التنوين من زيد الموصوف بابن والالف لاجتماع شرائط الحذف فيه وزيد بن
اخي لم يحذف التنوين والالف لان الابن مضافا الى غير العلم وجوّزوا في الوصف اي في حالة الوصف
بابن اثبات التنوين في موصوفه في الضرورة لا غيرها لان اثبات التنوين رد للاسم الى اصله كما في غير
المنصرف عند الضرورة وانما قال في الوصف لانه يجب اثباته في حالة الخبر بابن في غير الضرورة ايضا نحو قوله
تعالى و[illegible]ت اليهود عزير ابن الله بالتنوين واثبات الالف اذا كان خبرا والخلاف فيهما اذا كان صفة نحو
جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبة فاثبت التنوين في قيس مع شرائط حذفه لضرورة الشعر
وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل وقصده ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف القباء
خامرة البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها فصار موضعها كالقعب ولا ينادى
ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف اما لان الاستغناء باحديهما حاصل او لان بينهما
تنافي لان حرف النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء واللام كانها تقتضي الاعراب لانها ترجح جانب الاسمية
لانها بمنزلة التنوين لمعاقبتهما [illegible] يتوسل اليه في ندايه بالمبهم المحتاج في الدلالة على تعيين الذات
الى اسم آخر وانما يتوسل به ليحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء والمبهم الذي يتوسل به في
نداء المعرف باللام شيئان اي مقطوع الاضافة لانه بالمضاف اليه تختص نحو ايّ الرجل فلا يصح التوسل
لان الوسيلة كما عرفت الآن ينبغي ان تكون مبهمة واسم الاشارة فانه انما يتوسل به لابهامه وشدة احتياجه
الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء نحو يا ايها الرجل وهاء التنبيه فيه عوض من المضاف اليه
لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا هو التنبيه ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل جعل اسم الاشارة

بعد صفة اى لانه اوضح من اي ولا يسوغ في الوصف المفرد منادى اى حيث يتوسل بالمبهم في نداء المعرف باللام
الا الرفع وان كان القياس يقتضي جواز نصبه ايضا لانه وصف مفرد واقع لمنادى مضموم لانه المقصود بالندا
والمبهم وسيلة الى جعله منادى فنبه بافراد الرفع على كونه مقصودا بالندا فكانه باشره حرف الندا فجعل
لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الضم والرفع من حيث اللفظ وكذا لا يسوغ في شيء من توابعه
توابع هذا الوصف الا الرفع لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
المضموم ويدل على اعرابه اى اعراب هذا الوصف وان كان في الحقيقة هو المنادى فينبغي ان يكون مبنيا
نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكز فان هذا الوصف لو كان مبنيا لوجب نصب
تابعه المضاف وهو قوله ذو التنزي النصب كما يجب في توابع المنادى المضموم المضافة ولا يجوز ان
يكون ذو التنزي صفة لاي بعد صفة لانه يجب نصبه ايضا كما قال سيبويه تقول يا زيد الظريف ذو
الجمة اذا جعلته صفة للظريف وان حملته على زيد نصبت التنزي التوثب والتسرع اى لا ارهب
وعيد متوعد وان كان خبيثا ذا هيبة ولهذا اى للفظ هذا دون اي وجه اخر وهو ان يكون هذا المبهم
غيره من الاسماء المستقلة بانفسها ولا يكون وسيلة الى نداء المعرف باللام وذلك لكون هذا الوضع من
اي ولهذا قد يقتصر على يا هذا من دون الصفة بخلاف اى فانه لا يستقل بنفسه فلا يقال يا ايها من دون
الصفة فجاز في وصفه على هذا التقدير النصب كما جاز الرفع نحو يا هذا الطويل لانه ليس الوصف حينئذ مقصودا
بالندا حتى يجب رفعه وينبغي ان يكون الوصف في هذا اذا جعل هذا اسما مستقلا اسم جنس ولكن يكون
الوصف مشتقا لانه اى لان هذا لا يوصف با سم الجنس الا وهو غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه لانه
اذا كان غير معلوم بتمامه ينبغي ان يوصف باسم الجنس لتعيين الذات المشار اليه المبهمة به ولا يوصف
بالمشتق لانه عام لا يدل على تعيين ذات دون ذات فاذا جعله مستقلا بنفسه جعل وصفه مشتقا
تنبيها على انه اسم مستقل غير متوسل به الى نداء المعرف باللام وهذا معنى كلام الشيخ الرضي فانه قال
وفصل بعضهم في وصف هذا فقال ان كان مما لا يستغني عنه تعين الرفع نحو يا هذا الرجل وان كان
ما يستغني عنه نحو يا هذا الطويل جاز الرفع والنصب وقالوا يا الله خاصة اى لم يدخل حرف الندا
من جملة ما فيه اللام الا على لفظ الله حيث لحقت اللام في الله للتعويض عن الهمزة لان اصل
الله الاله وهو فعال بمعنى المفعول من الالهة وهي العبادة فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما

لما ثقلها اصله اَلِه ثم اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة

لزوما قطع الهمزة في الندا ايذانا من اول الامر على ان اللام لم يبق على فايدة التعريف وانما تمحضت للتعويض

حال كونها مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الندائي عن تعريفها هنا واذا اضمحل عنها معناه كانت

لازمة للكلمة ... يكون سبب جواز دخول حرف الندا عليه اجتماع امرين في لامه كونها عوضا عن همزة اله ولزومها

للكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول حرف الندا على نحو النجم والصعق لان اللام فيهما وان كانت لازمة الا انها

ليست عوضا عن شيء وكذا لا يجوز دخوله على نحو الناس لان اللام فيه وان كان عوضا عن همزة اناس الا

انها ليست بلازمة وقد شذ قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني وانما كان شاذا

لانه ليس فيه سبب دخول حرف الندا عليه من اجتماع الوجهين لانه حصل فيه وجه واحد وهو كونها لازمة

وابعد منه في الشذوذ قوله فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبا نا شرا وانما كان ابعد لانه ليس

فيه وجه من الوجهين لا اللزوم ولا العوض واذا كرر المنادى بلفظه في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين

على حذف المضاف اليه من الاول وانما حذف لدلالة المضاف اليه الثاني عليه لانه هو بعينه وانما جاز نصبهما

لان الاول على هذا التقدير منادى مضاف في التقدير فبقي حكم الاضافة فيه والثاني تابع له على انه بدل

او عطف بيان او تاكيد وتابع المضاف يجب نصبه سواء كان مضافا او مفردا وقال الشارح لان كل

واحد منهما منادى مضاف وفيه نظر لان الثاني ليس بمنادى او نصب الاسمين على اقحام الاسم الثاني بين

المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال ان الثاني مقحم تاكيد لفظي للاسم الاول ولما كان حكم

التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان

الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز هنا الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه

لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر في الظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه

هو الاول كما في يا زيد بن عمرو وجاز ضم الاول [illegible] على ان يكون منادى مفردا معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف

او كالمضاف نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر معناه اقروا بفضل عمر وكفوا عن اذاي لئلا تمنوا

واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان الياء وهو الاكثر في الاستعمال اذا لم يلزم من

اسكانه اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج الى حركته لوقوعه ابدا بعد كلمة اخرى مع انه حرف العلة

وجاز فتحه وهو الاصل عند بعضهم قالوا لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حالة افرادها دون

تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفايه فالاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتدا بالساكن والاصل في
تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد
كما جاز الاسكان والفتح في غير النداء وجاز حذفها اى حذف اليآء في النداء اجتزاء عنه بالكسرة فانها انما كانت
اختا للياء كانت يدل عليه بعد حذفه اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي فانه لا يحذف منه اليآء لعدم
الكسرة قبله وسواء حذف اليآء في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من المتكلم غير
النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود لكن حذفه في غير النداء في الفواصل والقوافي ليس
بقليل نحو قوله تعم تقبل دعاء اى دعائي وكيف كان نكير وكيف كان نذير وجاز ابداله اى ابدال اليآء الفا
لانه نوع من التخفيف كما يبدل في لغة طي اليآء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في دعي دعا ولا يكاد
ابداله الفا يوجد في غير النداء وانما يوجد كثيرا في النداء نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله عليه السلام انفق
بلالا فيمن روى بلالا بالالف فانه في الاصل بلالي فحذف حرف النداء وقلب اليآء الفا اما من رواه مضموما
او منونا على جعل بلالا بمنزلة اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده وقيل معناه انفق
بغير لفظة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وجاز ابداله تاء تانيث في يا ابت ويا امت خاصة يعني اذا
كان المنادى المضاف الى يآء المتكلم ابا وامّا تجوز فيهما ما جاز في ساير الاسماء المضافة الى يآء المتكلم مع
جواز ابدال اليآء فيهما تاء خاصة وذلك لانهما مظنتا التفخيم والتاء قد تدل عليه نحو علامة ونسابة وجاز
فيه اى في التاء الحركات الثلاث الكسر وهو الاكثر لمناسبة للياء التي هي بدل منها والفتح لانه بدل من ياء حركتها
الفتح اذ الحركت والضم لانه تاء تانيث مشبهة تاء طلحة فيضم وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن اليآء الا في
ولزوم فتح ما قبلها لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا اضافة نحو يا اب ويا ام قال الشارح الاصلي نحو يا ابا
ويا اما على ابدال الالف من اليآء ثم حذف الالف اقول ليس ما ذكره حكى عن يونس وانما المحكي عنه ما ذكرنا
ما قال الشيخ الرضي مع انه لو كان مراد المصنف ذلك لوجب ان يذكر هذا البحث حيث ذكر جواز ابدالها الفا
والوقف عليه اى على التاء بالهاء عند اصحابنا لانها تاء تانيث والكوفيون يقفون عليه بالتاء لانه ليس بمحض التانيث
كما في امت وبنت مع التاء الالف فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين وهو جايز دون اليآء
اى لا يجوز مع التاء اليآء فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جايز نحو قوله يا ابتا
علك او عساكا ونحو قولها اى قول مراة يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحنفر لاحب فقد جمع في البيتين

وجاز

المستحنفر الواسع

اسم فاعل بمعنى منقول ... بحجبه

[illegible] لنا او المستحسن الواسع والاحب الطريق الواضح ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي اى اذا كان المنادى
ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى يا المتكلم نحو فيه ماجاز في المنادى المضاف الى يا المتكلم وذلك
لكثرة الاستعمال وجاز الفتح في ميمها مطردا شايعا اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجئ الفتح في المنادى
المضاف الى يا المتكلم الا على وجه الشذوذ وذلك لكثرة الاستعمال لان المضاف الى يا المتكلم اثقل من المضاف
الى يا المتكلم هذا هو [illegible] في جواز الفتح في ميمها وقول المصنف كخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحدا
اشارة الى ما نقل ابن السراج عن ابي العباس فانه قال قال ابو العباس سالت ابا عثمان عن قول من قال
يا ابن ام لا تفعل فقال فيه عندي وجهان احدهما ان يكون اراد يا ابن امي فقلبت اليا الفا فقال يا ابن
اما ثم حذفت الالف استخفافا من اما والوجه الاخر ان يكون في عمل في ابن ام عمل خمسة عشر وحكم المندوب
وهو المتفجع عليه نحو وازيداه او المتفجع به نحو وا ويلاه واحترز بقوله بيا وهو مشترك بين الندا والندبة
او بوا وهو مختص بالندبة عن نحو تفجعت على زيد حكم المنادى في البنا والاعراب فيقال وا زيد وا عبد
الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا وكذا حكم توابعه حكم توابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه
منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولانه مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص والاكثر ان تلحق
اخره الفا لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة وجاز تركه اى ترك الالحاق سوآء كان
المتفجع بيا او بوا نحو يا زيداه او بوا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالندا المحض وتقول
يا غلامهوه في يا غلامه ويا غلامهوه في يا غلامهم فالحق بها الواو دون الالف وان كان الاصل في باب الندبة
[illegible] بان الملحق فيه الكثرهنه في الواو والياء هربا من الالتباس وذلك لانه لو الحق بها الف وقيل في يا غلامه
يا غلامهاه وفي يا غلامهم يا غلامهاه التبس غلام المذكر الغايب بغلام المونث الغايب والتبس غلام الجمع
بغلام المثنى ولذلك اليا تلحق في يا [illegible] في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وتلحق الالف
المضاف اليه وان كان المندوب هو المضاف لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه مع انه لو الحق المضاف
لانفصل عن المضاف اليه نحو يا اميرا [illegible] وكذا تلحق الجزء الاخير من المضارع للمضاف نحو يا طالعا
جبلاه وكذا تلحق اخر الصلة نحو وا من حفر بير زمزماه ولا تلحق الصفة وانما تلحق الموصوف نحو وا زيداه
الظريف لان اتصاله بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته خلافا ليونس والكوفيين
فانهم اجازوا الحاق الالف باخر الصفة نحو وا زيد الظريفاه وليونس ان تقول اتصاله بالصفة وان كان

الى المضاف ؟

في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى أتم وذلك لان الصفة عبارة عن
الموصوف وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانهما لا يصدقان على المضاف والموصول ولا يندب الا الاسم
المعروف والمشهور سواء كان علما اولا وليس كونه علما شرطا فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وبما لا
يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا الا ان يكون المندوب متفجعا به نحو واحسرتاه
لا يشترط فيه ان يكون معروفا ولا يقال وا رجلاه لان معناه ليس معنى مبكيا لكونه غير معروف بخلاف العلم
فانه ربما اشتهر بالخير والصلاح فاذا سمع بذكره يتفجع لفقده ويجوز حذف حرف النداء الا من اسم الجنس
والمراد بالجنس هنا كل ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء اولا ومن اسم الاشارة ومن المستغاث
ومن المندوب لمانع الاولين ومما اسم الجنس واسم الاشارة من وجوه الحذف على ما قال ابن الحاجب ان
اصل يا رجل يا ايها الرجل واصل يا هذا يا ايهذا فحذف الالف واللام استغناء عنهما بيا وحذفت اي لانهم
ما اتوا بها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء وقيل لا يجوز
حذفه من اسم الجنس لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه لانه انما استغنى عنه اذا كان المنادى متقبلا على المنادي
ومتنبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفا بحرف النداء فكذلك لا يحذف لان حرف التعريف لا
يحذف مما يعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وكذلك لا يجوز حذفه من اسم الاشارة لانه موضوع في
الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم المشار اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تناف فلما اخرج
عن اصل وضعه بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ظاهر ذلك وهي حرف النداء
ولمانع الثانيين ومما المستغاث والمندوب من التخفيف على تقدير حذف حرف النداء عنهما المنافي لمقتضاهما
لانه يقتضيهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف حرف النداء مناف لهما
نحو يوسف اعرض عن هذا حذف حرف النداء من يوسف لكونه علما وايها الرجل كان القياس ان لا يحذف
حرف النداء من اي ايضا لانه اسم جنس على ما فسرناه به لكن لما كان المقصود بالنداء صفته كما عرفت وهي قبل
النداء معرفة جاز حذفه ومثل اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا يا ليل قيل اول من قال هذا امراة
طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا عند النساء فجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيقول
لا فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه لفرط مشقتها فقال اصبح ليل فذهب مثلا يضرب في شدة

منبهما

[illegible]

طلبه الشى وافتد مخنوق اى يا مخنوق وهو مثل لكل مضطر بخل بافتداء المال تخليصا للنفس عن الشدايد

واعور عينك والحجر اى يا اعور احفظ عينك واحذر الحجر شاذ فانه قد حذف حرف النداء فى هذه الامثلة

من اسماء الاجناس والتزم حذفه اى حذف حرف النداء فى اللهم لوقوع الميم خلفا وعوضا عنه اصله يا الله

واخر الميم تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فلما كثر وروده فى الكلام حذف بعض الكلام

طلبا للخفة وليس قوله بوجيه اى لو كان اصله ذلك لما جاز ان يقال اللهم العنه واللهم لا تؤمنهم وقوله اى القصد بالخير

اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما شاذ وحذف المنادى عند الدلالة اى دلالة القرينة عليه لانه مفعول

به فيجوز حذفه كما لحذف المفعول به نحو الا يا اسجدوا فيمن قرأ الا بالتخفيف على انها حرف تنبيه ويا

حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم اسجدوا واما من قرأ الا بالتشديد فلا يكون مما نحن بصدده

لان اصله ان لا فادغمت نون ان فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع يسقط نونه بالنصب ولا زايدة اى فهم

لا يهتدون لان يسجدوا وللنداء احكام اخر تختص تلك الاحكام به من الزيادة فى المنادى والحذف

منه واختلاف الصيغة بان يستعمل فى النداء صيغة لا يستعمل فى غيره فالاول الحاقهم الزيادة باخر هن وهو

كلمة كناية ومعناه شى واصله هنو فى احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون الالحاق

لغير الندبة والاستغاثة فيقال فى الواحد المذكر يا هناه اقبل على وزن فعال وفى تثنيته يا هنانيه اقبلا

قال ابن السراج وان كان القياس ان يقال فى تثنيته يا هناهان اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا وفى جمعه

يا هنوناه اقبلوا وتقول فى المونث يا هنتاه اقبلى ويا هنتانيه اقبلا ويا هنتاتوه اقبلن وتكون تلك الزيادة

الالف والواو والياء مجانسة لحركة المنادى وسوهن كما رايت فى الامثلة فان نون التثنية لما كان

مكسورة كانت الزيادة فيها الياء ولما كان نون الجمع مفتوحا كانت الزيادة فيه الالف الا فى الواحد

المذكر فانها اى فان الزيادة فيه الالف يا هناه ولو كانت الزيادة مجانسة لحركته لوجب ان يقال يا هنوه

بالواو وقال الشارح فالزيادات مجانسة لحركة المنادى فالالف فى حال الرفع للمثنى والواو فى

حال الرفع للجمع اقول ان كان المراد من قوله الالف فى حال الرفع الخ ان الزيادة المجانسة هى الالف

والواو فهو خطأ فاحش لان الزيادة فى المثنى هى الياء لا الالف كما انها فى الجمع هى الالف لا الواو وان كان

المراد ان الالف تلحق به فى المثنى والواو فى الجمع فى حال الرفع فلا مناسبة لهذا الكلام مع ما قبله

ولا يليق هذا البحث بهذا المقام والهاء بدل من الواو التى هى لام الكلمة اذ اصل هن هنو على راى

وهو رأي البصريين فكان اصله يا هناوُ والالف الواو هاءً وبدل من الهمزة المنقلبة عن الواو وعلى راي فالاصل
اصله لما كان هنا وُقلبت الواو همزةً لوقوعها طرفا بعد الف زايدة ثم قلبت الهمزة هاءً لكونهما من الحروف
الحلق والهاء اصلية على راي لان من يصغر على هُنَيْهَة واصله من هنة وزايدةً لغير الوقف لبيان الحركة
على راي وزايدة للوقف على راي وهو مذهب الكوفيين وضعفوا المذهب الاخير لجواز تحريكها اي
تحريك الهاء في المفرد والمثنى والمجموع على رواية الاخفش حال السعة فيقال يا هناه بهاء مضمومة
فلا يجوز ان تكون للوقف والمذاهب الثلاثة الاول يبطلها ان العلامات اي علامات التثنية والجمع
والتانيث لا تلحق قبل اللام او ما هو بدل من اللام وهنا العلامات لاحقةٌ به قبل الهاء على ما ذكرنا
من الامثلة فلو كانت الهاء لاما او بدل عنها لوجب الحاق العلامات بها فيقال هناهان في تثنية
المذكر وهناهون في جمع المذكر فبقي ما هو الصحيح من هذا المذاهب الخمسة المذهب الرابع والثاني من
الاحكام المختصة بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر الاسم وصوابه ان نقول هو حذف آخر الاسم لئلا
يلزم ان يكون المحذوف هو المحذوف فيه على سبيل الاعتباط جوازا والاعتباط هو الجعل من غير
علة بها كذلك الترخيم حذف من غير علة موجبة له سوى التخفيف وهذا التعريف شامل لترخيم
المنادى ولترخيم غيره ولذا قال في آخر الاسم ولم يقل في آخر المنادى لكنه جعله من احكام المختصة
بالنداء لانه انما يجيء في غيره في حال الضرورة ولا يجيء في حال السعة ويدخل فيه حذف تاء التانيث لانه
آخر الاسم بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج عنه الحذف في نحو يا غلام لان المضاف اليه ليس بآخر
الاسم وكذلك يخرج بقولنا جوازا حذف لام يد ودم لانه واجب وشرطه اي وشرط الترخيم انه
يكون المنادى مضافا ولا مضارعا له لانه لا يجوز ترخيم آخر المضاف اليه والا لم يكن الترخيم في آخر
المنادى لان المضاف اليه ليس بممتزج بالمضاف امتزاجا تاما لما بقاء اعراب المضاف لا يكون الا في
آخر فلا يكون من تتمته فلا يجوز حذفه بالكلية ولا حذف آخره وكذا لا يجوز ترخيم آخر المضاف لان
المضاف اليه وان لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما لكنه لم ينفصل عنه بحيث يصح حذف آخره
بدليل حذف التنوين منه وهو علامة تمام الكلمة ولا مندوبا لان المقصود من المندوب التطويل
ومد الصوت المنافي للترخيم ولا مستغاثا يكون في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الترخيم
وكذا لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يجز فيه

الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا جملة لان الجملة اذا سمى بها روعى حال جزئيها قبل العلمية
فى استقلال كل منهما باعرابها من حيث اللفظ وازيل عن كل واحد معنى الاستقلال من حيث المعنى لان تابط شرا من حيث المعنى
كزيد فلم يجز الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولا من الثانى نظرا الى اللفظ وشرطه ان يكون المنادى
اما علما لان العلم لكثرة استعمال المنادى يليق به التخفيف مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليلا
على ما القى زايدا على [illegible] استكراهم نقص الاسم بسبب الترخيم نقصا قياسيا مطردا بلا علة
موجبة عن الثلاثى الذى هو اقل ابنية المعرب واما بتاء التانيث فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا
على ثلاثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه ادنى مقتض للحذف مع انه لا
يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثى بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا ناقصا عنه لان التاء كلمة
اخرى ومثل يا صاح فى ترخيم يا صاحب واطرق كرا فى ترخيم كروان على لغة من يقول يا حار بالضم فيه
شذوذان الترخيم وحذف حرف النداء من اسم الجنس هذا على قول المبرد فانه قال انه مرخم كروان ولا
ضرورة الى ما قال لان الكرى ذكر الكراوان فلا يكون فيه ترخيم قال فى الصحاح يقال فى المذكر منه
الكرى ويقال له اذا صيد اطرق كرى اطرق ان النعامة فى القرى ما ان ارى هنا كرى وهو مثل يضرب
لمن يتكلم بحضرته من هو اولى منه بذلك ومعناه اخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى
النعامة قد اصيدت وحملت الى القرى من الشواذ لانتفاء العلمية فيهما وتاء التانيث ثم ان المحذوف
فى المنادى يكون كالثابت فى التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا اجرى قدر الحذف فيه كالواجب
[illegible] المحذوف كالثابت فى التقدير كما يجعل فى واجب الحذف كذلك نحو قاض فيبقى ما قبل المحذوف
على حركته او سكونه الا ان يفضى الحذف الى التقاء الساكنين فيعود ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية
وذلك عند ما كان المحذوف مد [illegible] فيه وكان المدغم متحركا فى الاصل وقبله ساكن تقول يا راد فى
راد اسم فاعل من رد فانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان الالف والدال الاولى فحرك الدال
الاولى بحركته الاصلية واما ان لم يكن [illegible] متحركا فى الاصل نحو اسحار وهو نبت فسيبويه يفتح
المدغم ويقول يا اسحار اتباعا لما قبله من الفتحة والالف وغيره يكسر للساكنين او يجعل عطف
على قوله يكون ما بقى كانه اسم براسه نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب
فصار المحذوف منه لكونه بلا علة موجبة قياسية نسيا منسيا فتقول على الاول وهو ان يكون المحذوف

كرى ٤

كالثابت ياحار بكسر الراء في حارث وياهرقُ بسكون القاف في يا هِرَقْلَ ويا ثمو في يا ثمود ويا كرو في يا كروان بقلب
الواو المتحركة في يا كروان ويا حمراو في المسمى بحمراوي ويا شا ارجني في ياشاة وارجني من رجن فلان
بالبيت رجنا اي حبسها واساء علفها للنزول ورجنت هي بنفسها يتعدى ولا يتعدى فهي شاة راجنة
ويا طلح ويا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل ما بقي كانه اسم براسه يا حار ويا هرقُ بضم الراء والقاف وما
ثمي في يا ثمود فانه لما حذف الدال وجعل الباقي كاسم براسه صار الواو في آخر اسم متمكن في الاصل قبلها
ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو ولو خلاف من لم يجعل الباقي كاسم براسه فانه
لم يكن الواو ح في الطرف تقديرا وكذا في يا كروان فانه لما حذف الالف والنون منه جعل الباقي كاسمه
براسه ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعده واما من لم يجعل الباقي كاسمه براسه
فيكون المانع موجودا تقديرا فلا يقلب الواو الفا ويا حمراء في حمراوي فيما زعموا بقلب الواو همزة
في الطرف بعد الالف الزايد فقلبت همزة كما في كساء ورداء بخلاف من لم يجعل كاسم براسه فان الواو
ح غير واقعة في الطرف وانما هي في الوسط تقديرا فلا يقلب همزة قال الشارح في تعليله لانه
واو بعد الف زايدة فحقه ان يقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في قايل ومقتضى هذا ان يقلب الواو
ايضا همزة وصل على الاول لوجود تلك العلة بعينها ثم قال فلذلك قال المصنف فيما زعموا اي قالوا
هكذا وليس ببعيد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين اقول لو كان العلة ما ذكره
الشارح لاقتضى ذلك ان يكون مقتضاها القلب في الموضعين ولكن العلة هي ما ذكرنا ولنا علة القلب
في قايل ليس ما ذكره بل العلة فيه وقوع الواو عينا في اسم فاعل اعل فعله هكذا ذكر اهل التصريف نحوه
اما قوله فيما زعموا فالاولى ان يقال انه اشارة الى انه ينبغي ان لا يجوز في يا حمراوي الوجه الثاني
لئلا يلزم ان يكون فعلا ابغي الفا لغير التانيث وهو غير موجود قالوا وحمراء هذه المرخمة تنصرف
ان سمي بها ويفك عن النداء لبعد التانيث فيها لان همزتها اذن ليست منقلبة عن الف التانيث
وانما هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث وفيه نظر لانها بدل عن
حرف التانيث وان كانت بمراتب والاولى ان لا ننصرف نظرا الى اصلها وتقول الهمزة في يا حمراء
المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق ياء النسبة وذلك لانها انما قلبت همزة واوا لوجود
ياء النسبة بعدها فلما حذفت الياء نسيا رجعت الواو الى اصلها وتقول عن الوجه الثاني يا شاه

بالهاء في شاة بتاء التانيث وذلك لان اصل شاة شوهة بدليل شويهة في التصغير فحذفت الهاء وقلبت الواو
الفا فصار شاة فلما رخم على الوجه الثاني اعيد لام الكلمة وهي الهاء فصار يا شاه وانما اعيد لان ما قبل المحذوف
ان كان ثاني الكلمة وهو حرف لين يرد لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات وللجئ في الاعراب اسم على حرفين
ثانيه حرف لين لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد لانه يجب حذف اللين عند التقائه ساكنا مع التنوين
للساكنين قال الشارح اصله شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين
اقول بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل كان ثابتا قبله لان تاء التانيث من شاة بمنزلة كلمة واحدة
هذا على ما ذكره الشارح لو كان علة الاعادة لوجب اعادته في عدة وثبة لوجود ذلك فيه مع انه لا يعاد فيه بالاتفاق
فيقال يا عد ويا ثب ويا طلح بضم الحاء وقد اجاز في يا طلحة في ترخيم يا طلحة على الوجه الثاني باقحام التاء
اي تاء التانيث الساكنة التي كانت فيه قبل الترخيم بين الحاء وفتحته لانه لو لم تقحم وقيل يا طلح بالضم لا
يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة وانما تكون التاء ساكنة لانه لا وجه لكسرها ولا لفتحها ولا يجوز ضمها ايضا
لئلا يلتبس المرخم وانما فتحت الحاء مع انها صارت ساكنة باقحام التاء بينها وبين حركتها لان ما قبل تاء التانيث
ان يكون مفتوحا وهذا الكلام على ترى لا يخلو من تعسفات وتمحلات بعيدة فالاولى ان يقال في توجيه
فتح تاء نحو يا طلحة ما قال الشيخ الرضي وهو قوله ولغلبة الترخيم فيما في آخره التاء عوامل آخر غير المرخم
منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطئ الكواكب فانه اقحم التاء في يا اميمة بين الميم وفتحته على ما قال المصنف او عومل غير المرخم معاملة
حرفاه ولا يجوز هذا الوجه الثاني في نحو يا صاح مما كان ترخيمه شاذا فلا يضم يا صاح لان ضمه
التزام لترخيم الذي شاذ والتزام [illegible] هو شاذ اشذ من ارتكاب مجرد الشذوذ ولا يجوز الوجه الثاني
في ترخيم المسمى بحبلوي لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث وذلك لانه اذا حذف يا النسبة للترخيم
وقيل يا حبلو يجب ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال يا حبلى فيلزم ان لا يكون الف
فعلى مضمومة الفاء للتانيث لانها الف منقلبة عن الواو والف التانيث لا يكون منقلبة عنها وفيه
نظر لجواز ان يقال لما حذفت ياء النسبة عادت الواو الى اصلها وهو الالف ولا يجوز الوجه الثاني في المسمى
بطيلسان على لغة كسر اللام فلا يقال فيه يا طيلس بالضم وانما يقال يا طيلس بالفتح لما يلزم في هذا
الوجه مما ليس من ابنيتهم لانه ليس في الابنية بناء فيعل في الصحيح بكسر العين وانما جاء في المعتل

اصله وعده او وثبه

ومنه

آخر

العين نحو سُتَيْل واجاز المبرد في ذلك نظرا الى ان المثال بعد جعل المحذوف منه نسيا ليس باصل الا ترى
انه نحو ان تقول يا منص في منصور اتفاقا مع ان مَفْع ليس من ابنيتهم فان في آخر الاسم زيادتان في
حكم واحدة بان يكون زيدتا معا لالحاق او يكونا معًا لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان لمعنى آخر
مع انهما حذفتا لانهما لما زيدتا معًا حذفتا ايضا معا سواء بقي بعد الحذف على اكثر من حرفين او لا نحو يا اسم
في يا اسماء اذا جعلناها فعلاء من الوسامة على ما هو مذهب سيبويه واما من جعلها افعالا لانه جمع اسم فلا
يكون مما فيه زيادتان زيدتا معًا وانما هي من باب منصور وعمار ويا عثم في يا عثمان ويقول في نحو زيدان
وعمان يا زيد ويا دم بحذف الزيادتين لان بقاء الكلمة على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا
كانت كذلك خلافا للجزولي فانه ذهب الى منع حذف الزيادتين في نحو زيدان وان كان في آخره حرف صحيح
غير تاء احترازا عن نحو سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء لانه بمنزلة كلمة واحدة قبله مدة زائدة كالالف و
الواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها حذفتا ايضا ان كان الباقي بعد
الحذف على اكثر من حرفين نحو يا منص في يا منصور لانه لما حذف الحرف الصحيح لانه هو الآخر صارت المدة
آخرا فتبعه في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح والا يكن كذلك فالصحيح يحذف لا غير فلا يحذف الواو
والياء من سِنَّوْرٍ وهَبَيَّخٍ لتقويتهما بالحركة ولا من بِرذَونٍ وقَبَيْطٍ لانهما لقلة المدة فيهما صارتا
شبيهتين بالحرف الصحيح ولا يحذف المدة من مختار لانها ليست بزيادة لانه في الاصل مختير ولا من نحو
اى جزء المركب
سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين والجزء الثاني من شطري المركب بمنزلة التاء ايضا لانه
كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما تحذف تاء التانيث فقالوا
يا بعل في يا بعلبك ويا خمسة في المسمى بخمسة عشر وفي الوقف يقلب التاء هاء على اللغتين ولا يجوز الترخيم
في غير النداء الا في الضرورة وذلك لكثرة استعمال المنادى ولكون المقصود بالنداء المنادى له
فقصد سرعة الفراغ من النداء للشروع في المقصود ولم يسغ فيه اي في الترخيم في غير النداء المذهب
الاول وهو ان يكون المحذوف كالثابت عند المبرد خلافا لسيبويه وانما لم يسغ فيه ذلك لان ارادة
المحذوف تدل على انه ترخيم والترخيم انما يكون غالبا في النداء واما اذا جعل المحذوف نسيا فكانه
لم يحذف منه فلا يكون فيه ترخيم في الظاهر وما انشده سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة اماما اى امامة بحذف التاء وترك الميم على فتحته فلو لم يكن المحذوف
اى بعيدة

والثابت يوجب لعن يرفع أماما لانه تحامل اضحت فقد رده المبرد وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا أماما

والظاهر مذهب سيبويه لانه قد جاء الترخيم في غير النداء على المذهبين اما على المذهب الاول فكما في هذا

البيت وغيره واما على المذهب الثاني كقوله دِيارُ مية اذ مي تساعفنا اي اذ مية ترخيم ابنة وجعل

الباقي كاسم برأسه ولذا رفعه واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان وهو كثير النوم ولم يستعمل في

غير النداء وكذا المعدول نحو يا فُسَقُ فانه معدول عن فاسق ولم يستعمل فُسَقُ الا في النداء وهو معرفة

وبالكاف من لكع الرجل اذا لؤم والضابط ان كل ما هو على وزن فُعَل في سب المذكر وعلى فعال في

سب المؤنث نحو خَبَاثِ ولكاع وخباث ولكاع كان مختصا بالنداء وامل ملامانه اي يا لئيم ويا مكرمان

اي يا كريم وكذا كل ما هو على مفعلان فانه مختص بالنداء ونحو اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته

لكاع من الشواذ لان لكاع فيه مستعمل في غير النداء فانه خبر للمبتدأ وهو قعيدته ومنه قولهم

يا فُلُ اقبل وليس بمرخم فلان بل هو اسم مبني على حرفين جعل بمنزلة دم لان النداء موضع تخفيف

ولو كان مرخم فلان لقيل فلا كما يقال في ترخيم يا هلال يا هلا لكن ليس احد يقول يا فلا

وكقولهم في المؤنث يا فُلَةُ اقبلي لو كان يا فل مرخم يا فلان لكان يا فلة يا فلانة فينبغي ان يقال في

ترخيمه يا فلا بحذف التاء وابقاء الالف والنون ولا يقال يا فلة بحذف الالف والنون وابقاء

التاء لان الترخيم انما يكون في آخر الكلمة وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل من الضرورات

لانه استعمل صيغة فل في غير النداء يقال سمعت لجة الناس بالفتح اي اصواتهم وضجتهم ووزنه فعل

والذاهب عنه الواو التي هي لام الفعل فكان اصله فلو كعنق حذف الواو منه كما حذف من

يد ودم ومنها اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون

الاختصاص على طريقة النداء يعني ان يكون منقولا عن النداء وذلك بان يذكر اولا ضمير المتكلم و

يؤتى بعده باي وتجري مجراه في النداء من ضمه والاتيان بعده بها التنبيه ووصفه بذي اللام

او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف منصوب دال على مفهوم الضمير وذلك اما ان يكون

لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار والتصاغر نحو انا افعل كذا ايها الرجل اي انا افعل

كذا مختصا من بين الرجال بفعله وقد يكون للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل انا اكرمه

مختصا من بين الرجال باكرامه او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين

اذا عضت ... بالبطن ... امسك ... فلك

بالبين والصار الغبار ... اذا استعملت في غير النداء

اضافة التي ... قال النداء

بالكسر والفتح اجتمعت والعطف

الا ريشرب علا عند نهل والمغربل

قوله في غبلت الدقيق وغيره

الشيب والحب كثيره

بمعنى المعنى واجتمعت

تراب كالدقيق المغربل التدع

ايديهن تدفع بعضهن بعضا تدافع

الاقدام والاتيان وقد كثر اصوات

تقول بعضهم لبعض امسك ابعد الفلا

الغلاني للا يفره وتدافع منصوب

يدل عليه قوله تثير ايديها لان اثارة ايد

انما يكون من تدافع بعضهن بعضا وا

لم تقتتل من اقتتل تقتتل فلما

الاولى في الثانية سكنت الاولى اما

الى القاف واما تحذفها ثم تحريك القاف

الرجال فكل هذه الامثلة صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صفة اي مر ما دل
عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وقولك ايها الرجل في محل النصب لانه حال في تقدير مختصا من
بين الرجال [illegible] معشر العرب نفعل كذا فان الاسم المضاف فيه قايم مقام اي ودال على مفهوم ضمير
المتكلم ولا يثبت فيه حرف النداء لاستكراههم استعمال علم النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة
كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب لانه منقول من باب النداء الى باب الاختصاص
لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله وقد يكون الاختصاص على غير طريقته اى على غير
النداء بان لا يكون منقولا عن النداء نحو نحن العرب اقرى الناس فانه ليس منقولا عن النداء لان
المنادى لا يكون معرفا باللام فيكون نصبه بفعل مقدرا عنى العرب واخصهم وقوله بنا تميما يكشف الضباب
اى اخص تميما وليس منقولا عن النداء والا لوجب ان يقال تميم بالضم لانه مفرد معرفة والضباب السحابة
تغشى الارض كالدخان فاعلم ان المصنف تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فانه قال ان العرب
باللام منقولا عن النداء والمضاف يحتمل الامرين اى ان يكون منقولا عن المنادى فنصبه بيا المقدر
كما في ايها الرجل وان يكون بفعل مقدر كاعنى واخص قال الا ان الاولى ان يقال انه منصوب بنصب
العرب اذ النقل خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا [illegible] الشيخ
الرضي الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم
جوزوا النصب ودخول اللام نحو بنا تميما ونحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا [illegible] في باب
الاختصاص حرف النداء الذى لا يجامع اللام ومنها ما ينصب على المدح والشتم او [illegible]
انشاء نحو الحمد لله الحميد والملك لله اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرا بنصب حمالة واما
من قرا برفعه فيكون خبر مبتدا وسواء اته ومررت به المسكين فان هذه المنصوبات تنصب بفعل
مضمر لا يظهر وهو اعنى واخص او امدح او اذم او اترحم على حسب المواضع والغالب عليه اى على ما
ينصب على احد هذه الاشياء التعريف بالاضافة [illegible] وقد جاء هذه المنصوب نكرة في قوله ويأوى
الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى فان شعثا منصوب على الترحم وقبله فاوردها
مرصدا حافظاه ابن الدجى لا طيا كالطحال مفيدا مفيدا لا كل القنيص ذا فاقة ملحما للعيال
ويأوى البيت الضمير المستكن فيما اوردها للعير الوحشى والبارز للمنصوب للاتن والدجى الظلمة

والدُّجى ايضا جمع دُجْيَة وهو بيتُ الصايد وقيل للصايد ابن الدُّجى لانه يكمن بالليل للصيد و
الصغير في به للترصّد وهو المكان الذى يُترصّد به الصايد الوحش ولاطيًا حالٌ من ابن الدجى اى ملتصقًا
بالارض ليخفى عن الصيد يُريد ان لزوقه بالارض كلزوق الطحال بالجنب والمبيئ هو المكتسب والمعيد
هو الذى اعاد اكل الصيد مرّة بعد اخرى والقنيص الصَّيدُ والفاقة الحاجة والملحم هو الذى ياتى
باللحم اهله وضمير يَأْوِى للصايد والغرض من هذه الاوصاف وصفه بلزوقه الصيد لفقره وسوءُ
حاله والشُّعثُ جمع شعثاء والمراضيع جمع مُرضِع أُشبعت الكسرة فولدت اليآء ونحوها منفا ليس جمع
مُنفلي والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان ومنه التحذير وهو ما منصوب
هذا شامل للغير من المنصوبات بتقدير اتّق وما يؤدّى معناه واحترز به عن نحو زيدًا في جواب من
قال اضرب فانه وان كان منصوبا الا انه بتقدير اضرب لا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل
زيدًا في جواب من قال من اتق فانه معمول بتقدير اتق لكنه ليس تحذيرا مما بعده وقوله تحذيرا
منصوب على انه مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق نحو اياك والاسد وماز رأسك
والسيف اى نحّ رأسك عن السيف ونحّ السيف عن رأسك قال قعنبُ اليربوعى لكرّام المازنى
حين جآء ليقتل بُجيرًا القشيرى وقد اسرهُ كدّامُ خال المازنى دون اسيره فقال قعنبٌ ذلك
والسيف بيده وماز ترخيم مازن فكانما سمى كدّام بلقب جدّه ثم رخم هذا لان اللقب مما يسرى الى
الابنآء وقيل انه ترخيم مازنى وفيه شذوذان ترخيم غير العلم وحذف حرف قبل يآء النسبة اى اتق
نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك هكذا قال جار الله في تقدير اياك والاسد فحذف
اتق لقصد الفراغ منه بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البلية
مشرفة والوقت ضيقا فكان القايل يرى ان الوقت اضيق من ان يتكلم فيه بالفعل ثم حذف
النفس لعدم الاحتياج اليه وذلك لانه انما يجئ به عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين الضميرى الفاعل
والمفعول لشئ واحد ولما حذف الفعل هو الفاعل زال ذلك الاحتياج وفي هذا التقدير تطويل
للعمل والاولى ان يقال انه في تقدير اياك بَعِّد عن الاسد والاسد بعّد عنك وجوّز الجمع
بين ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل حكم الظاهر
وتقول اياك من الاسد اى باعِدْ نفسك منه واياك مِن ان تَحذِفَ الارنب والحذف اى

اى مزب الارنب بالعصا والحذف بالخاء المعجمة الرمى بالحصى واياك ان تحذف يعنى كما يحوز ان يذكر

المحذ[illegible] او واو العطف فيكون الكلام ح على جملتين لحوز ان يذكر مع من ظاهرة او مقدرة ويكون

الكلام على تقدير [illegible]دة ويكون من متعلقا بفعل مقدر وانما كان من مقدرة اذ [illegible] الحذف منه مع

أنْ فانّ ان لما كانت موصولة [illegible]يلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تقدير اسم واحد جاز حذف

حرف الجر منها قياسا للتخفيف ولا تقول اياك الاسد يعنى لا تحذف حرف الجر من الاسم لامتناع حرف الجر

لا لما الحذف أنْ وانّ قياسا ومن غيرهما انما الحذف سماعا نحو استغفر الله ذنبا اى من ذنب ولامتناع

تقدير حرف العطف لان حذفه اشذ من حذف حرف الجر لانه لم يثبت حذفه الا نادرا وقوله واما قوله

فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعّاء وللشر جالب اعتراض لانه حذف حرف الجر من المحلى وهو اسم

فاجاب عنه بقوله فشاذ لا يقاس عليه او محمول على الضرورة والكلام فى سعة الكلام او محمول على ان

المراء مصدر جار مجرى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر منه على ما يقدر به من أنْ مع الفعل

وهذا قول ابى اسحق او محمول على انه اى ان المراء شروع فى كلام آخر منصوب بفعل مقدر وهو احذر

وما قبله وهو اياك اياك مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد الاسد وهو قول الخليل وهكذا قال

ابن الحاجب وقال الشيخ الرضى وهذا قول سيبويه او ذكر المحذور منه مكررا المصنف [illegible] ابن الحاجب

فى هذه العبارة وفيها نظر لان ذكره ان كان مصدرا معطوفا على قوله اما منصوب لكان [illegible] من

حيث المعنى وان كان بلفظة ما لم يسم فاعله يلزم ان لا يكون او متصلة من حيث المعنى لان اما المتصلة

ينبغى ان يليه مثل المذكور قبل واذا لم تكن متصلة يكون منفصلة وتكون للاضراب عن الاول [illegible]

لثانى فيلزم هنا ان يكون اضرابا عن قوله اما منصوب بتقدير اتق الخ وليس كذلك ولو قلنا ان ذكر

مصدر منصوب على انه عطف على قوله تحذيرا لكان له وجه نحو الاسد الاسد اى احذر الاسد الاسد

والجدار الجدار اى احذر الجدار المتداعى والصبى الصبى اى احذر ايطاء الصبى والطريق الطريق

اى خل الطريق ونحو اياك اياك فانه لا يجوز اظهار العا[illegible] عند بعضهم فى المكرر نظرا الى تكرير الاسمين

مع ان احدهما بمنزلة النائب عن العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا وقد اجاز قوم

اظهاره اذا كان المكرر اسما ظاهرا نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كما

فى قوله تعم كلا اذا دكت الارض دكا دكا ومنها [illegible] الاغراء ويكون مكررا ايضا كما يكون التحذير

مكررا وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح واما الذى مع العطف فنحو شانك والحج ونفسك وما بينهما والعامل فيه الزم
ونحوه وعلة وجوب حذفه ما ذكرنا فى التحذير ومنها ما يضمر عامله من المنصوبات بشرطه
ان يفسره ذلك العامل اما بلفظه او معناه او لازم معناه وانما يجب اضماره لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اى المفسر عامل من فعل او شبهه واقع بعده اى بعد ما يضمر عامله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل عن
العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لا يعمل فيه بسبب العمل فى ضميره بحيث
لو لم يعمل فى الضمير يعمل فيه واحترز به عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا
يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر او متعلقه اى مشتغل عنه بمتعلق ضميره ومتعلقه
قد يكون مضافا الى الضمير نحو زيدا ضربت غلامه او موصوفا لعامله نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا
له نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من المتعلقات ويشترط فيه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا لفظا
او محلا فالاولى ان يقول مشتغل بنصب ضميره او بنصب متعلقه لفظا او محلا احترازا عن نحو ازيد
ذهب به على ما يجئ ان شاء الله تعالى نحو زيدا ضربته المضمر مفسر بلفظه او زيدا مررت به المضمر مفسر بمعناه
او زيدا ضربت غلامه المضمر مفسر بلازم معناه اى ضربت فى المثال الاول وجزت فى المثال الثانى لان مررت
بمعناه واهنت فى المثال الثالث وذلك لان ضرب الغلام من لوازم اهانة مالكه والرفع اى رفع هذا
الاسم الذى اضمر عامله على شرط التفسير بالابتداء وانما قال ذلك لئلا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه
اذا نصب فعل فتبين بقوله بالابتداء ان عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب هو الابتداء
اجود لاحتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانه بعامل معنوى
لم يلفظ قط حتى يقال انه قد اضمر عند عدم قرينة خلافه اى خلاف الرفع وهو النصب اى الرفع
اجود عند عدم قرائن النصب التى يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا ولا
يريد ان يكون قرائن النصب كلها معدومة وذلك لان المفسر من قرائن النصب او عند وجود قرينة
للرفع هى اقوى منها اى من قرينة خلاف الرفع اى قرينة النصب وهى شيئان على ما ذكره المصنف
وغيره كاما مع غير الطلب نحو جاءنى زيد واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان النصب هو
الاجود لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة

الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو الاجود لان اما من الحروف
التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف فلم يكن معها قصد التناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو
ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسببها الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع
للسلامة من الاضمار وانما قال مع غير الطلب لانها لو كانت مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط
لكان النصب هو الاجود نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع هذه الاشياء
خبر المبتدأ وهو قليل في الاستعمال ولان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن الاختصاص الطلب
بالفعل واما مع ساير انواع الطلب نحو اما زيد فهل ضربته وفليتك تضربه فيجب رفع الاسم معها لانه لا
يجوز عمل ما بعدها في ما قبلها ومثل اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته فان الرفع هو الاجود
لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيرجح
الرفع على النصب لعدم استلزام الرفع للاضمار الذي هو خلاف القياس ويختار النصب عند العطف
على جملة فعلية لتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية
على فعلية وعلى تقدير الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب بخلاف لقيت
القوم واما عمرو فقد مررت به فانه لا يختار فيه النصب لوجود اما لغير الطلب او لقيت القوم واذا
عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب ايضا لوجود اذا للمفاجاة ويختار النصب في موضع
هو بالفعل اولى من الاسم كالواقع بعد حرف النفي لانه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا على
الاسم وعلى تقدير النصب كان داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان النفي في الحقيقة للمفهوم
الفعل [illegible] الذي لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وبعد حرف الاستفهام وهو الهمزة فقط فانه
على تقدير النصب يكون داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لمثل ما ذكرنا في حرف النفي وانما
قلنا فقط لانه يقبح هل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل وبعد حيث لانه على تقدير النصب كان
اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الاسمية لدلالتها على المحاذاة في المكان كدلالة
اذا في الزمان ويختار النصب في الامر والنهي وقد عرفت علة ذلك نحو اما زيدا او ازيدا ضربته
وحيث زيدا تجده فاكرمه او زيدا اضربه او زيدا لا تضربه هذه امثلة ما ذكر على الترتيب واما
مثل ازيد ذهب به فالرفع واجب فيه ليس الا الرفع لانه ليس من الباب لانه وان كان فيه اسم

بعده ما [illegible] مشتغل بضميره الا انه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه لان ذهب لا يعمل في مثل زيدا المقدم
عليه شيئا من العمل وانما لا يجوز نصبه بمناسب ذهب كما يجوز في نحو الخوان اكل عليه اللحم واريدا انت
محبوس عليه فيكون التقدير فيه الابس الذهاب زيدا كما يكون التقدير هناك الابس اللحم الخوان والا
زيدا لان الضمير المشتغل به ينبغي ان يكون منصوبا لفظا او محلا على الشئ ما اليه فيشكل بليس الضمير في ازيد
ذهب به بمنصوب لا لفظا ولا محلا وقوله نحو الزانية والزانى فاجلدوا ليس منه اى من باب ما اضمر
عامله بشرط التفسير وان كان في الظاهر انه منه لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله كقوله نعم وربك فكبر لكن
القرآء السبعة اتفقوا على الرفع مع ان النصب مع الطلب هو المختار كما عرفت ولا يجوز ان يكون القرآن
العزيز على غير المختار فتمحل له النحاة وجها آخر لخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه ان يكون القرآن على
خلاف المختار واشار الى ذلك بقوله فان الفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط في الزانية لانه في تقدير التى زنت
فيكون المبتدا متضمنا بمعنى الشرط لكونه موصولا صلته فعل عند المبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل
عنه بضميره لان المانع فيه ليس اشتغاله بضميره او متعلقه فقط بل المانع هنا ان ما بعد الفاء اذا لم
يكن زايدة وكانت واقعة في موقعها لا يعمل فيما قبلها والفاء في الآية كذلك وجملتان عند سيبويه
مستقلتان فيخرج عن الحد ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره قال سيبويه ان الزانية مبتدا الحدث مضاف
وخبره محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد حكم الزانية والزانى ثم ابتدا بقوله فاجلدوا فهى جملة اخرى
بيان لذلك وليختار النصب عند خوف اللبس المفسر بالصفة نحو قوله تعم انا كل شئ خلقناه بقدر يعنى
من مرجحات النصب ان يكون مخلصا من ايهام غير المعنى المقصود كما في الآية فان نصب كل
رفع توهم كون خلقناه صفة لشئ اذ لو كان صفة له لم يكن مفسرا للناصب قبله واذا لم يكن صفة [illegible]
عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا كما هو قول اهل السنة ولو قرى كل بالرفع لاحتمل ان
خلقناه صفة مخصصة فيفيد غير المعنى المقصود وان يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود والرفع
والنصب يستويان في زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما
الجملة الاسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتدا وخبره والثانى الجملة الفعلية وهى الجملة الصغرى
وهى الفعل مع فاعله فان رجح الرفع بسلامته من الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه
فيتعارضان وانما قال عنده او في داره لانه لو لم يذكر احدهما لورد عليه ما ورد على ابن الحاجب من

انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية لوجود الضمير في المعطوف عليه لكونه جملة واقعة [illegible] الابتداء
وعدمه في المعطوف ويجب النصب في هذا الاسم اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط اى كحروف
الشرط غير اما وحروف التحضيض نحو ان زيدا تره تضربه وهلا زيدا ضربته لان حروف الشرط والتحضيض
يجب ان يدخل على الفعل لفظا [illegible] الاستقراء وههنا لما لم تدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر
الفعل بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وبعضهم يجيزه رفع الاسم
في ان زيد ضربته على تقدير ان ضرب زيد ضربته وهو خلاف الاصل لان شرط المفسر موافقة المفسر في
اللفظ وليس منه اى من الباب وان كان منه ظاهرا وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود
فيكون خارجا عنه بقوله مشتغل عنه بضميره لان المانع من عمله فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط
بل المانع من عمله فيه فساد المانع المعنى المقصود وذلك لانه ان اشتغل به لا بضميره صار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور اعنى قوله في الزبر متعلقا بفعلوه يلزم فساد المعنى لانه
ما فعلوا في الزبر اى في صحايف الاعمال شيئا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان كان صفة
لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف
المعنى المقصود في حال الرفع ولهذا وصف المصنف المعنى بقوله المقصود لان المراد [illegible] كل شيء
الاية ما هو المراد بقوله تعم وكل صغير وكبير مستطر فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا [illegible] الجملة
الفعلية صفة له والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر
لا يغادر كبيرة ولا صغيرة. ومن المنصوبات الحال وهى ما يبين هيئة الفاعل اى التى [illegible]
عليها الفاعل عند وقوع الفعل منه او يبين هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه او تفيد منع الخلو
وقوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وخرج عن هذا التعريف
الجملة التى تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله وقد اغتدى والطير في وكناتها وخرج عنه ايضا الحال
عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فيه نحو قوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين ويمكن الجواب عن الاخير بانه لا يجوز الحال عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما في الاية الاولى فانه لو ان يقال بل نتبع ابرهيم
بدل قوله بل نتبع ملة ابرهيم فكان الحال في التقدير حالا عن المفعول او كان المضاف الذى هو فاعل

او معمول في المعنى جزءًا من المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه حال عن المضاف لكونه جزءًا والمضاف
باعتبار ضميره الذي في مقطوع فاعل نحو ضربت راكبا زيدًا حال عن الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا حال عن
من المفعول لفظا ولا يجوز فيه ان يكون حالا من الفاعل لانه اذا لم يكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال حالا
من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لدفع الالتباس وما شاكلة ايها حال عن الفاعل يعني لان معنى ما تقدم
قايما وهذا بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي وانبه عليه في حال الشيخوخة وقد
يكون الحال لهما اى للفاعل والمفعول على الجمع ان كان الحالان متفقين او التفريق ان كانتا مختلفين
نحو لقيته راكبين ولا منع من التفريق وان كان الاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت راكبا زيدا راكبا
او لقيت زيدا راكبا راكبا ولقيته مصعدًا منحدرًا **قال الشارح** اى لقيته وانا مصعد وهو
منحدر او بالعكس ولذا قال المصنف **اقول** قال الشيخ الرضي وان كانتا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانتا نحو لقيت هندًا مصعدًا منحدرة وان
لم يكن فالاولى ان تجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان تجعل
حال المفعول بجنبه وتؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما
كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ الاقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنبه وعاملها الفعل او شبهه
وهو ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه كاسم الفاعل والمفعول ويتقدم اى يتقدم الحال عامله
اذا كان فعلا او شبهه ولم يكن مانع يمنع من تقدمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او افعل
التفضيل او كان مصدرا او كان صلة للام او صلة لحرف مصدري كما وان او كانت الحال مصدرة
بالواو فلا يقال راكبا ما احسن زيدا لعدم تصرف فعل ولا راكبا زيد افضل من عمرو لضعف عمل التفضيل
في العمل ولا اعجبني حسنة ضرب زيد هندا لتقديره المصدر بان الموصول ومانع حيز الموصول ولا اعجبني
حسنة الضارب هندا ولا اعجبني حسنة ان ضرب زيد هندا ولا والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل
الواو وتقدما جواز الخوشتى توؤب الحلبة قال المصنف وذلك انهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون
فاذا اصدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم يؤوب الاول فالاول يعرب في اختلاف والثالث
وتفرقهم في الاختلاف وشتى فعلى من شتت اذا تفرق وهي حال متقدم على عاملة وهو فعل وهو يؤوب.

الصلة لا تتقدم على م

الاوب الرجوع والحلبة جمع الحالب
الابل جمع الحلبة ... متفرقين
في التطبيق ...

في نسخة ... الصحاح ...

الجالبون حال كونهم متفرقين وزيد متكيا جالس الحال فيه تتقدم على عاملها وهو شبه الفعل يتقدمه لزوما فيما اذا تضمن الحال معنى الاستفهام نحو كيف فعلت اى اكاينا على اى حال فعلت وح تقول في البدل عن كيف فعلت اقايما فعلت ام قاعدا ويجوز ان يكون كيف هذا صفة لمصدر الفعل الذى بعده ويكون المعنى اى فعلا كاينا على اى [illegible] الفعل فعلت وتقول في البدل عنه افعلا حسنا ام قبيحا او كيف زيد فاعلا اى اكاينا على اى حال زيد فاعلا اى حال او عاملها معناه اى معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار قايما واسماء الاشارة نحو هذا بعلى شيخا وحروف التنبيه نحو هاهو زيد مقبلا فمقبلا حال عن هو وهو مفعول به في المعنى والعامل فيها حرف التنبيه وهو ها لان المعنى انبه عليه حال كونه مقبلا قال الشارح اى انبهك حال اقبالك على هذه الجملة وهى هو زيد ذو الحال هو الكاف في انبهك وليس ذو الحال زيد اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذيها واحدا لان العامل في زيد الذى هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية اقول ذو الحال هو هو على ما ذكرنا ويكون العامل فيه معنى التنبيه باعتبار كونه مفعولا معنى والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدأ ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح والا لزم ان يكون المقبل هو المخاطب لا زيدا وليس كذلك لان هذا الكلام انما يقول المخاطب عند اقبال زيد لا عند اقبال المخاطب ونحو ليت نحو ليتك قايما عندنا ولعل نحو لعلك جالسا في الدار وكان نحو كانه قايما الاسد ونحو ذلك لتضمنها معنى التمنى والترجى والتشبيه ونحو ذلك نحو حرف النداء نحو يا ربنا منعما وكاف التشبيه نحو كزيد [illegible] ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمى مفتخرا او اسم فعل نحو عليك زيدا راكبا ولا يتقدمه اى لا يتقدم الحال معنى الفعل لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا بشرط ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قايما في الدار واما مع تاخره فهو وافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوى لجواز الاتساع في الظروف ما لم يتسع في غيرها وان كان الحال مشابها للظرف من جهة المعنى لانها بمعنى الوقت تقول كل يوم

لكن ... اجيز تقديمها اى تقدم الحال على العامل المعنوى ايضا كما جاز تقديم الظرف حال كون الحال
ظرفا مستقرا تشبيها للمستقر من الظروف باللغو يعنى اذا كان الحال ظرفا كان لا محالة ظرفا مستقرا
واجيز تقديمها على عاملها المعنوى تشبيها للظرف المستقر بالظرف اللغو ... على المصنف ان
يقيد العامل المعنوى ايضا بالظرف لانه اذا كان غير ظرف فلا خلاف فى انه لا يجوز تقدم الحال عليه ولا
يتقدم الحال صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا سواء كان الاضافة لفظية او معنوية او بحرف الجر
على الاصح وهو قول سيبويه واكثر البصريين نحو مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذى الحال
لانها صفة فى الاصل فلا تقع حيث لا تقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف جر لا يتقدم على الجار
بوجه من الوجوه فكذلك الحال لا تتقدم عليه خلافا لابن كيسان وابن برهان وابى على فانهم جوزوا
تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر
كالهمزة والتضعيف فى تعدية الفعل فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة
اذهبت هندا راكبة فكما يجوز فى اذهبت هندا راكبة تقدم الحال على صاحبها يجوز ايضا فى ذهبت
بهند راكبة لانه بمنزلته وقال ابن السراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذى الحال
الا بحرف ... لم يجز ان يعمل فى الحال قبل ذكر الحرف الا ان يكون الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على صاحبها
المجرور ... يجوزه اى يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور مطلقا اى سواء كان الحال ظرفا او لا
فى قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان ابن الكيسان استدل بهذه الاية قال ان كافة حال
من الناس وهو مجرور وقد تقدمت عليه اى ما ارسلناك الا الى الناس كافة اى جميعا وانما لم يكن فيه
حجة له لان الزجاج ذكر ان كافة ههنا حال عن الكاف فى ارسلناك اى الا لتكف الناس ... الشرك
وارتكاب الكبائر وقال صاحب الكشاف ان انتصابه على المصدرية والمعنى وما ارسلناك الا رسالة
كافة للناس اى عامة شاملة لهم ويتقدم الحال غير المجرور كالمرفوع والمنصوب جوازا نحو جاءنى
راكبا زيد خلافا للكوفيين فانهم منعوا تقدم الحال على صاحبها اذا كان ظاهرا مرفوعا او منصوبا
او مجرورا الا اذا كان مرفوعا والحال مؤخر عن العامل نحو جاءنى راكبا زيد وانما منعوا ذلك لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر لان فى الحال ضمير يرجع الى ذى الحال المؤخر وهذا القول مردود لان الحال
متاخر ... تقديرا والنية لان مرتبة الحال بعد مرتبة صاحبها فلا يلزم ذلك ووجوبا فى مثل جاءه

غالبا

في مثل جاء راكبا اللاد بيم صاحبه فانه يجب تقديم الحال هنا على صاحبها لانه لو اخر الحال مع ... باو ...
الادهم لزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في صاحبه عايد الى الادهم وهو متاخر عنه على هذا التقدير لفظا
ومعنى ولو اخرت بدون معمولها لزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لان معمول المعمول اجنبي
عن العامل وكذا يجب تقديمها اذا اضيف ذو الحال الى ضمير يعود الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم
زيد اخوه اي حق الحال ان تكون نكرة لان التنكير اصل ولا احتاج الى التعريف فيبقى على الاصل وانما
لا احتاج اليه لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول بالحال وهذا
التقييد تحصل من النكرة ولا احتاج فيه الى التعريف وكذا اي لكون حقها التنكير يمتنع اضمارها
اي جعلها ضميرا نحو جاءني زيد قائما وجائني عمرو وعلى ان تجعل الضمير في جائنيه حالا وانما لا يجوز
ذلك لكون الضمير معرفة ونحو قوله فاوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
فالعراك مع كونه معرفة حال يصف حمارا وحشيا واتنه اي اورد الحمار الاتن يعارك بعضها بعضا
تزاحمها على الماء ولم يطردها لانه خاف القناص خلاف الوعاة الذين يدبرون امر الابل فاذا اوردت
الماء جعلوها قطعا قطعا حتى تروى والنغص بالصاد المهملة عدم تتميم الشرب وبالمعجمة تحريك
الراس وكلاهما رواية قال السيرافي يريد ان بعضها يزدحم بعضها حتى لا يقدر ان تتحرك اشارة الازدحام
فهو واقف لا يتمكن على الحركة والادخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب وحده قال ابو عبيدة يروى
فارسلها العراك والنغص للاعجال يقول لم يشفق عليها انما سقاها ثم لم يدعها تداخل الماء باتئة ونحو
مثلت جهدك وطاقتك الجهد بضم الجيم بمعنى الاجتهاد والطاقة بمعنى الوسع ومررت به وحده اي
وحدته بحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واقام الصلوة والوحدة الانفراد و
غيره اي غير المذكور من المصادر المعرفة بلام التعريف او الاضافة الى الفاعل نحو رجع عوده على
بدئه فالبدو مصدر بمعنى الابتداء وقع موقع المفعول به اي رجع عايدا على ما ابتدا متناول وفي
هذا التاويل قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا
ومنفردا وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي
معتركة العراك ومجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحده وكذا نحو جاءوا قضهم بقضيضهم

وحقها

على ابطارها

متاو

متادن [illegible] بمعنى كافه والمصدر ههنا بمعنى اسم فاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع منقضوضهم اى كاسرهم
مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان تكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره
مثل قولهم كلمته فاه الى فيّ لانه في الاصل فوه الى فيّ الا انه لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معناه
كافة أزيل عن الجملة معناها واقيمت مقام المفرد واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير يقال امر جمّ اى كثير اللحم على المرفق من الجمّ
وهو الكثير ويقال جمّ الشئ اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر فعيل بمعنى الفاعل وانما حذف
التاء منه مع انه صفة الجماء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول فعلى زيادة اللام
في الجماء والغفير اى مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض قال الشارح
لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان الاولى ان نقول تاويله انه بمعنى النكرة كما كان
المؤولة بمعنى معتركة اقول لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله ولما اوله بتاويل اخر بل مراده مما قبله
ان العراك معرفة الا انه واقع موقع النكرة وهي معتركة فلا يكون اللام فيه زائدة بخلاف الجماء فانه ليس
معرفة واقعة موقع النكرة بل هي بعينها نكرة واللام فيها زائدة وصاحبها لا يكون الا نكرة لانه في
المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر واصل المخبر عنه ان يكون معرفة لانه كلما ازداد تخصيصا وتعريفا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد بعدا كانت الفايدة اقوى ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة اولى من
ذكر ما يقيد الفعل المنسوب اليه من الحال الا نكرة موصوفة مختصة بوصف او نكرة مختصة باضافة
نحو نظرت الى جارية امراة مختالة فلو قال بدل قوله موصوفة مخصوصة ليشمل هذين القسمين لكان
اولى او نكرة مغنية عن التعريف اى مفيدة وكافية في الافادة غناء المعرفة لاستغراقها [illegible] مما
بنفسها او بوقوعها في سياق النهي والنفي او معناه نحو قلما جاء في رجل راكبا فانها اذا كانت مستغرقة
كانت متعينة لان المراد منها كل فرد فرد او نكرة واقعة في حيز الاستفهام لاحداث الاستفهام
فيها رائحة التعريف اما لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة الا ترى ان المعنى من قولك ارجل
في الدار اهذا الجنس فيها واما لان الاستفهام بمنزلة النفي في كونه غير موجب او واقعة حالها بعد
بعد الا نقضا للنفي السابق واعلم ان في قوله او بعد الا تعسفا فلو قال بدله او قبل
الا لكان سالما عن التعسف وانما يجب ان يكون الا نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان

ای مستغنیة عن التعریف

ای غیر مثبت

تشتمل لها بنفسها

يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يجيء في الموجب في الاغلب قال المصنف انما حسن تنكيره لانه
لا ينقطع ما بعده عما قبله فلا يصح الحال ان يكون صفة لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الا صفة لما قبلها
كما يجيء والاولى ان يقول النكرة ههنا ايضا مغنية فعلى هذا لا حاجة الى ذكر هذا القسم وقال الشارح
لان النكرة موصوفة لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب
اقول الاستثناء مفرغ فالمقدر يكون حالا ايضا لا صفة لوجوب مناسبة المستثنى المستثنى منه في جنسه
وصفته فيكون التقدير على هذا ما جاءني رجل كائنا على حال من الاحوال الا راكبا او يتقدم عليها
اي على النكرة الحال لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة في حال النصب نحو ضربت رجلا راكبا فطرد
التقديم جرا ورفعا ويجوز تنكيره اذا شاركت معرفة في الحال وذلك من باب التغليب نحو جاءني رجل
وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف ولما فرغ من
صور المستثناة شرع في امثلتها بقوله نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا النكرة موصوفة ونحو قوله
نعم فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا النكرة لعمومها بنفسها مغنية وليس في الآية تنصيص على
الاستشهاد ولا ترجيح له لجواز ان يكون حالا من النكرة الموصوفة كما ذكر في شرح التسهيل وان يكون
منصوبا على الاختصاص او على الحال من ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او من الضمير المفعول كذا على
ما سوى المذكور في الكشاف وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فاحد مستغرق لوقوعه
في سياق النهي ومتخوفا حال منه وهل اتاك رجل راكبا النكرة في سياق الاستفهام وما جاءني رجل الا
راكبا الحال واقعة بعد الا وجاءني راكبا رجل النكرة متاخرة عن الحال وضعف كون صاحبها نكرة في
غيرها اي غير الصور المستثناة واعلم ان الشرط في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو
حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره كما في المثل وهي اي الحالية امر العام واكثر الاحوال
اسم مشتق لان المشتق الدال على الهيئة اكثر في كلامهم من غير المشتق الدال عليها وقد تقع الحال
مصدرا متأولا به اي بالمشتق فان الاكثرين على انها تؤول بالمشتق لا على حذف المضاف نحو اتيته
ركضا اي راكضا ولا يمتنع ان يقال انه على حذف المضاف اي ذا ركض وقتلته صبرا اي
مصبورا محبوسا واما اي ان وقوع الحال مصدرا قياس عند المبرد في كل ما دل عليه الفعل الناصب
له من المصادر ومعنى دلالة الفعل عليه ان يكون في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل وانواعه

الركض پای بر زدن ستور دوانیدن

نحو اتانا ... وحلبة وبطا كما انها في المعنى من انواع الاتيان قال الشارح في شرح قوله انه اى
ان ايقاع المصدر حالا بهذا التاويل قياس وفي هذا التقدير نظر لا سيما في قوله بهذا التاويل لان القياس
عند المبرد سوا انا نجعل تلك المصادر الواقعة موقع الاحوال منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال
المقدر كما في نحو فاوردها العراك لا على انها ما قوله بذلك التاويل هكذا ذكر في شرح التسهيل وفي شرح
الكافية للشيخ الرضي سواء بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوه كا كلا وشربا مما لا دلالة للفعل عليه فانه
لا خلاف في ليس بقياس لانها ليست من انواع الاتيان فلا يقال اتانا ضحكا او اكلا او شربا لعدم السماع
وقد جعل ابن مالك وقوع المصدر حالا قياسا اذا وقع بعد اسم جنس مرادا به الكمال نحو انت الرجل علما
اى الكامل في الرجولية علما وقيل انه مصدر اى العالم علما والاولى انه تمييز خلافا لسيبويه حيث
قصره اى وقوع الحال مصدرا على السماع مطلقا سواء كان للفعل دلالة عليه اولا وقد يكون اسما غير مشتق
ولا مصدر على ضرب من التاويل لجعله بمعنى المشتق نحو جاء البر قفيزين وصاعين فيمن لم يجعله
اى قفيزين خبرا لجاء بمعنى صار ويكون نسبة المجى الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له
حال كالقفيزين والصاعين كانه قيل كلت البر فحصل البر مقدارا بهذا المقدار واما جعله خبرا
وهو الاولى لان الحال فضلة وقفيزين هنا ليس على المعنى الفضلة بل على معنى الصيرورة فليس مما
نحن بصدده ومنه اى ومما يكون الحال اسما ما كرر من اجزاء مجموع بعد ذكره سواء كان بعضها
معطوفا على الآخر بالفاء او بثم اولا للتفصيل اى لتفصيل المجموع باعتبار المعنى الذى دل عليه اللفظ
المكرر نحو بينت الحساب بابا بابا اى مفصلا باعتبار ابوابه وجاء القوم ثلثة ثلثة اى مفصلين
باعتبار هذا العدد ونحو دخلوا رجلا فرجلا او ثم رجلا اى مرتبين هذا الترتيب ومنه اى من
المكرر الجارى مجرى التفصيل وانما فصله مما قبله اما لانه جار مجرى التفصيل او لانه في الاصل جملة
بخلاف ما قبله كلمته فاه الى فى لانه في تاويل مشافها وبايعته يدا بيد لانه في تاويل مصفقا يدى على
يده وبعت الشاء شاة ودرهما اى معوضا شاة بدرهم ودرهم بشاة والاصل فيها اى في هذه الاحوال
الجمل فالتقدير في الاول باعتبار الاصل كلمته فوه الى فى وفي الثانى يده بيدى اى متصل يده
او ذو يده بيدى اى التقدير بالنقد وفي الثالث شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها
الجمل لان الهيئة ومعنى منها المشافهة والتصفيق والتعويض انما فهمت منها اى من جميع تلك

وست درهم زونده

الالفاظ دون المفرد من تلك الالفاظ اذ لا دلالة لمجرد قولك فاه ويدا وشاة على المشافهة والمبايعة
والتعويض فيكون تلك الالفاظ في الاصل جملا لان الدال على الهيئة في غير المكرر للتفصيل اما مفرد واما
جملة ويسمى هنا بمفرد لما ذكرنا الآن فيكون جملة في الاصل الا انهم وضعوها اي هذه الجمل موضع
لوازمها المفردة وهي مشافها ومصفقا ومعوضا وضعا لمبادرة الفهم اليها اي تلك اللوازم لكثرة
الاستعمال متبادرة من غير نظر الى تفصيل اجزائها بل صار فوه الى في بمعنى مشافها حتى يتبهم ذلك من
لفظ بالبال فهم المتكلم ولا فهم غيره ولا مدلول الجار فلما صار كذلك جعلوها كالمفردات تشبيها لها
بها فاعربوا القابل منها اي منه تلك الجمل اعراب الحال تشبيها لهذه الحال بقولهم بابا وهو اي القابل
الجزء الاول وهو فاه ويدا في المثالين الاولين وكلاهما اي كلا الجزئين فهو شاة ودرهما في المثال الثالث
بعد ابدال الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع واذا ابدلت الواو وجب ان يعرب ما بعدها
باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرأ ونفسه هكذا ينبغي ان يقرر هذا البحث لكن قرره
الشارح واعلم ان الشيء المنسوب الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب لاعراب
الجزء الاول بما يستحقه المفرد في غير هذه المسألة وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف
اليه ويتبع ان استحق التبعية كالتوابع الخمسة وان لم يستحق اعرابا معينا نصب تشبيها بالمفعول نحو جاري
القوم الاول فالاول فان المجموع في هذه الصور هو المنسوب اليه ومنه اي مما وقع الحال اسما جامدا ما
ذكر لتفضيل الشيء على غيره او على نفسه باعتبار طورين نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا معناه تفضيل هذه
الثمرة في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على راي والطيب على راي
وفعل محذوف على راي اي هذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وهو اذا او حذفوا
ما اضيف هو اي الظرف اليه وهو وجد وابدلوا منه استكنانا بالحال مستترة كما في ضربي زيدا قائما على معهود الاضافة
السابق اذا قدروا اذ او بعد في عامل الظرف هل هو معنى الفعل في اسم الاشارة او اطيب والصحيح ان العامل
في بسرا اطيب كما ان العامل في رطبا هو بالاتفاق لوجوه ثلثة للصحة اي لصحة هذا الكلام والمشار اليه
بلح او رطب استعمالا ولو كان اسم الاشارة عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان العامل
في الحال مقيد به فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية وليس كذلك وللصحة حيث لا اسم اشارة
نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فههنا يجب ان يكون اطيب هو العامل لعدم اسم الاشارة واذا وجب

الخطور نمو آمدن انديشه در دل

ومنه

البلح قبل البسر

ان يكون اطيب هو العامل هنا وجب ان يكون العامل فيما فيه اسم الاشارة ايضا اطيب لانه بمعناه و
لو كان العامل اسم الاشارة لاختلف المعنى فانه حينئذ يفيد المعنى وطابق غيره وهو كون العامل اسم الاشارة
من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة هي حالة الاطيبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء الواحد
مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد وهذا في الحال الاول حتى تمه هذا لان العامل هو هذا فيه علم بكون الاطيبية
مقيدة بالبسرية اذ لا تعلق له به واذا كان كذلك وجب ان تكون الاطيبية مقيدة بالبسرية كما اذا كانت مقيدة
بها وجب ان يكون العامل في الحال الاول ولما فرغ من الادلة على ان العامل اطيب شرع في الجواب عن
شبهتين لمن قال ان العامل هو اسم الاشارة الشبهة الاولى هي انه لو كان اطيب هو العامل في بسرا
وقد ثبت انه العامل في رطبا لادى الى ان يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفتين وهو محال لان
التقييد بكل واحد منهما مانع من التقييد بالآخر لتنافيهما واستلزامه لزوم تقييد الشيء الواحد بحالين مختلفين
يرد ذلك الاستلزام لاختلاف الاعتبار فان للاطيب اعتبارين لان معناه زاد طيبه فيجوز لاستفادته
عمله في حالين مختلفتين اذ الحال الاول باعتبار التفضيل والحال الثاني باعتبار المفضول فيه فعمله في الاول
باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه
رطبا فعلى هذا لا يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفتين وشرع في جواب الشبهة الثانية وهي ان
معمول افعل التفضيل لا يتقدم عليه بدليل امتناع زيد منك احسن فكيف يعمل في الحال الاول المتقدم *على*
الصريح لان دلالته على الحدث الفاضل اظهر ودلالته على حدث المفضول خفية [illegible]
فهو باعتبار هذا الظهور كالفعل الصريح ولذا تقدم الحال الاول عليه وفي الثاني يعمل المعنى اي معنى
الفعل لان دلالته على حدث المفضول اخفى فهو باعتبار هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع ان [illegible] الحال
الثاني لما كان مجرورا حيث صار العامل بمنزلة معنى الفعل امتنع التقدم اي تقدم الحال الثاني
عليه لكونه بمنزلة العامل المعنوي [illegible] وان افعل التفضيل على صورة [illegible] كل واحد منهما
بغير ما يتعلق به الآخر [illegible] آخر وعلى ان افعل يتعلق بحدث المفضل عليه [illegible]
حدث المفضل [illegible] جواز تقدم معمولها عليه [illegible] تقدم
وموافقة على [illegible] اسم الفاعل
الحال على اداة التشبيه لذلك يجوز زيد قائما مثله قاعدا و[illegible] الحال [illegible]
اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة و[illegible]

هو حاله في الحقيقة من صفته او جهل هو طالبه نحو انا انزلناه قرانا عربيا والحال الموطئة هو [illegible] التي

تقع حالا قياسا ويكون الحال جملة لان مضمون الحال يتقيد مضمون عاملها فلابد يتقيده بمضمون المفرد بعينه

مضمون الحال هو ان كان الاصل المفرد جزئية لان ذلك التقييد انما يكون بتخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت

وقوع مضمون الحال ومضمون الطلبية نحو اطلب غير واقع على التعيين فلا يتعقل تخصيص مضمون العامل

بوقت مضمونها ومضمون الانشائية نحو بعت غير منظور اليه وقت حصوله بل المقصود منها مجرد الايقاع

فلو وقع حالا لزم ان يكون وقت مضمونها منظورا اليه وذا انما يقع في الاسمية بالواو واذا لم يكن مؤكدة والضمير نحو

جاء زيد ابوه قائم لان الحال فضلة فاحتيج في الاكثر الى مزيد ربط يحق في الجملة الحالية التي اصلها الاستقلال

بالواو المقيدة للربط بالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها لا تحتاج

الى ذلك الربط بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا اذا فصل الواقعة خبرا او صفة ادنى انفصال نحو عما

بعد الا فانها قد تصدرت بالواو نحو ما جاءني من احد الا وانت بخيل او ما جاءني رجل الا وهو فقير او بالواو وحدها نحو

لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في المعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف عن الضمير جاز اخلاؤها

عنه ومن اقوى في الضمير وحده الا انه يلزم اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها مستقلة بنفسها قال المصـ

نظير الحال ههنا البيت لبيان هيئة الفاعل او المفعول بل هي لبيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل

ووقوعه على المفعول الا ترى ان قولك اتيتك والجيش قادم تقديره اتيتك في زمان كان الجيش فيه قادما

ولهذا قلت انه جاز جريها مجرى الظرف او بالضمير وحده على ضعف لعدم ذلك الايذان سواء كان المبتدأ ضمير ذي

الحال اولا وسواء كان الضمير فيها يقع في اول الجملة اولا نحو فلو [illegible] الى [illegible]

[illegible] ونحو جاءني زيد [illegible] ولكن الضعف في المثال الثالث اكثر

[illegible] الاول [illegible] في المثال الثاني لانه في قوة المفرد بمعناه [illegible] بالواو واتيانها بها جملة

لا تتوجه المضارع المثبت بالضمير وحده [illegible] بينه وبين اسم الفاعل من التشبه لفظا ومعنى فيكون جاء زيد

يركب [illegible] نحو جاء زيد راكبا [illegible] في المثل [illegible] الحال [illegible] سواء [illegible]

[illegible] وقع حالا مع انه ليس بالضمير [illegible] حالا كما قال [illegible]

[illegible] الكلام معطوف على ما قبله [illegible] في وصف الحال وليتفق الحال

ودون ذلك [illegible] في معنى الامر معطوفا على ما تقدم في الامر المقدر

غير منظور اليه

وجد له

باقيا على

او يكون بمعناه ويكون المقدر قبله خبرا ايضا اى التنفيق دون ذلك قيل ان انسانا اراد ان يشترى له حمارا
فقال للمشترى اطلب لي حمارا اى اقدحه من الاطفال ولكن حبشيا فلما دخل السوق قال له المشترى هذا حمارك
او ولكنت بقينا عليه الوحش فقال الرجل هذا القول وما سواهما اى سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع
المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى بلم ولما ولا المنفى بلن فانه لا يقع حالا والماضى المثبت والمنفى
بالواو والضمير او باحدهما اى بجواز اجتماعهما والاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة ولابد في الماضى المثبت من
قد ظاهرة لا مستقبلا حيث في الظاهر الجمع بين لفظ الماضى والحال لان لانه حالية بالنظر الى عامله ولفظة قد
يقرب الماضى من حال التكلم فقط ويجوز حذفه لفظا لا تقديرا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز حذفه لفظا بل
يوجب الاثبات وكذا المبرد واما الكوفيون فانهم لم يوجبوا قد لا ظاهرة ولا مقدرة [illegible] تاويله اى تاويل
سيبويه قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بقوله اى قوما حصرت صدورهم فيكون حصرت صفة موصوف
محذوف هو حال وليس هو بحال [illegible] ويكشف ذلك التاويل بضعف لان صفة [illegible] وهو حصرت في
حكما اى في حكم الحال في وجوب تصدرها بقد لا سيما والموصوف محذوف فان الصفة تقييد في صورة الحال
في الاتيان بقد بكونه اوجب [illegible] وبلا المبرد وقوله حصرت بالدعاء [illegible] وهو قوله او يقاتلوا قومهم
وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان الدعاء فلان المعنى حينئذ اللهم ضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم ومعنى
ان يقاتلوا قومهم [illegible] لا يدعوا بان يضيق صدورهم عن قتال قومهم بل يقول اللهم القى باسهم بينهم وحكى
الاخفش زيادة الواو في الخبر اذا كان جملة في باب كان نحو كنت ومن يا [illegible] وكقول امير المومنين
على بن ابي طالب كنت وما اهدي بالحرب تشبيها للخبر بالحال لانه في معناها اذ المعنى كنت على هذه الحالة
واعلم انه اذا كان جملة واقعة بعد الا وكذا خبر ليس وما يجوز تصدرها بالواو اطرادا [illegible] الحصول
انفصال الخبر عن الاسم بوجه [illegible] بالواو [illegible] ولا يقع الحال مستقبلا [illegible]
عاملها [illegible] الحال في الظاهر [illegible] الحال من الزمان والمستقبل [illegible] تناقض حقيقة والحال الاصطلاح
مناسب [illegible] الحال من الزمان وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول لان صاحبها حال مع انه مستقبل تقديره
غدا [illegible] ويقال انه مقدر بتقدير الصيد به غدا ومنه قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين
محلقين اى مقدرين التحليق [illegible] جعلوا المقدم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ويحذف عاملها جوازا
عند وجود قرينة [illegible] نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اى اذهب او تتقدم ذكره في الاستفهام اوفى

الحصر بمعنيين
ضيق الصدر

غيره نحو تلك قايماً في جواب من قال كيف ضربت زيداً ونحو قوله تعالى ثم يحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين

اى بل نجمعها قادرين ومنه اى مما اضمر عامله على سبيل القياس انا بيين الحال ازدياد ثمن

او غيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء او بثم في الثمن نحو اخذته بدرهم فصاعداً او ثم صاعداً اى فذهب بثمنه بدرهم

والباقي زايداً وفي غير الثمن نحو قرات كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً وثم صاعداً اى فذهبت القراءة

زايدة ولا يجوز اى عطفهما على ما قبله وهو الفاعل والمفعول والدرهم اما على الفاعل فلاختلافهما اعراباً

ولاستلزامه ان يكون الصاعد هو الثمن اخذاً واما على المفعول فلاستلزامه ان يكون ماخوذاً ايضاً وليس كذلك

اذ ليس العوض لكل ذات المثمن والثمن لان الصاعد هو الثمن ولا يصح عطفه على درهم واللازم ان يكون

المثمن ماخوذاً بالدرهم والصاعد معاً ولا يصح صاعداً حالاً منه اى مما قبله لا لفظاً لوجود الفاء ولا معنى لفساد

المعنى فيكون حالاً محذوفاً عامله قوله اخذته بدرهم وهو الثمن عاملها مقدر بعد الفاء كما في قول المصنف واما

الحال وعامله الاشياء من الفاعل والمفعول معنى وكذا لفظاً اذ الحال لا يعطف على صاحبها خصوصاً اذا

كان مفرداً ولا يجوز ان يكون حالاً من درهم لتنكيره ولمكان الفاء فاذن يجب ان يحمل على المحذوف ويكون

المقدر فذهب الثمن على هذه الحالة المبهمة ومنه اى مما اضمر عامله قياساً الحال الذي تقع توبيخاً

على ما لا ينبغي من التقلب في الحال المشتمل على شبه المتلون الذي لا يستقر على حاله واليه في تميمياً مرة

وقيسياً اخرى اى اتتحول تميمياً حين وبها حالت وهو السيرافي والزمخشري وعشارية في الولايم او ولاداً

وافقة في العبادة او لاكلة الطلاق وعدة الطلاق او لادة الرجل من نسوة شتى اى يتحولون على هذه الحالة

من كونهم في الولايم متفقين وفي العبادة مختلفين ولا مثال له في الشام اعتماداً جفاة وغلظة وفي الحرب

اشبه النساء العوارك اى الاعتياد جمع عوز واطلاد انهم سفهاء كما في المثل مقيوكا آ ... ما اقام اى اقاموا سفهاء

متهارش والعوارك جمع عارك وهى الحايض في جملة جميع هذه الصور عند سيبويه على المصدر وهو الحق اذ ليس

المراد انك تتحول حال كونك تميمياً فالمراد تتحول هذا التحول المخصوص وكذا الكلام في البواقى ويلزم ذلك الاضمار

يلزم من تقرر هذا والذى قبله ان يكون عامل الحال المبين للازدياد وليس بلازم الحذف مع انه انه بما لك

قال انه لازم قياساً في الحال المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجي الا بعد الاسمية والتركيب اذ وقد

تقدم ثم تم تحقيق في حريف اى الصفة ههنا قايمة مقام المصدر كما في قولك اقائماً وقد سار الركب او مشارقة

بعبارة في المؤكدة وهى المقررة المؤكدة لمضمون جملة اسمية تكون جزاها جامدين ... تين وانما

به ... (ملاحظة في الهامش)

ومنه

ومنه

ومنه

اذا

سميت مؤكدة لانه لا يستعمل هذا الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال فصار الجملة متضمنة

لها ومضمون الجملة قد يكون فخرا نحو انا حاتم جوادا او تعظيما لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغرا لنفسك

نحو نحن المساكين مظلومين وتحقيرا لغيرك نحو هو المسكين مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء

او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا والعامل فيه عند سيبويه مقدر بعد الجملة اي نحققه عطوفا من حققت الامر

اي حققته وتيقنته وقيل ابن جني عطوفا وعند ابن مالك معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا

لان الجملة وان كان جزآها جامدين الا انه يحصل منها اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل

على هذا لا يجوز تقدم الحال على جزئي الجملة ولا على احدهما وتقع الحال جملة اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها بما

قبلها لكونها مؤكدة نحو هو الحق لا شك فيه فجملة لا شك فيه حال لا تصدر بالواو لكونها مؤكدة لما قبلها

ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه على ان لا ريب فيه [illegible] لانه يجوز ان يكون حالا مؤكدة لما قبلها وذلك لانه لما

عظم امر الكتاب المنزل بانه [illegible] اشارة الى البعيد تعظيما لرتبته في الشرف واخبر عنه بالكتاب

مطلقا معرفا باللام الجنسي [illegible] بانه [illegible] في الكتب بالنسبة اليه كان

[illegible] كان ذلك [illegible] الشك [illegible] فيكون قوله لا ريب فيه مؤكدا [illegible]

او غير ذلك [illegible] الكتاب [illegible] الجملة الاسمية عن الضمير والواو فان لم [illegible]

ولكنه [illegible] نحو قولك جئت [illegible] من الاستثناء [illegible] النصب على الحال استعمالا

نحو [illegible] كافة وقاطبة [illegible] فلا يقع [illegible] كلاهما صاحب الكشاف

[illegible] جاء [illegible] في كلام صاحب

[illegible] المقامات [illegible] الى من

المنصوبات التمييز [illegible] وهو ما يرفع الابهام [illegible] المستقر اي الثابت بوضع

الواضع احتراز به عما يرفع الابهام عن الاسم المشترك فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه

لمعنى معين ثم اتفق هذا او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين فعرض الابهام عند المستعمل

لاجل الاشتراك العارض عن ذات احتراز به عن الحال فانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات

مذكورة نحو [illegible] او مقدرة نحو طاب زيد ابا فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في الحقيقة

مسند الى مقدر متعلق بزيد [illegible] مبهم [illegible] فاذا [illegible] الى المبهم قلنا

الاستعمال

والتمهيد في قولك رجع التمهيد يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ١٢

نحو طاب زيد ابا او نفسا طاب شيء زيد ابا وطاب شيء زيد نفسا فيكون المنتصب عنه وهو زيد في المثال الاول
بدلا من الذات المقدرة وهو شيء وفي المثال الثاني مضافا اليه فهما وابا ونفسا تمييز الشيء المقدر وانما قال
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل نوعي التمييز عن المفرد وعن الجملة فيبطل المصنف نحو حيا في رجل [illegible]
او فارس تدخل في الحد لانه رجل ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال وصفته يرفع الابهام
المستقر واجاب الشارح بان الذات لا ابهام فيها بل الابهام باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة دون
الذات في الاول الرافع للابهام عن ذات مذكورة لا يكون ذلك [illegible] الاول الا [illegible] المفرد
لا بما هو سبب [illegible] بمعنى ان يكون على حال [illegible] باربعة اشياء بالتنوين لفظا
[illegible] او بالتنوين تقديرا [illegible] الشارح
انما يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا المذكورة [illegible] المركبة نحو [illegible] عشر رجلا لانه
في الاصل [illegible] الاستفهامية نحو كم رجلا [illegible] الخبرية التنوين فيها مقدر [illegible] كون
الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا [illegible] الفصل كان التنوين مقدرا فيها
[illegible] مع عدم الفصل [illegible] التنوين مقدر فيها لانها [illegible]
[illegible] مقدرة لا بالاضافة [illegible] الكلام
[illegible] الكتاب [illegible]
[illegible] لان الفصل فيها [illegible]
وكما يبنى في التثنية والجمع والاضافة [illegible] نون الجمع [illegible]
ان لا يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة نحو [illegible] وجوها [illegible] الاسم التام التمييز لانه شابه
المفعول [illegible] بعده [illegible] التمييز [illegible] المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولاجل
ذلك لا ينصب الاسم التام بالاسم التمييز لان التمييز ليس بعده [illegible] خلا والتمرة اي
الكثير التمييز عن المفرد فيما كان [illegible] وهو ما يعرف به قدر الشيء وان كان ذلك الكثير [illegible] مختلج
[illegible] المميز [illegible] تمييزا بخلاف الجر فانه علم الاضافة [illegible] المقدار [illegible]
[illegible] ليس [illegible] المقدار [illegible] وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيز ان برا و
وزنا يعرف به قدر الموزون نحو منوان سمنا او مساحة يعرف به قدر الممسوح نحو ما في السماء موضع [illegible]

عددا اما فرتحا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عداها اي ما عدا احد عشر الى تسعة
وتسعين مضاف الى المميز وهو الثلاثة الى العشرة والمائة والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد
مع عدم المانع من اضافته فآثروا التخفيف بالاضافة لسقوط التنوين والنون بها مع انه قد جاء على
الاصل نحو خمسة اثوابا وما يتيف عاما ولان المعدود في الاصل كان موصوفا لطريان معنى الوصفية
على الاعداد بواسطة غلبة التعبير بها عن المعدودات الا يرى ان معنى جاءني رجال ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد الموصوف هو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات مع عدم المانع من
اضافته ولم [illegible] لم ان هذه الاعداد مع غلبة معنى الوصفية عليها كانت استعمالها غير تابعة لموصوفها
اغلبية فنحو ثلثة رجال اغلب في الاستعمال من رجال ثلثة للتخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ولرعاية [illegible] ونها الفاظا جامدة لا دلالة لها على معنى الوصفية واعلم ايضا ان المراد من هذه
المقادير الاربعة المشهورة عند نصب مميزها المفردات لا المقادير فان المراد من عشرون في قولك
عندي عشرون درهما هو الدراهم لا العدد او عدد اكناية لا يبعد كم فحكمها كما في الاستفهام [illegible] في الدار
و[illegible] في الخبر وهي دالة على عدد ومعدود الا ان المعدود مجهول عند المخاطب فيهما والعدد في الاستفهامية
مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب [illegible] في الخبرية العدد مبهم عند المخاطب معلوم غالبا عند
المتكلم وكاين رجلا فان العدد المبهم عند السامع وهو في الاصل اي دخلت عليه كاف التشبيه واي في
الاصل معرب الا انه ازيل عن الجزئين معناه الافرادي [illegible] الجميع كلاما واحدا بمعنى كم الخبرية فهو كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة هي التنوين فيه مقدرا وعند صاحب المفتاح التنوين فيه [illegible]
وعندي كذا درهما كانه في الاصل ذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان ذا اشارة الى عدد معين في
ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم وازيل عن الجزئين معناهما الافرادي وقد يكون كناية
عن غير العدد نحو قال فلان كذا وقد جاء المجرور مميز كم الاستفهامية باضافة كم اليه عند الزجاج اذا انجرت
بحرف الجر نحو مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني فانه نحو الجر في مميزه ح وذلك لان المميز
والمميز في المعنى شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على مميزها وجعل الجر للخليل على الجوار
من دون الاضافة وبحرف من اضمارها قصد التطابق بين كم ومميزها في الجر ولا يجوز ان يكون الجر
بالاضافة لان ما ابدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته لحرف الاستفهام نحو كيف زيد اصحيح

الاستفهامية والخبرية ولذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود

اي كم من جذع في لا يكون مضافا بل تقدر التنوين عليها كما اذا كان تمييزها منتصبا

ام ستقيم والنصب في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر لانه يحمل على المرتبة المتوسطة من الاعداد لان السائل

لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على المرتبة المتوسطة بينهما سواء اولى وقوله او منصوبا عطف على

قوله مفردا او يكون المقياس في تثنيتها المعدادين يجوز ان يكون عطفا على عددا او كيلا او يكون في قسما من

المقدار على ما هو المفهوم من كلام صاحب المفصل وغيره لكن كلام المص في شرح المفتاح وقوله بعد ذلك

وقد يقع فيها اللبس اي اما بغير التثنية لان على الاول نحو على التمرة مثلها زبدا اي على التمرة مما في التمرة

في المقدار فالاسم المبهم المحتاج الى التمييز وهو المشكل للابهام قال المص في شرح المفتاح فان قلت اما قياسا الا انك

اذا قلت لي مثله عسلا فقد قصدت ما عندك من العسل بملء هذا الاناء بخلاف لي مثله من الاناء فانك

اذا اردت ما عندك من السمن بالمنزلة ولم تقصد ان يبقى في العدد فيجعل كان اولى به يعد تمييز المفصل

البتة سواء كان جنسا او لا وسواء قصد بالجنس الانواع او لا فلا يقال عشرة رجال ويعني بذلك ان كل

عشرة نوع ولا عشرون ضربا بمعنى الاختلاف انواع احاد لان تمييز العدد المنصوب لا يجمع كما يأتي من

العدد الكثيرة ليس بجمع فيه حتى اذا جمع تمييزه لكون تمييز العدد القليل على الكثرة وعلى اثني عشر اسباطا

يحمل على البدل اي على بدلها اسباطا من اثنتي عشرة والتمييز محذوف [illegible] جماعة حتى لا يكون فيه

جمعا بل مفردا اذ لو كان الاسباط هو التمييز لزم ان لا يؤنث العدد في نحو كم لك غلاما في محل [illegible]

انتصابه غلاما على الحال اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا اي مملوكين والعامل في الحال الظرف والجر

والاوجه ان يكون التمييز

فالجر على هذا من الاصح والفاء في التمييز فان التمرية محذوفة وقوله اما واحد سلم اسم فيه تمييز العدد

في قوله من قبيل تمييز العدد يخرج ما قبله من الشارح من قوله وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لم يكن

ما استشكل في قوله الا لكم الخبرية ولا الجواب الثاني في نحو كم لك غلاما توجيه الا انه [illegible] الا يدخل ولا

يجوز الاضافة في تمييز العدد المفرد من احد عشر الى تسعة وتسعين لوجود المانع عن الاضافة وهو جعل

شيئا كالشيء الواحد لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وفي ثبات النون وتقديرها عند الاضافة

عشرون واخواتها لانه ليس بنون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباتها في حكمها لشابهته لفظا بنون الجمع

وقوله في العدد وغير المركب نحو عشرين واخواتها قال المص هو قبيل وانما فعل ذلك تغليبا المذكر على

المؤنث وفيه نظر لان التغليب في اجتماع المذكر والمؤنث لا في افرادهما وانت تقول عشرون رجلا

وعشرون امراة بلا تغليب لان الواو والنون فيه كالجمع فما في مثنى من العناية [illegible] ولذلك

لان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسعة عشرات رجلا

السمن

[illegible]

فحذف [illegible] اف اليه تخفيفا فصار المضاف ككلمة حذف لامها وعوض عنها الواو والنون نحو قلون وذلك

لان المضاف والمضاف اليه هنا بمنزلة كلمة واحدة لانهما عبارة عن واحد فنقل اولا عشران المثنى الى

ان عشرون لكونه كالتوطيه للجمع غير القياس في اخواتها فلما لزم في اواخرها الواو والنون جبرا للمعنى

المحذوف لا نحو التأنيث وفي العدد المركب ان لان المركب على نحو احد عشر واثنى عشر وثلثة عشر الى

تسعة عشر يذكر الجزء الاول لا الثاني بحذف التاء من احدى واثنتى والتاء تتفق على قياس التذكير في العدد

واثبات التاء في ثلثة الى تسعة على قياس التذكير في باب العدد كما سبق وحذف التاء من الجزء الثاني

الذي كان ثبوت التاء في اثنتي [illegible] عشر [illegible] في ذلك المركب [illegible] قبل في المركب

وكذا قوله [illegible] مستعملا [illegible] على هذا الوجه لان ذا الاسمين اعني العشرة

مع ما يتصل بها [illegible] منزلة كلمة واحدة لفظا ومعنى [illegible] علامة التذكير فيهما لامتناع

اجتماع علامتي [illegible] واحد [illegible] والاسم الاول [illegible] المركب المؤنث نحو

احدى عشرة واثنتي عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة بتأنيث الجزء الاول باثبات الياء من احدى

والتاء من اثنتي وحذف التاء من ثلث الى تسع وسكون شين العشرة في المؤنث كراهة توالي

اربع فتحات في كلمة واحدة مع [illegible] الوزن [illegible] فتحة [illegible] الى سكونه

[illegible] الثانية

[illegible] وقد يسكن شين العشرة

المركب في المذكر [illegible] الجزء الاول [illegible] مفتوحة

[illegible] الوجه لان [illegible] كما [illegible]

اجتماع علامتي [illegible] والجزء الاول المبتدأ

بالتأنيث اولى [illegible] العدد الاحد والاثنين على القياس [illegible]

الثانية من الثلثة الى العشرة على غير القياس [illegible] في التركيب [illegible]

الى القياس عند التركيب قال الشارح [illegible]

وعشرون وتسعة وعشرون [illegible]

فقال ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة

[illegible] الكتاب [illegible]

المركبة

وأما حكم الثاني فحيث قال بعد ذلك ثم إنه كان بالتاء يذكر ومعها يؤنث وليس نحو عشرين ونحوه من المركب جعلا

كاسم واحد لأن جزئيهما حكم الآخر بسقوط التركيب حتى يذكر حكمه كما ذكر حكم أحد عشر كذلك وما يضاف من الأعداد

إلى المميز فالمائة والألف وما يتضاعف منهما كالألفين ومائتين وما تقدم لم يفرد [illegible] للمائة والألف وما

يتضاعف منهما المضاف إليه البتة [illegible] إفراد المضاف إليه على العدد الذي قبلها مع أنه أخف من الجمع

ولفظ العدد يشعر بالجمعية ولا تستحق التذكير والتأنيث فيها لأن الأصل فيها مائة [illegible] كسدرة حذف

لامها فعوض [illegible] التاء عوضا عنها كما ثبت وحمل عليها الألف والثلاثة إلى العشرة يكون لها المضاف إليه

لأن المضاف إليه الثلاثة [illegible] الأصل [illegible] كما ذكر [illegible] وأصل الموصوف [illegible] أن يكون جمعا

فإنه أفرد المميز المنصوب للعدد لأن الجمعية التي [illegible] حيث كان موصوفا [illegible]

حال الإضافة إليه لأن المضاف إليه [illegible] بل من تمام الأول كالموصوف فأبقى [illegible] فيه مضافا

إليه كما كانت له موصوفا [illegible] الإضافة [illegible] على التمييز [illegible] المنقول [illegible]

[illegible] فلم يبق إلا الموصوف الذي [illegible] حتى [illegible] مراعاة [illegible] أنه الخفة [illegible] العدد [illegible]

[illegible] أخص [illegible] عليه [illegible] يفصل [illegible] على الأصل [illegible] الألف مرة لأنه كم [illegible]

كان المائة له [illegible] المضاف إليه لما [illegible] المضاف إليه [illegible] كم غلام اشتريت [illegible] على [illegible]

[illegible] الثلاثة إلى العشرة [illegible] المضاف إليه [illegible] المضاف إليه للثلاثة [illegible] لأنه لما

[illegible] بالإضافة [illegible] بعشرة [illegible] عشرة [illegible] ثم إلى

[illegible] ليس [illegible] لأنه المائة المضاف إليها [illegible] التسعة [illegible] غير [illegible] وذلك أن المائة

[illegible] جمع كثرة [illegible] فاستعمل [illegible] الكثرة [illegible] أنه تعالى [illegible] إلى الواحد

لأن [illegible] المضاف إليه [illegible] ثلثه [illegible] الأكثر والأكثر [illegible] والثلاثة الآف [illegible]

[illegible] ما بين [illegible] وفي [illegible] الأزل [illegible] عن وجوه [illegible] قالوا [illegible] ثلثة [illegible]

[illegible] وثلاث [illegible] وبانهم [illegible] الثلثة [illegible] والأضام [illegible]

[illegible] كان العدد من الثلثة إلى العشرة بالتاء مذكر وإن كان بغيرها مؤنثا [illegible]

[illegible] الثلثة إلى العشرة لأن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث [illegible]

[illegible] حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة [illegible] فإن كل جمع [illegible]

دو [illegible]

اعتبار ... عدد ما فوق الاثنين فتانيث معنا العدد باعتبار تبقيه اولى ثم لما ثبت معنى الوصف في هذه الالفاظ
كما ذكرنا قبل اجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء فان كان موصوفها
مذكرا كان تانيثها على الاصل لكونها صفة للجمع والجمع مؤنث وان كانت مضافة الى موصوفها نحو ثلثة رجال
جاءت تابعة للمضاف اليه في التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف بعينه ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
جمع المؤنث واستهجن لالتقاء الفرق ومنع من زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
اي ما حقه ان يكون مضافا اليه
في كلمة واحدة لزم حذف التاء وقد ينصب المضاف اليه المفرد والجمع على سبيل الشذوذ على التمييز
نحو ثلثة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فشذوذه نصبه تمييز
الاحسن ... التابع ... عام
الاضافة والقياس ... عام لانه حكم الاضافة والاصل الاضافة الى تمييزها ... كما اولا وكذا حكم ثلث
اي والحمل
وقوله ثلثمائة سنين فيمن قرا بالتنوين غير مضاف محمول على البدل لا على التمييز ولا يحمل على البدل ويحمل
على التمييز يلزم شذوذ ... احدهما جمع تمييز مائة ... ولو احمل على ... الشذوذ ... واستقام
الاعراب ... فقال ... وهي قراءة حمزة والكسائي
... واحد ... تمييز ... الواحد والاثنان فالاستغناء ... التمييز حال كونه مميز واحدا
او مثنى فيقال رجل ... ورجلان ... الجنسية ... وهو ...
وفي المثنى فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية ...
الجمع فان قيل ... على العدد ... فيستغنى الجمع في الجمع من
العدد ... نحو قوله ... من ... لا ... يجوز فيه ... على شذوذ والقياس
... وقوله وفي غير العدد عطف على قوله في العدد يفرد اي يفرد المميز المنصوب ان كان
المميز جنسا ... الجنس ... على القليل والكثير الا لكونه
من ... لان الغرض من التمييز الدلالة على الجنسية وقد
حصلت من المفرد ... الجمع الا ان يقصد بالجنس الانواع فيجمع باعتبار الانواع نحو
عندي ارطال ... الانواع من الخل ... ان يقصد بالجنس ... نحو عندي رطلان ...
ثم ان كان المفرد تاما بنون التثنية والنون الظاهرة جازت الاضافة اختيار التخفيف حيث لا
مانع من الاضافة نحو رطلا زيت ومنوا سمن ... لكن بنون التثنية والنون الظاهرة بلا اضافة

التذكير ... الى ... الاثنين ... جمع ... ولا ... الى ... الا ... كونها

او نون الجمع او التنوين المقدرة فلا يجوز الاضافة لا تقول في الذي تم بالاضافة نحو ما في السماء موضع كف سحابا
موضع سحاب بحذف المضاف اليه فان الاسم التام الذي ينتصب التمييز عنه وهو المضاف لا المضاف اليه
الثواب بالتنوين كما قيل الا لا ابهام فيه وانما لا يجوز حذف المضاف اليه لانه لا يتم المعنى الذي كان التمييز لاجله
من المساحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف فلو حذف لفسد المعنى ولا يجوز اضافته مع
وجود المضاف اليه لامتناع ان يضاف الشيء مرتين وقد عرفت امتناع اضافة ما تم بنون الجمع نحو عشرون
وما تم بالتنوين المقدر نحو احد عشر فالاضافة ونون الجمع والتنوين المقدر تشترك في ان تمام الاسم بها
لازم كما ان التنوين الظاهر ونون التثنية تشتركان في ان التمام بهما غير لازم وقد يقع التمييز فيما ليس
ابهامها في المقدار والمقياس والمراد بغيرهما كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص به اضافة ويبلغ الالحاق
الاصل عليه نحو خاتم حديدا والاضافة في غير المقادير والمقاييس اكثر من الاضافة فيهما وقد عرفت علة ذلك من
قبل واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون بعد التمييز الا عن اجزاء [illegible] بمعنى ان [illegible]
مقدر وسبب لذلك التمييز بواسطة انتسابه الى شيء في الكلام والمنسوب اليه غير ذلك [illegible] الحقيقة
والشارع [illegible] ان بعض [illegible] ثم انما الجمهور [illegible] هو المبهم المميز له وليس كذلك لانه قد يكون هو المبهم كما
في القسم الاول وقد لا يكون اياه بل يكون سببا او مصدرا للتمييز وذلك لان [illegible] عن [illegible] على ان ما [illegible]
سبب ما قبلها سواء كان هو المبهم او الاخر جملة اي كائنة في جملة او [illegible] نسبته [illegible] فيما شابه الجملة
من اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بالزيد فارسا
او عن نسبته في اضافة وسنذكر بعيد ذلك امثلة الجميع على الترتيب فان كان التمييز عن النسبة اسما جامعا غير مؤول
بصفة صح جعله اي جعل ذلك الاسم لما انتصب التمييز عنه بمعنى صح الاخبار بالتمييز عما انتصب عنه والاطلاق
عليه والمنتصب عنه هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة نحو زيد طاب
[illegible] فان الاصل طابت نفس زيد جاز وجهان اي يكون التمييز له باني يطلق ويراد ما انتصب عنه وان
يكون لمتعلقه المقدر بان يطلق ويراد به متعلقه [illegible] الى المنتصب عنه تقديرا نحو طاب زيد ابا
في الجملة او في شبه الجملة فيما شابه الجملة او بعينه في شبه النسبة في الاضافة [illegible] فان [illegible] ان
[illegible] زيدا فان يكون ابا زيدا فيطابق التمييز في الافراد والتثنية والجمع ما قصد به المنتصب عنه [illegible] متعلقه
[illegible] المفرد والمثنى والمجموع نحو طاب الزيدان ابوين [illegible] التبس الامر في هذا المثال وكذا [illegible]

اباو

ابا في طاب الزيدون اباً مثل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيجمع في هذه الصور الى القرائن ان كانت او
طاب زيد ابوين اذا كان المراد بالابوين اباه وجده او امه ولا لبس بمطابقة التمييز لمتعلق ما انتصب عنه لا
له لعدم مطابقته له وكذا لا لبس في قوله طاب زيد آباء او طاب الزيدان آباء او ابا او طاب الزيدون
ابوين او ابا ولا يصح جعله لما انتصب عنه فهو اي التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين و
دورا او علما او ابوة ويطابقه التمييز في الافراد والتثنية والجمع في الاكثر نحو قوله يصرعن ذا اللب حتى
لا حراك به وهن اضعف خلق الله اركانا اي النساء اضعف خلائق الله اجزاءً وقد يقع الواحد
موقع الجمع في التمييز لمتعلق ما انتصب عنه الواقع بعد الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس نحو قوله فان طبن لكم
عن شيء منه نفسا ونحو هم حسنون وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم اللبس مع
ان الجمعية مفهومة مما قبل فاشبه تمييز عشرون واخواته وان لزم في الافراد اللبس لزمت المطابقة نحو
قولك طاب زيد دارا او دارين او دورا ونظيره في وقوع الواحد موقع الجمع مع عدم اللبس في
غير التمييز قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص فان المراد في بعض بطونكم وتعفوا
من العفة عن الحرام اي كثر فيه ذهب خميص اي جائع على معنى جائع اهله كما يقال نهاره صائم وليله قائم الا
ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فان التمييز لا يطابق المتعلق نحو طاب زيد طعاما كثيرة
او نحو ومنه اي من التمييز الذي يكون جنسا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فان مطلق الشيب
يقع على القليل والكثير وهنا من اللطائف التي لا يتفطن لمواقعها الا الراسخون في علمي المعاني والبيان
الا ان تقصد الانواع فلذلك الجنس فان التمييز يطابقه على حسب ما يقصد نحو قولهم انتم بالاخيرين
اعمالا اي انواعا من العمل كالصناعة والتجارة والزراعة وآيته امارة علامة ان التمييز لمتعلقه على
سبيل القطع او على سبيل الاحتمال صحة اضافته الى ما انتصب عنه فانا اذا اردنا ان نورد ما انتصب عنه
مضافا اليه التمييز فنقول في طاب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ونفسا طاب ابو زيد وابوة زيد
وان كان التمييز نفس ما انتصب عنه فيحمل ما انتصب عنه على التمييز او عطف بيان له فنقول في طاب
زيد ابا طاب اب زيد وان كان التمييز الذي هو الجنس صفة صريحة كالصفات المشتقة او ما في حكمها نحو
كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة لما انتصب التمييز عنه لا لمتعلقه
لان الصفة لم تكن صالحة لها وعلى ما ذكرنا به الصفة الايد عليه والاعلى الحاجبيا طالوا له الشيخ

ومنه

المرضي وغيره عليه بانه قال وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في نحو زيد رجلا ما ولها الضعف والصواب
ان يكون مما التمييز عنه لا لمتعلقه بل لنفسه اي كانت مطابقة لما انتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره
فارسا وفي بها فارسين ودرهم فوارس الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ
العجائب فمعنى لله دره ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي
التعجب في ذلك اللبن الذي يرتضع به مثل ذلك الولد الكامل في الصفات واعلم ان الضمير في دره
وكذا في ياله رجلا ويا لها قصة ان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة او عرف المقصود
من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو جاءني زيد فيا له رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او كان قطعا كما في الخطاب
لشخص معين او اسم مظهر نحو لله در زيد رجلا ولله درك رجلا كان التمييز عن النسبة [illegible] فهذا [illegible]
التمييز في نعم رجلا وبئس رجلا فهو عن نفس الضمير لا غير لابهامه والعامل هنا في التمييز الفعل لا غير لتمامه [illegible]
[illegible] الاشياء الاربعة واحتمال الصفة للحال [illegible] والمعنى على العجيبة حال [illegible] التمييز في الصفة
او كم من الحال قيل لان المعنى [illegible] مطلقا [illegible] فاذا جعل حالا تقييدا للمدح بحال [illegible] واللفظ [illegible]
المعنيين [illegible] لان معنى التمييز [illegible] فلا [illegible] عن حال [illegible] الا [illegible]
[illegible] توجيه الاولوية [illegible] زيادة [illegible] هذه الصفة نحو لله دره [illegible] من فارس ونحو قوله [illegible]
[illegible] الله من شاعر [illegible] التمييز لانه الحال والتمييز [illegible] التنكير على [illegible] الذي هو مذهب
البصريين لان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة [illegible] وقع التمييز فيما يقال
[illegible] الكوفيين فانهم قالوا [illegible] الالف [illegible] بالنفس فانه
[illegible] الالف واللام [illegible] القول الاول الا [illegible] اي بجعل النفس
[illegible] على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على التضمين اي جهل نفسه اي [illegible]
[illegible] امره [illegible] ولا يجوز [illegible] تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل
فعلا او اسم الفاعل والمفعول او اسما تاما او افعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى
الفعل [illegible] الدليل [illegible] خلافا للمبرد والمازني والكسائي فيما كان العامل فعلا او اسم
الفاعل والمفعول فانه يجوز [illegible] على [illegible] الى قوة العامل [illegible] ولا يجوز [illegible] العامل

اسناداً اليه او الصفة المشبهة او اسم التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل فيضعف العامل نحو قولك

اعجبني [illegible] فيكون [illegible] الشان

طيب [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] لا يستند الا [illegible] المتكلم [illegible]

[illegible] ان التمييز [illegible]

[illegible] الواقعة [illegible] التمييز

[illegible] الاثار [illegible] التمرة [illegible]

[illegible] الاثار [illegible] مثال التمرة

[illegible] واشتعل الراس شيبا وكذلك في

[illegible] شيب راسه [illegible] فيكون التمييز

[illegible] لا يكون

[illegible] المبالغة

والسطم [illegible] الشئ [illegible] النفس

[illegible] اذا ذكرت الشئ

[illegible] اجمالا وتفصيلا [illegible] البيان

[illegible] العامل [illegible] المعنى

[illegible] والتوكيد . وصنها [illegible] المستثنى [illegible] الصفة

[illegible] لا يكون مستثنى [illegible]

[illegible] حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا لان حقيقته ما ذكره واما كونه المتصل

[illegible] باعتبار اللفظ [illegible]

الحاجب [illegible] لا يمكن حد المستثنى باعتبار [illegible] لان المتصل مخرج [illegible] المعنى

[illegible] المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما في

حد واحد لان المختلفين في الحقيقة [illegible] اللفظ [illegible] المستثنى ان كان مخرجا [illegible]

لا يتساويان في جميع اجزائهما
فيجتمعان في حد واحد فلا يمكن جمعهما
في حد واحد باعتبار اللفظ لا
المختلفين في الحقيقة

متعدد حقيقة او حكما لفظا اي حال كونه متعددا ملفوظا او تقديرا اي حال كونه مقدرا وكذلك المذكور نحو جاءني القوم
الا زيدا فانه نحو القوم والرجال متعدد حقيقة [illegible] المستثنى [illegible] الا زيدا
[illegible] مستقل الاجزاء [illegible] بالنسبة الى [illegible] الافعال [illegible]
مثال المتعدد [illegible] قال الشارح [illegible] زيدا الا [illegible] مثال المتعدد المقدر
[illegible] جاءني القوم الا زيدا
اذا شئت بالقوم [illegible] في القوم [illegible] المستثنى منصوب
وجوبا حال كونه واقعا بعد الا [illegible] غير الصفة [illegible] احتراز عن الواقع بعد
الا الصفة بمعنى غير فانه لا يجب نصب ما بعده ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان الواقع بعد الا الصفة ليس
بمستثنى والكلام في المستثنى في كلام موجب احتراز عن غير الموجب فان نصب المستثنى لا يجب فيه وانما يجب
النصب في الموجب لانه لا يصح التفريغ فيه [illegible] قال المص لان البدل يقوم مقام المبدل منه
ولو اقيم مقامه [illegible] في القوم الا زيدا [illegible] زيدا بجاءني
وكيف [illegible] لان [illegible] جملة القوم [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] حال كونه منقطعا
الا فانه [illegible] الاسم الاول [illegible] الاسم الاول لا [illegible]
المستثنى [illegible] الثاني [illegible] المستثنى [illegible] الاول
ان يكون [illegible] بمعنى الا [illegible]
الاستثناء منقطعا [illegible] العام [illegible] والثاني ان يكون العام بمعنى [illegible]
[illegible] الا [illegible]
فيكون الاستثناء ايضا منقطعا [illegible] الاسم الاول لفساد المعنى وان كان العام
بمعنى [illegible] ويكون [illegible] ويكون فيه ضمير فحينئذ يكون المستثنى متصلا ومطلقا
اي يجب نصب المنقطع في اللغة الحجازية مطلقا سواء [illegible] حذف الاسم الاول [illegible] ذكره [illegible] نحو ما جاءني احد الا
حمارا وما جاءني زيد الا عمرا او لا يجوز البدل عندهم لانه بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء وبنو تميم
جوزوا [illegible] اي رفع المنقطع على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول واستغناء المنقطع عنه [illegible]

المذكورين سوا صح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التاويل مجازا كالمثال الذي ذكر فان المراد
الا الحمار ان كان فيه ثمّ احد فالحمار في احد الا اياه او لا يصح كالمثال الذي ذكرت فانه لا يجوز حمل احد المتباينين
على الآخر بوجه من الوجوه ولسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل وجهان الاول ان يجعل
المنقطع كالمتصل لصحة اطلاق الاسم المبدل منه على البدل مجازا والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها
الا حمار لا فيها الا حمار اي لا فيها شي الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة المتعدد والمعدوم لانه يظن
ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الآدمي فخصصه بالذكر وقال لا احد فيها الا حمار تاكيدا لنفي كون الادمي
فيها ودفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه الاصلي تنبيها على الاصل وجعله
بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الاول وليس
لسيبويه في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه
فكلا ينبغي ان يتبين كلامه من قوله حتما الى قوله على البدل فانه شرح له لا نقل لرده مقالا ولا ارتكاب محذور
لا لاعلم شرحه الشارح فانه لا يوافق النقل الصحيح الفصيح على ما هو المشهور في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة
كتسهيل لابن مالك وشرح الشيخ الرضي فانه فسر المنقطع بانه الذي لا يكون من جنس الاول وليس كذلك
بل المنقطع على ما فسره المصنف وغيره من اهل النحو هو الذي لا يكون مخرجا من متعدد سواء كان من جنس المتعدد
كقولك جاءني القوم الا زيدا اذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لا يكون زيد داخلا فيهم او لم يكن من جنسه نحو
جاءني القوم الا حمارا وفسر ايضا قوله حتما ايقاعه موقع الاسم الاول بان لا يصح اطلاقه عليه وليس التفسير كذلك لان المراد
بهذا الامتناع عدم صحة حذفه استغناء بالثاني عنه كذا قال الشيخ الرضي وابن مالك نقلا عن بني تميم وعلى ما فسره
يعني انه لا يجوز الا بدل عند بني تميم حيث لا يصح اطلاقه عليه بضرب من التاويل نحو ما جاءني زيد الا عمرو او ليس كذلك
فانهم يجوزون رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء بالثاني عنه سواء صح اطلاقه عليه نحو جاءني
احد الا حمار او لا يصح نحو ما جاءني زيد الا عمرو او ورد من قوله وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما
بالربع من احد الا الاواري لأيا ما ابينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد اصيلالا تصغير اصلان جمع
اصيل ابدل نونه لاما في التصغير الاواري جمع الآري وهو محبس الدابة من وتد او حبل و[illegible]
والنؤي الحاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليه الماء والمظلومة الارض التي لم يحفر قط
ثم حفرت والجلد الارض الغليظة الصلبة مرفوعا [illegible] منصوبا عند غيرهم لانه يصح حذف الاسم الاول منا [illegible]

الاستغناء بالمنقطع عنه وهو منصوب ايضا وجوبا حال كونه متقدما على المستثنى منه واقعا بعد الا نحو ماجاءني
الا عمرو احد وانما يجب نصبه لانه ان كان في الموجب فقد تقدم علة وجوبه وان كان في غيره فكذا يجب نصبه لانه
لا يجوز البدل فيه لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وان قدم المستثنى على صفة المستثنى منه لا على المستثنى منه
فهو اي المتقدم على صفته بمنزلة المتقدم عليه اي على المستثنى منه في وجوب نصبه على راي وهو اختيار المازني
فانه اختار [illegible] الاستثناء على البدل لان الصفة كالجزء من الموصوف فكانه حيث تقدم على الصفة تقدم على الموصوف
ولان [illegible] من شئ علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتناء بحاله والاعتناء بالشئ بعد الاستغناء
عنه بعيد عن الحكمة والصحيح انه لا يكترث ولا تعتبر بهذا التقدم وهو اختيار سيبويه فانه يجوز الاستثناء
ويختار البدل ولا يجب نصبه بهذا التقدم لان تاخر المستثنى عن الموصوف كتاخيره عن الصفة لان الموصوف والصفة
بمنزلة شئ واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف
وهو متقدم عليه نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فالا زيد مستثنى تقدم على صفة المستثنى منه وهو خير [illegible]
وهو منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد ما خلا وبعد عدا في الاصل لازم متعد الى المفعول به [illegible] الداخل
بالا ليس لكن التزم فيه تضمين معنى جاوز لتكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب [illegible] وهو
منصوب على الاستثناء ايضا وجوز الجرمي الجر بهما على انهما زائدة [illegible] وبعد ليس و [illegible]
ولا يكون عطف على الحال اذ اشبها معنى الاستثناء والا يستعمل في موضع لا يكون غيره نحو لم يكن وما كان حال
كونها الافعال واقعة بعد كلام موجب او منفي نحو جاءني القوم او ما جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا او ليس
زيدا ولا يكون زيدا وانما في الافعال انما ما خلا وما عدا للمصدرية ولهذا المصدرية [illegible] لا يدخل على حرف الجر واما
ليس ولا يكون فعاملهما مضمر [illegible] فان فاعل ما خلا وما عدا ضمير راجع الى مدلول [illegible] المستثنى منه
المقدر جاءني القوم ما خلا بعضهم زيدا اي وقت خلو بعضهم زيدا ولا يكون في العبيد راجعه [illegible] بعضا فاني
جزء المستثنى منه كما قال الشارح وغيره لان المقصود في قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا
ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه [illegible] فاعل ليس في ولا يكون هو الذات المتصفة بمضمون العامل
المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي زيدا ويكون فاعلهما ضميرا راجعا الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى
منه وانما التزم اضمار الفاعل فيها لتكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا وجاز عطف على قوله منصوب فيه
اي في المستثنى النصب والبدل [illegible] بدل البعض [illegible] نظرا الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل

مثنيها

العمل فيما هو بعيد عنها وجب تكريرها ايضا ليكون التكرير تنبيها على كونها لنفي الجنس في الكلام بخلاف ما عملت عمل

54

ان فان عملها كاف في هذا التنبيه لانه لا يعمل عملها الا التي لنفي الجنس نحو لا زيد فيها ولا عمرو واما الواقع بعد لا معرفة

ولا فيها رجل ولا امراة مفصول بين لا واسمها بالظرف وقولهم لا نولك ان تفعل كذا هذا اعتراض فان نولك معرفة

وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير فالجواب انه محمول على لا ينبغي فلا من حيث المعنى داخلة على الفعل المضارع والداخلة على الفعل

لا يجب تكريرها والنول هو التناول مصدر بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله وتأخذه

او العطاء يعني لا نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل اي ليس خلقك هذا واذا لم يعط لم يكن له ذلك كما

حمل يذر على يدع فان اصل يدع يودع حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ثم فتح العين لاجل حرف الحلق

ويذر لما نزل منزلة يدع في المعنى حمل لفظه كلفظه ففتحت عينه وان لم يوجد فيه حرف الحلق ولولا لا نولك لما

كان فيه معنى لا ينبغي جاز ان تقع بعد لا من غير تكرير واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في سعة الكلام في المعرفة والنكرة

نحو لا زيد في الدار مثال المعرفة ونحو لا رجل عندك مثال النكرة وان كرر النكرة معها اي مع لا من غير فصل بين لا وبين

النكرة فانه مع الفصل [illegible] لانها لما ركبت تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى

تعدى البناء منها اليه جاز في المجموع خمسة اوجه فتحهما على ان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد

عند سيبويه لان مذهبه ان المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز تقدير خبرين

عنده ايضا اما عند من يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر

لهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز انه يعملا في اسم واحد عملا

واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبر ورفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون لا

الثانية زائدة لتأكيد نفي الاولى ويكون الثاني معطوفا على محل الاول ونصبه مع فتح الاول على [illegible] واعلم

لفظ الاول [illegible] ابا وابنا مثل مروان وابنه ورفعهما لانه يجوز الغاء لا عنده لضعفها وقد [illegible] الالغاء

فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة كلا الاولى ورفع الاول فيكون ملغاة

لضعفها وفتح الثاني على ان يكون لا غير ملغاة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ونعت المبني احتراز عن نعت المعرب

فانه لا يجوز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريف الاول احتراز عن الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم

حال كون النعت مفردا احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه وحال كونه يليه اي يلي النعت المبني من غير فصل بينهما

احتراز عن نحو لا غلام في الدار ظريف جاز فيه اي في هذا النعت المنعوت الاعراب من النصب والرفع فالنصب

اي لا ينبغي لك ان تفعل

حملا على لفظه وان حركته بنائية لمشابهتها الحركة الاعرابية لعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يكون
النصب حملا على محل اسمها المبني لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني منصوب والرفع حملا على محله وهو القياس لان
التوابع تتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء وجاز فيه البناء بجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا لاجتماع
ثلثة اشياء في هذا النعت كونه في المعنى هو المنفي وفي اللفظ متصلا به وكون النفي في المعنى داخلا عليه ان
المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة وكونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما النعت الثاني فصاعدا فلا
يجوز فيه الا الاعراب من النصب والرفع حملا على اللفظ او على المحل وكذا المعطوف عليه اي على المبني حال كون المعطوف
نكرة لا يجوز فيه الا الاعراب لعدم مصحح البناء من اجتماع الامور الثلثة المذكورة فيهما نحو لا اب وابنا مثل هذا ث
وابنه ادعو بالمجد ارتدى وتازرا فابنا معطوف على لفظ اب في لا اب او على محله ونحو هذا لعمركم الصغار بعينه
الذل
ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب فاب معطوف على محل لا ام واما المعطوف المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام
لك ولا العباس وذلك لانه لو باشر المعرفة لا لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى بان تكون مرفوعة
واذا كرر المبني بلا فصل بين المبني وذلك المكرر جاز في الثاني الاعراب رفعا ونصبا [illegible] لكونه تكريرا لفظيا
لكن الاعراب في المكرر الموصوف اولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه لما وصف صار [illegible] كانه وصف
لا اول كالحال الموطئة في نحو قولهم انا انزلناه قرانا عربيا نحو لا ماء ماء باردا [illegible] الثاني [illegible]
وتبني الثاني كما ذكرنا واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير العمل الذي قبل دخول الهمزة على العامل لا استوعمله ومعناها
اي معنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار والاقتصار [illegible] بعدها عزة او معناها التمني نحو قول
المتمنية اسم امراة مدنية عشقت نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل
الى نصر بن حجاج ولا خلاف عندهم في ان العطف ما يلي لا من اسمه على ما كان عليه قبل الهمزة من الاعراب في المضاف و
المضارعة والبناء في المعرفة والنكرة وانما الخلاف في الحمل على موضعه فان سيبويه لا يجوز مع هذه التوابع على الموضع
اذ التمني اغنى لا عن الخبر وصار مع اسمها بمعنى المفعول به نحو الا غلاما اتمنى غلاما وعند المبرد والمازني يجوز العطف
والوصف على الموضع وخبرها عندهما ظاهر او مقدر او معناها العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ذكر السيد في ان حال الا
في العرض كحاله قبل الهمزة وتبعه المصنف قال الاندلسي هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو
هو حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت المحصلة بالكسر المراة التي تحصل تراب المعدن وتخرج الذهب وتبيت اي تبيت تراب المعدن فهند
الصلاة المهملة
[illegible]

العاقص
ستوو تند معدب

منك

لا فائدة في ان المستثنى بعض المستثنى منه ولا تمنع البدلية لكون الاول منفيا والثاني موجبا او بالعكس لوجود الحرف
المقتضي لذلك كما في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف بجعل لا ظريف الحرف مع الاسم صفة لرجل والاعراب على الاسم
واي البدل المختار وانما كان مختارا قصدا للتطابق بينه وبين المستثنى منه مع امكانه وانما يقصد ذلك
ايضا لكونه من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا لا
الى القوم فقط والا لزم التناقض لمجيء زيد وانتفاء مجيئه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء
فانه فضلة بعد الا اي جائز فيه النصب مع اختيار البدل حال كونه واقعا بعد الا وصفا احترازا عما وقع بعد سوى وما خلا
وما عدا او غيرها حال كونه متصلا احترازا عن المنقطع في كلام غير موجب هو استفهام او نهي او نفي صريح او مأول
واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما ذكرنا ذكر المستثنى منه احترازا عما لم يذكر فيه المستثنى منه فانه
لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العوامل قبلها احترازا عما ذكر المستثنى منه بعده فانه لا يجوز البدل
واعلم انه ينبغي ان يقيد اختيار البدل بان يقول ايضا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وغير متراخ
المستثنى عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا
فانه ليس المختار لقصد التطابق بين الكلامين وبالثاني عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما يكون مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يظهر التطابق وان تعذر البدل حملا على اللفظ ابدل حملا على الموضع وذلك في اربعة مواضع

لانها

على ما ذكره نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن الزائدة لان الزائد في الاثبات وكذا
في قولك ما جاءني من رجل الا زيد تعذر الابدال من المجرور بمن الاستغراقية لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب
شامل لجميع افراد المجرور بها والا مبطلة لعدم الايجاب ولا احد فيها الا زيد فانه تعذر الابدال من لفظ اسم
لا بعض فيه جنس لان عمل لا لاجل النفي والا مبطلة له فلا يعمل مع عدم سبب العمل فابدل حملا على محله
المرفوع بالابتداء ويجوز فيه ان يكون بدلا من الضمير في الظرف المستقر اعني فيها وليس زيد بشيء الا شيئا
لا يعبأ به بالنصب لا غير ولا يجوز الجر حملا على لفظ المجرور بالباء المزيدة لتأكيد النفي الموجب لانها انما وضعت
لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها والا مبطلة له فنصب حملا على محله المنصوب بليس وانما وصف
المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وما زيد بشيء او شيئا الا شيء بالرفع لا غير
حملا على محله فان محله رفع لانه خبر المبتدأ في اللغة التميمية ومحل الابتداء في الحجازية نعم لو كان العامل حرف الصفة

ولاجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي المقدر بلا ضرورة اذ كان العامل حرفا لا يغير معنى نحو ان زيدا قايم وعمرو

وان غيرت المعنى لا يجوز اعتباره الا عند الاضطرار اليه كما في نحن بجلاده ولا يجوز الجر ليكون بدلا من لفظ شيا

او منه بعمل نشي لما ذكرنا في الاختلاف ليس هاهنا انما تعمل الفعلية ومن باقية فان ليس لكونها فعلا كان معناها نفي مثل

الوضع ما كان [illegible] كان مضمون خبرها وما النفي مضمون خبرها وما تنفي واطلبه الحقيقة فلهذا قالوا الا ان تعني

ليس فقول [illegible] الممتنع اي لان الذي تمتنع عمله الا في النفي لا يعمل في ذلك الممتنع في الاثبات تعليل التحقيق البدل

في هذه الصور الاربع وقد عرفت تفصيل ذلك وتقول في المنفي الماول اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل

من رجل على المعنى الماول به الكلام اذ المقدر ما رجل يقول ذلك الا زيد ومن الضمير في يقول ان كان خبرا ولا

يجوز ان يكون بدلا من لفظ اقل والا لكان في حكم الساقط ويكون التقدير يقول ذلك الا زيد وهذا في نسخة

صحيح ولا من الضمير في يقول ان كان صفة لان القول على التقدير ليس منفي لانهم اجروه اي اقل مجرى النفي لانه

اقرب الشي الى النفي القليل كما ان ابعد الشي منه الكثير ولهذا اي الذي ذكر من كونه يجري مجرى النفي لزم

الصدر لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فيمتنع دخول نواسخ الابتداء عليه كما لا يدخل على [illegible] لا يقال

ليت اقل رجل يقول ذلك والوجه الرفع بالابتداء كان اقل رجل يقول ذلك الا زيد برفع اقل [illegible]

في كان ضمير الشان وخبره الجملة الكاينة بعده والا زيد على هذا القول بدل من ضمير يقول ولهذا اقل رجلين

يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وانما ثني الضمير وجمع وان كان راجعا الى اقل

لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة فمثنى وان كانت جمعا

فجمع ويلازمه اي الخبر على الاشتهار الجملة الفعلية او الظرفية لان الاصل في اقل ان يعطف على الفعل فقيل

والقايل ابو علي ان الجملة وصف للمضاف اليه لا لاقل والخبر لاقل محذوف وجوبا [illegible] او وصف المضاف

اليه عنه وفيه تعسف اذ لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود وقال [illegible] ان اقل

مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك كما في اقايم الزيدان فقيل لو كانت

الجملة وصفا لا خبرا لجاز طرحه فاجاب عنه بقوله ولا يجوز طرح الوصف كما لا يجوز طرح وصف المجرور في رب

على الاصح لان المقلل هو الموصوف لان الوصف ادخل في باب التقليل فان رجلا قايما اقل من رجل وحده

فلا يجوز طرح الوصف في اقل ورب لتحقيق التقليل الذي هو مدلولهما دون المفرد المقطوع عن الموصوف

وغير المقيد به فانه لا يفيد التقليل كافادة الموصوف ولا يجوز الجر في الا زيد بدلا من المضاف اليه

56

لافضل لابدا اي لان افضل وهو افعل التفضيل لا يضاف الى المعرفة المفردة اذا لم يكن جنسا كما سيجئ فلو كان بدلا من المضاف

اليه لكان افضل مضافا الى المعرفة المفردة لان البدل في حكم تكرير العامل ولانه لا يجوز دخول افضل على زيد مع قطع النظر

عن ذلك وكذا اذا اطلقت في النسخة الاولى قل او قلما رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من رجل على المعنى المأول به

الكلام كما ذكرنا في افضل قال سيبويه ليس الا زيد بدلا من لفظ الرجل في قل رجل يقول ذاك الا زيد لانه بمعنى

اقل رجل وكما لا يجوز فيه البدل من لفظ رجل لتعذر تقدير دخول افضل على زيد كذا في قل رجل [illegible] في البدل ولانه

لو كان الا زيد بدلا من لفظ رجل لكان العامل في الا زيد قل وهو لا يجوز لفساد المعنى فيكون قوله لانه تعليلا

للنفي قال الشارح انه نفي للتعليل وفيه نظر لانه يجوز فيه البدل من الرجل على المعنى كما يجوز في اقل رجل

وهو مذهب صاحب العوامل انه لم يذكر المستثنى منه في كلام غير موجب وسماه النحاة بالاستثناء المفرغ

وانه كان المفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه غير مشتغل بمستثنى منصوب على المفعولية والاستثناء

[illegible] يجئ في جميع [illegible] ات الفعل الا في المفعول معه لا يقال لا تمش الا وزيدا او تقول ما مررت الا بزيد

[illegible] ما [illegible] وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا والا راكبا وما اشتد الا الغار الا

[illegible] اي ما لم يذكر المستثنى منه ما جاءني احد الا زيد خير منه وانما فصله عما قبله بقوله منه لانه

لا يكون في الظاهر كان المستثنى منه مذكور لوجود اسم صالح للمستثنى منه ولكنه في الحقيقة المستثنى

منه مقدر فما بعد الا وهو زيد خير منه وهي جملة ابتدائية وصف لما قبله وهو احد واذا كان وصفا لابد

وان يكون المستثنى منه ايضا صفة لان المستثنى في الاستثناء المفرغ لابد وان يكون مناسبا

للمستثنى منه [illegible] جنسه ووصفه من كونه فاعلا ومفعولا وذا حالا وصفة فيكون التقدير ما

جاءني احد موصوف بصفة من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا الا بكون زيد خيرا منه وهذا التوجيه

في بيان [illegible] جه مما قاله الشارح في توجيهه فههنا امر في الاستثناء المفرغ المستثنى منه محذوف

للاستغناء الا لكونه للاخراج مخرجا منه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه وانما يجب عمومه ليدل

المستثنى عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان ذلك المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير معين لا تعين

الدخول ولو كان معينا يدخل فيه المستثنى حقيقة لا يدل المستثنى عليه فحذف المستثنى منه لدلالة

المستثنى عليه والمستثنى مسمى باسمه اي باسم المستثنى منه المحذوف مجازا يعني ان كان المستثنى

منه المحذوف فاعلا سمي المستثنى فاعلا بعد حذفه وان كان مفعولا سمي مفعولا وان كان صفة يسمى

منه ينطبع المستثنى لو ذكر الا زيد
فان زيد مرفوع على الفاعلية وما رايت الا زيدا

الا آناء

وصفه

صفة الى غير ذلك وذلك لانه لما حذف المستثنى منه وكان المنسوب اليه قبل حذفه هو مجموع المستثنى منه والمستثنى
وآلة الاستثناء صار المستثنى بعد حذفه متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب بعد ان كان المستثنى
منه قبل الحذف اولى بذلك لكونه جزءا اول كما تقدم فسمي باسمه مجازا لقيامه مقامه يدل على اعتبار اعراب
المستثنى منه المحذوف في جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك لجواز وجود
الفصل لا لكون الفاعل في الحقيقة هو المحذوف وهو مذكر وان يكون هذا الامتناع لعدم الفصل اذ مع وجوده
وحضر القاضي امرأة
يجوز ترك علامة التانيث بالفعل نحو قام اليوم امرأة والاولى ان نقول يدل على اعتباره اولوية ما قام الا هند
فان مع الفصل بعد الا يكون الاولى الحاق العلامة لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر مع الفصل
بالا يكون الاولى ترك العلامة لان المرتفع في الظاهر ليس المسند اليه في الحقيقة مع الفصل بالا فاما الحاق العلامة
في قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فمن قرا بالرفع فالنظر الى ظاهر اللفظ الواقع بعد الا وان كان الاصل المذكر
لان المعنى ان كان شي على معنى ما وقع شي من الاشياء الا صيحة وهذا الاستثناء المفرغ لا يكون في الاثبات لا يقال
جاءني الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها كثير شائع
بخلاف اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها فانه قليل جدا الا ان يستقيم اثبات
المعنى اي معنى الاستثناء المفرغ الذي نقله عموم المستثنى منه فانه يجوز فيه ايضا والحقه انه يكون في
الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال نحو قرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط وقطعت الرجا
الا من الله وقد وقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وهذا الذي ذكره من انه لا يكون
في الاثبات لا يجوز ما زال الا زيد عالما لان ما زال موجب لان النفي اذا دخل في النفي افاد الاثبات فيكون
المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو ح وفيه نظر فانه يجوز حمل الصفات على الصفات
المضادة للصفة المذكورة بعد الا كما في النفي فيستقيم المعنى ويجوز الاستثناء المفرغ فيما هو من باب النفي
وهو الفعل المضارع المصدر بالفاء المنصوب بان مقدرة نحو ما قام منا قائم في نديتنا فينطق الا بالتي
هي اعرف فان ينطق لما كان في تقدير المصدر المعطوف على مصدر الفعل الاول وهو منفي فيكون هو ايضا
منفيا اذ المعنى ما يكون لو قيام فنطق مع الاستثناء المفرغ فيه وجاز فيه اي في المستثنى الرفع
والجر حال كونه واقعا بعد لا سيما لكن الجر اكثر من الرفع ورويت الوجوه الثلثة من الرفع والنصب والجر
في يوم في قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل فالرفع على ان يكون خبر مبتدا محذوف

وما موصولة او موصوفة التقدير ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل شئ هو يوم والجر على اضافة سي اليه
وما زائدة ويحتمل ان تكون ما نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وسي في الوجهين نكرة لانه بمعنى
مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه والنصب على جعل
ما نكرة غير موصولة ولا موصوفة ويوما منصوبا على التمييز لان ما مقدار التنوين كما في [illegible] حلا او على ان
يجعل لا سيما بمنزلة الا لتحقق معنى الاستثناء فيه وهو الاخراج الا ترى انك اذا [illegible] اكرمني
القوم لا سيما زيدا كان معناه ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد
وابلغ فيكون حاله مستثنى منهم بزيادة الاكرام وقد يجيء الواو الاعتراضية قبل سيما اذ هي مع ما بعدها
بعد جملة مستقلة نحو جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاءوني
اي هو اخص به واشد اختصاصا في المجئ وخبر لا محذوف وقد يخفف لا سيما لكثرة الاستعمال وجاز فيه
النصب والجر حال كونه واقعا بعد خلا وعدا وكذا جاز فيه النصب والجر حال كونه واقعا بعد حاشا عند
المبرد فانه [illegible] تارة فعلا واخرى حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين فعليته عنده واستدل
[illegible] فعلا بتصريفه نحو حاشيت زيدا واحاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبان يتعرف
بينه نحو حاشى [illegible] التزم سيبويه كونه حرف جر لقولهم حاشاي من غير نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك ولانه
لو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية قياسا مطردا على خلا وعدا والجواب حاشى هنا كقولهم ثوبته اي قلت
لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة
الاستعمال نحو سو افعل فيما حكى المازني من قول بعضهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
اي جانبت الغفران الشيطان اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرأ
من اريد تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون ابلغ في المعنى واما
نحو النصب والجر فيما بعدها لكونها مرة فعلا تارة فيعمل ما بعدها وانفعالا اخرى فينصب ما بعدها وهو مجرور
على الكثرة واقعا بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتحها مع المد واذا كان ما بعدها
مجرورا لانها اسماء مضافة اليه واعراب غير ان حمل على الا في الاستثناء اعراب الاسم الواقع بعد الا
على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند التقدم وفي المنقطع ويجوز النصب والبدل في كلام
غير موجب تام ويعرب على حسب العوامل في الاخر وانما يعمل العامل في مضاف غير بواسطة حرف

يجوز ؏

اللهم ؏

فتشاد عند سيبويه ومعناه
في الاستثناء تنزيه الاسم
الذي بعده من سوء ذكر
في غيره او فيه ودعا ؏

بغير ؏

ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا الا بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وذلك لانه اسم يتحمل الاعراب وما بعده
مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه الذي كان مستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفس غير عارية ولاجل
ذلك يجوز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع واما اعراب سوى وسواء فنصب على الظرفية
على الاصح لان سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى
البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد ايضا لمطلق معنى الاستثناء ولفظة الا تحمل على غير في الوصفية
بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك لا نفيا واثباتا على ما هو
اصلها في الاستثناء كما تحمل غير عليها في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعده مغايرا لما قبله نفيا واثباتا
كما ان ما بعد الا كذلك لا ذاتا وصفة كما كان في الاصل وانما حمل احدهما على الآخر لاجتماع ما [illegible]
معنى المغايرة لما قبلهما الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لانه اسم والتصرف [illegible] اكثر منه
في الحروف وذلك الحمل اي حمل الا على غير في الوصفية مشروط بشروط ثلثة اشار اليها بقوله اذا كان [illegible] التابعة
فان الا اذا كانت وصفا لا يستعمل الا مع الموصوف لانها فرع على غير في الوصفية فيجب اظهار
الموصوف معها للدلالة على كونها صفة بخلاف غير فانه لما كان اصلا في الصفة جاز حذف الموصوف منه
تقول جاءني غير زيد ولا تقول جاءني الا زيد وشبهها صاحب الكتاب باجمعون في انها لا يستقل بنفسها
لجمع اي لما تدل على الجمعية جمعا كان نحو رجال او لا كقوم وعشرة وانما اشترط الشرط [illegible] سلب
في الاستثناء من انه لابد له من مستثنى منه متعدد ومتوسط والله فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد منكور
وانما اشترط منفيا لانه لو كان موجبا نحو جاءني الرجال [او العموم الا زيدا] يجوز الاستثناء لاحتمال [illegible] تناول
الجنس غير محصور والمحصور اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او جاءني الرجال الا زيد واما
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم الا عشرون وانما اشترط ذلك لانه لو كان محصورا
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وانما يحمل الا على غير لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخوله فيه اذ عند هذه الشروط الثلثة لا يتحقق
دخول ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير لا الاستثناء وهذا كله مبني على ان المستثنى

وا

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور واليه اشار بقوله لا يعلم دخوله فيه واما على مذهب المبرد
فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وفي الآية مانع آخر معنوي
من حمل الا على الاستثناء وهو ان الآية رد على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها آخر فقيل لهم لو كان
مع الله اله آخر لفسدت السماء والارض ولكن لم يفسدا فلم يكن معه اله آخر وهذا المعنى لا يتحصل الا
بجعل الا وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن اللازم
منتف فيلزم انتفاء الملزوم فللخصم ان يقول ان يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفته
بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير
الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع وهو الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف
وحده فقد حصل المطلوب وكذلك ان كان بانتفاء الوصف او من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد في
كذلك لا يلزم عدم المقصود على تقدير الوصف من وجه آخر بان نقول يجوز ان يكون الانتفاء بانتفاء
الصفة لانه … التعدد فقد انتفى ما قاله الخصم لان كل من يثبت معه تعم الآلهة فانما يثبتها
في الارض … السماء فيلزم التمانع وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير الجمع المذكور منه قوله
… فقد اخوه لعمرو ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر هنا الاستثناء لاستغراق كل اخ وقع
ذكره حمل على الوصف لضرورة الشعر للضرورة ايضا وصف المضاف هنا وهو كل والقياس ان يوصف
المضاف اليه في كل اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط فالذي حمله ان يحمل على ان يحمل الا صفة
هو الحامل له على انه يحملها صفة … الكل ويقول في تثنية الاستثناء وتكريره ويكون احد المستثنيات مفرغا
والآخر … منه فيه مذكورا نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب المستثنى الاول
… على المفعولية فان الاستثناء باعتباره مفرغ ونصب المستثنى الثاني على الاستثناء
… ويجوز فيه الرفع على البدلية وان كان الكلام في الظاهر غير موجب وذكر فيه المستثنى منه لان الكلام
باعتباره صار موجبا لطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الاولى لان الاستثناء من النفي اثبات
ويكون المعنى اكل الخبز وحده كل احد الا زيدا فانه لم ياكل وحده فيكون الا زيدا استثناء في كلام موجب
ذكر المستثنى منه فيجب نصبه ونقول في المستثنيات المكررة ويكون احدهما مفرغا والآخر غير مفرغ
والمستثنى منه غير مذكور ما اتاني الا زيد الا عمرو وارتفع احدهما لاسناد الفعل اليه لانه لو لم

ترفع احدهما ليبقى الفعل بلا فاعل لان الاستثنا مفرغ وتنصب الثاني على الاستثنا، الاولى ان يقول
الآخر بدل الثاني ليشمل قسمين رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس اذ لا يمكن رفعه على البدلية لانه لا يجوز ان
يكون بدلا من المستثنى منه المقدر لان المبدل منه لا يحذف ولا من المستثنى الاول اذ ليس المعنى على طرحه
ولا يمكن رفعه على الفاعلية لان الفاعل واحد ليس الا لا يجوز رفعهما وكذا لا يجوز نصبهما لئلا يبقى بلا فاعل
وانما تنصب الثاني في حال كونك مؤولا كلامك على تركني الناس وراء زيد وسوى زيد الا عمرو ايكون
الكلام بهذا التاويل موجبا وفي الموجب لا يجوز الابدال وقوله في تقدم المستثنيات المكررة يعني عاطف
على المستثنى منه في الكلام غير الموجب ولا تقول فيه ما اتاني الا زيدا الا عمروا احد منصوبين لكن احدهما
يكون استثناء والآخر غير استثناء في الاصل بل كان بدلا تقدم على المستثنى منه فنصب لضرورة اذ لا يجوز
ان يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لان المستثنى المنصوب شبه المفعول وكما لا يجوز ان يكون
للفعل الواحد مفعولان لا تقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بالعاطف فكذا لا يجوز ان يكون له مستثنيات
كذلك وليس نصب غيرك في قول الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر على الاستثناء بل هو في الاصل
صفة لناصر فلما قدم جعل حالا عنه لان النعت [illegible] وما اتاني الا زيدا احد الا عمرو وعلى الابدال [illegible] ابدال عمرو
من احد فلما قدمته اي الا عمرو على احد نصبته لانه لا يجوز البدل المعذور تقدم البدل على المبدل منه ولو دخلت
المستثنى الثاني بعد ما يصح من المستثنى دخولا اي دخول الثاني فيه لانه لو لم يصح دخوله فيه لم يكن
استثناء المستثنى الثاني منه لان الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا تقول على عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد بان تقول الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحدا فاللازم عليك خمسة لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وطريق ذلك ان
تسقط المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقي منه تضيف اليه المستثنى الثاني ثم تسقط من
المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث وهكذا الى المستثنى الاخير كما تسقط تسعة من عشرة
فيبقى واحد فتضيف اليه ثمانية فيصير تسعة فتسقط منها سبعة فيبقى اثنان فتضيف اليها ستة
فتصير ثمانية فتسقط منها خمسة فيبقى ثلثة فتضيف اليها اربعة فتصير سبعة فتسقط منها ثلثة فيبقى
اربعة فتضيف اليها اثنين فتصير ستة فتسقط منها واحدا فيبقى خمسة والضابط ان تجعل كل وتر
منفيا خارجا وكل شفع موجبا داخلا في الموجب فعلى هذا لا يجوز في كل وتر الا النصب لانه غير موجب

مؤولا

وجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور واما في غير
الموجب نحو ماله علي عشرة الا تسعة وهكذا الى الواحد فيجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فاللازم علي
زيد ايضا خمسة لان التسعة تكون مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية
تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليهما خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة يبقى ثلثة تضم اليها ثلثة
تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة ولو ذكرت بعده اي بعد الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا
خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد
لك اذا اخرجت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا اخرجت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا
اخرجت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا اخرجت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اخرجت الا ستة صار اللازم
تسعة ثم اذا اخرجت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اخرجت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا اخرجت
الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوي عن المساوي او الاقل منه لا يصح الا
الا او ... ما يخرج عن المساواة ومثال ذلك فتامل وقد يقع الفعل الماضي موقع الاسم المستثنى
في الكلام نحو نشدتك بالله الا فعلت من قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد الثاني
المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به
وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله على معنى طلبت لك الله من
بين الاشياء التي يقسم بها الناس لاقسم عليك به ومعنى الا فعلت الا فعلك فهو بمعنى المصدر
مفعول به لما طلب الاول ودل عليه نشدتك الله فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ولهذا النفي
المعنوي وقع الاستثناء مفرغا ويكون الا بعضا لذلك النفي وانما جعل المصدر في صورة الفعل
الماضي للمبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه كما
في قوله تعم ونادى اصحاب النار وقد يحذف المستثنى منه بقيام قرينة دالة على خصوصيته ولا
يجوز ان يقال جاءني القوم الا في جاءني القوم الا زيدا لعدم القرينة الدالة عليه بعد الا وغير
اذا كانا بعد ليس وانما يحذف تخفيفا لكثرة استعمالهما في الاستثناء بعد ليس مع الدلالة على المستثنى
نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس الجائي غير زيد فحذف المضاف

نشدت

اليه منه وبني على الضم تشبيها لغير بالغايات المبنية عليه ولا الحذف جواز اضماره اي اضمار المستثنى اي يجوز
ان لا يكون المستثنى مضمرا كما يجوز ان يكون مظهرا نحو لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه نحو لا اله الا هو ومنها
اي من المنصوبات الاسم في باب ان نحو ان زيدا قايم ولا الحذف الاسم في باب ان الا في الضرورة لانه انما
قدم منصوبه على مرفوعه ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه ويليه مرفوعه لكان في صورة العمل
الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم ح يحذف وان لم يجز حذف مثل الضمير اذا كان مبتدأ لعلم الجليل
عليه لان الحذف فيه مستقل ليس فيه ضمير رابط وانما حذف مثل الضمير ورتبه بالعطف في صورة الفضلات مع دلالة
الكلام مضافا عليه نحو قول الشاعر في حذف اسم ان المكسورة اذا كان ضمير الشان • ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب اي انه فحذف ضمير الشان والا اي ان لم يحذف ضمير الشان وجعل من الشرطية
اسم ان لزال الجزاء عن صدر الكلام فانه لو نصب قوله من لام بان لبطل ما يستحقه الجزاء من الابتداء
الصحيح الا ترى انه لا تقال ان اتيهم يا تك نفسه فيعمل ما قبل الجزاء فيه وانما وجب ان تقال انه اتيهم يا تك تعرضه
يموتي بضمير الشان لو فع اي بالابتداء ونحو قوله في حذف اسم ان المفتوحة اذا كان ضمير الشان فلو انك في اليوم
منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا اي فلو انه يعني لو حققت انكم تشتوقون الي باقامتكم لشتاقكم
وان كان متاعكم قد سار قبلكم وتسرع ونحو قوله في حذف اسم ليت فليتك دفعت الهم عني ساعة فبتنا
على خيلت ناعمي بال اي فليته يقال فلان يمضي على ما خيلت اي شبهت واو صحت يعني على غير بينة من
غير تبين فحذف الفاعل منه خيلت اي خيلت النفس على ما اريد نفسه ونحو قوله في حذف اسم ليت ايضا فليت كفافا كان
خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو على احد التاويلين وسواء نجعل كفافا منصوبا على انه خبر لكان
مقدما وخيرك مرفوع بانه اسمه وشرك عطف عليه اي فليته كان خيرك كله وشرك كفافا عني اي مكفوفين
عني لان الكفاف مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع كقولك رجال عدل وانما يجب تقدير ضمير الشان
ليلا يدخل ليت على الفعل واما ان جعلت كفافا اسم ليت ويكون على هذا خيرك منصوبا بانه خبر كان وكذا
شرك لكونه معطوفا عليه اي فليت شيئا مكفوفا كان سوء خيرك وشرك ويجري مجرى قولك في المعنى ليت
خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني والوجه الاول اوضح وفي الثاني تعسف فليس مما نحن بصدده واما
قوله ما ارتوى الماء مرتو فمنصوب المحل على الظرف وارتوى بمعنى استقى ويجوز ان يكون شرك مرفوعا مبتدأ
مستانفا يا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي كان خيرك كفافا وشرك مرتو يا عني اي كافا منه ارتوى

عن الشيء اذا الف عنه فسكن اليا في حالة النصب كما في قوله ولوان واش باليمامة داره فيكون الماء
على هذا مرفوعا بانه فاعل ارتوى اى مادام الماء رايا ونحو قوله في حذف اسم كان كانهن الفتيات اللعس
كان في اظلالهن الشمس اى كانهن والامر وان لم يقدر ضمير الشان انتصب الشمس على انه اسم كان وقدم عليه
اى في بيوتهن والللعس جمع العس وهو سواد في باطن الشفة ونحو قوله في حذف اسم لكن وترمينني بالطرف اى انت
مذنب وتعلينني لكن اياك لا اقلى اى لكنه واياك مفعول اقلى وانما لم يحمل اياك على انه اسم لكن لان حذف
ضمير الشان اكثر من الاتيان بالمنفصل مع القدرة على المتصل ولا يجوز هذا اى حذف الاسم في باب ان اذا
كان ضمير الشان في غير الاضطرار عند الاكثر اذ لا يقال في السعة ان زيد قام اى انه وعند بعضهم يجوز حذفه
في السعة اذا كان ضمير الشان ولم يتصل الخبر بفعل وعليه يحمل نحو ان في الدار يجلس اخواك لا على ابطال
العمل لعطاء دون المعنى خلافا لابن كيسان ومنهما اى من المنصوبات الخبر في باب كان
نحو كان زيد منطلقا وقول من يلحقه اى الخبر بالحال وقال انه حال وهم الكوفيون يبطله عدم استقلال
الكلام بدونه اذ لو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة ومجيئه مضمرا ومعرفة كثيرا ولو كان حالا
لما كان كذلك وامره على نحو امر خبر المبتدا فيما يجوز من كونه معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة متقدما على الاسم
ومتاخرا ووجوب ... من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل او اذا كان الخبر
فيه ضمير يعود على الاسم نحو كان في الدار صاحبها او اذا كان الاسم اتى مع صلتها نحو كان عندي ان تك قائم ومن
اشتماله على الضمير اذا كان جملة او ظرفا وغير ذلك من الاحكام لكنه اى الخبر يتقدم معرفة على الاسم لان
انتفاء فيهما في الاعراب رفع الالتباس بخلاف خبر المبتدا فانه لا يتقدم على المبتدا اذا كانا معرفتين
ولا قرينة لرفع الالتباس ومنع هذا لا يجوز التقدم فيهما ايضا اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولم يكن قرينة نحو كان
فتى ... ويتقدم الخبر عامله حال كون الخبر فعلا لا يتقدم المبتدا وهو الفعل المفرد المسند الى ضمير
المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد اى الذي كان يقوم زيد فقدم الخبر وهو يقوم على عامله اذ لا لبس هنا
في التقدم بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا لا يجوز تقدمه عليه لاشتباهه
بالفاعل واستقبحه اى هذا التقدم بعضهم لانه لم يعهد به حيث كان خبر المبتدا قال الشارح
فانه في الصورة فعل داخل على فعل اقول مع عدم التقدم ايضا كذلك ولا يحذف كذلك بكون الخبر الا
حيث يفيد فائدة لم تستفد من نفس كان او من نفس اسمه فلا يقال كان زيد كاينا ولا كان مالك الفرس

كانهنّ
لون الشفة يضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب

صاحبه وقوله تعم فان كانتا اثنتين جواب سوال سوان الخبر لا يفيد الا ما يفيده الاسم لان الالف في كانتا
مثل اثنتين والتاء علامة التانيث ففيهما دليل على التثنية والتانيث اللذين يستفادان من قوله اثنتين فاجاب
عنه بقوله فانما جاز ذلك لان الاول وهو الاسم في كانتا لا يفيد العدد متجردا من الصغر والكبر لانه اذا قيل
فان كانتا احتمل انهما الكبيرتان والصغيرتان كما يقال فان كانتا كبيرتين منا او صغيرتين فلما قيل اثنتين علم ان الصغر
والكبر لا اعتبار بهما وانما الاعتبار لمجرد العدد فقط وقد يكون الخبر المثنى بمنزلة العكير في اللفظ متضمنا للافادة
في المعنى فتجوز مسالة قوله انا ابو النجم وشعري شعري فان العكير في اللفظ متضمن للافادة في المعنى بخلاف
ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يفيد لان قولك ان الذاهب جاريته يعلم منه ان الرجل المتصور
صاحب الجارية فلا يتضمن الجزء الثاني فائدة ولا بد ان يختص كل واحد من جزئي الجملة بفائدة اذ لو تضمن
ما تضمن الجزء الآخر لكان تكريرا والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر والجزء الواحد لا يتم منه الكلام وكان ينبغي عليه
ان تقول ان الذاهبة جاريته لتانيث الذاهبة لان المونث الحقيقي يلزم ما يسند اليه علامة التانيث
نحو ضربت هند وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه روى اللذان فيه مرفوعا بالالف ومنصوبا بالياء وفيه اربعة اوجه من الاعراب الاول ان يرفع ابواه
على انه اسم كان ويجعل الجملة الاسمية بعده وهي هما اللذان منصوبة المحل على انها خبر كان الثاني ان يجعل اسم
كان ضميرا عائدا الى المولود ويجعل ابواه مرفوعا بالابتداء ويجعل هما مبتدأ ثانيا واللذان خبرا له ويجعل الجملة
اعني هما اللذان في محل الرفع على انها خبر المبتدأ الذي هو ابواه ثم يجعل الجملة التي هي ابواه وخبره في محل
النصب بانها خبر كان الثالث ان يجعل اسم كان ضمير المولود ويرفع ابواه بالابتداء واللذان بانه خبره ويجعل
هما فصلا [illegible] لا محل له بالاعراب وفي هذه الاوجه الثلاثة اللذان مرفوع والرابع ان يرفع ابواه على انه اسم
وينصب اللذان على انه الخبر ويجعل هما ضمير الفصل ويحذف عامله جواز ان عامل الخبر في باب كان واخواتها
اذ لا يجوز من الافعال الناقصة الا كان فيلبس اطلاقه باقيا على الاطلاق مثل الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اي في مثل هذا التركيب ويعني به ان يجيء بعد ان الشرطية اسم
وجزاء هما الفاء وبعدها اسم مفرد مع جواز تقدير رفعهما وفيه ايضا اربعة اوجه الوجه الاول نصب الاول
ورفع الثاني وهو احسن الوجوه على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف في هذا الوجه كان واسمها
لدلالة حرف الشرط عليهما لانها حرف لا يليه الا الفعل وحذف ايضا المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب

الخليل الا حرف برأسه موضع التحضيض والفعل محذوف فلا تكونن مما يخل بصلاده والمعنى الا ترونني رجلا وعند يونس
معناها ان حمل النكرة في هذا البيت التنوين حملت على لا وكان حق اسمها الا ينون ولكن نون الاسم ضرورة وقالوا لا ابا لك ولا
غلامي لك باثبات الالف في الاب والياء في الاخ من الاسماء الستة اذ اوليهما لام الجر ولا غلامي لك ولا ناصري لك بحذف نوني التثنية والجمع
وكان القياس الكثير حذف الالف من لا ابا لك واثبات النون في لا غلامين ولا ناصرين فيقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين
لك فيكون تشبيه ومذهب سيبويه والجمهور ان هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى لكنهم قصدوا الاضافة واقحم اللام بين المضاف
والمضاف اليه لوجهين توكيدا للاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد للمقدرة وليتم الثاني في باتيم تيم عدي وقضاء من حق المنفي
في التنكير بما يظهر بها اي بسبب اللام من صورة الانفصال فان المضاف بسبب هذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم
تكريره فان قيل انه ليس بمضاف حقيقة والا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرره قلنا لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة
والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر معه واعلم ان الخبر في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود في
لا اب لك سواك فلو فصلت منهما اي بين الاسم لا وبين اللام لم يكن بد في الحذف اي حذف الالف من لا ابا ولا اخا والاثبات
اي اثبات النون التثنية والجمع نحو لا اب فيها لك ولا غلامين اليوم لك واعلم ان الفصل ان كان بغير المضاف فبالاتفاق
يجب الحذف والاثبات نحو لا اب ظريف لك ولا غلامين ظريفين لكم وان كان بالظرف اللغو لا المستقر فعند يونس لا يجب الحذف
ولا الاثبات لكثرة التوسع في الظروف وعند سيبويه والخليل يجبان الا في ضرورة الشعر وقد يحذف اسم لا مثله نحو لا عليك
اي لا باس عليك والاكثر فيه حذف الكاف ان كان اسما فيكون الخبر محذوفا وان كان حرفا فيكون الاسم محذوفا ومنها
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك وهي اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس اللغة
الحجازية واللغة التميمية رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء اي يكون العامل هو الابتداء وقياس العامل انه يختص بالقبيل
الذي يعمل فيه من الاسم والفعل لكون متمكنا ثبوتها في مركزها وما لا يشترك الا في الاسم والفعل وحين لا شرط مشابهته
بليس على ما ذكرنا في المرفوعات عملت وكان عملها اكثر من عمل لا وكانت في العمل الشرط فاما لا فانها اذا زيدت ان نحو
ما ان طيبنا جبن او تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او غيره بطل العمل بالاتفاق اما في الصورة الاولى فلان
ان وان كانت زائدة الا انها في صورة ان النافية فكان ما النافية دخلت على النفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما واما في الصورة الثانية فلضعفها في العمل لانها انما عملت بشابهته ضعيفة
فعلا غير متصرف وكذا اذا انتقض النفي بالا بطل العمل ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض بالا نحوها وما الدهر
الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا وليس في البيت نص على الاعمال لجواز ان يكون المضاف محذوفا
دولاب

من الاول اي دوران منجنون وان يكون معذبا مقذدا وتكون مثل قولك ما زيد الا شيئا قال الشارح وانما امر دخوله ولها
ما قبلها لانها اراد ان يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وبينه في ليس اي قولك لكن فرق بين الفصل بان في ما ولا وبين التقدم
وبينهما في ليس بخلاف ليس فان عملها لا يبطل مع انتقاض نفيهما بالا وكذلك لا يبطل الفصل او التقدم فانها علتا للنفي الذي
الحدث شابهتا به ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز اعمالهما مع زوال المشابهة وليس عملت للفعلية وهي باقية بعد انتقاض
نفيها ولذا اذا عطف عليه اي على خبر ما ولا سواء كان الخبر منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة بموجب اي كلمة من حروف العطف
نحو بل ولكن بطل عملها فيما بعد الموجب ووجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد
ودخول الباء في الخبر لا يصح على انه اصل الجار على قول ابي علي وجار الله لان الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب لا المرفوع
وذلك لكثرة دخول حرف الجر على المنصوب والاخفش اجاز دخولها على لغة تميم ايضا وفي تعليل المص نقول لا نسلم لا يدخل مطلقا
فقد دخل الباء في خبر المبتدا نظرا والكلام انما لا يجوز دخول الباء في خبره لفقدان النفي المصحح لجواز دخولها الا ترى انه تعالى قال ما
من احد ولا تعالى لها اي من احد ولا المكسورة بالتاء اي الملحق بآخرها التاء الثانيث نحو لات كما في ربه وثمة تانيث الكلمة
او لمبالغة النفي كما في علامة من كسعته اي ضربت دبره شبه موضع التاء في آخر الكلمة بموضع وقوع الضرب على دبره وهي
لا المشبهة بليس لا تمتنع ان يقال هي لا التي لنفي الجنس لهذا التزم التنكير المضاف اليه حين فاذا انتصب حين بعدها
فالخبر محذوف واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص الا انهم ابوا ان يعملها الا في حين مضافا
الى نكرة نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص وهو يكون الاسم محذوفا ولا يجوز ان يضمر الاسم لا انه
كما يضمر في ليس لان الحروف لا تضمر فيها وقيل لما اوقفت بالتاء صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فيحسن اضمار الاسم
فيها كما في ليس قال سيبويه انها في لزوم الاضمار فيها نظير ليس في لا يكون في الاستثناء ويجوز ان يرفع حين على انه
على انه اسم لها والخبر محذوف وهو شاهد ولا يستعمل لات الا مع حذف احد الجزئين هذا قول سيبويه وقال الاخفش
ان المنصوب بعدها بتقدير فعل وهي غير عاملة التقدير لات ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر
وقيل انه من جملة حين كما قال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وقد تدخل لات على
هنا نحو قوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت هنا في الاصل للمكان واستعير هنا للزمان
واضيف الى الفعل ويدل على انه التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيدة بل من جملة لا قوله حنت ولات
هنت واني لك مقروع فان التاء لو كانت من جملة حين لما دخلت على هنت وكذا يدل على ذلك مجي لات بمعنى
ولات اوان مع ان تحين غير مشهور في اللغات ونقضه من عرع بمعنى حين وهذا مثل واصله ان ميمجان
المنذر

بنت العنو عبد شمس كانت تعشق عبد شمس ابن سعد وكان يلقب بمقروح فاراد ان يعبر على قبيلة الهيجانة من تميم
فاخبرت اباها فقال مالك بن مازن حنت ولات هنت اى اشتاقت بحيانه وليس وقت اشتياقها ثم التفت
من الغيبة الى الخطاب وقال لها وانى لك مقروح اى من اين تظفرين به بعيد لمن تحن الى مطلوب بعد قبل اوانه
وقت اشتياقها اى ليس الوقت

واما منصوب الفعل

بعد الفراغ من منصوب الاسم فهو الفعل المضارع الواقع
بعد ان المصدرية واخواته من كى ولن واذن وسيجى البحث عنها ان شاء الله تعالى حال كونها ظاهرة نحو
اريد ان تحج ولن نذهب وجيت كى يعطينى واذن اكرمك والواقع بعد ان خاصة حال كونها ان مضمرة ومقدره
من بين اخواته وانما اضمرت دون اخواتها لانها اكثر فى الكلام منها اذا كان بعد احد هذه الاشياء الستة
وهى اى هذه الاشياء حتى الجارة لا العاطفة والابتدائية اذ الجارة لا تدخل على الفعل فاضمر ان ليكون الفعل
معها فى تقدير المصدر ولام كى ولام الجحود والفاء والواو واو اذا كان مضمون الفعل الواقع بعدها مستقبلا
بالنسبة الى مضمون ما قبلها سواء كان وقت الاخبار حالا او مستقبلا او ماضيا ولا يجب ان يكون مضمون
الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا للسببية كانت حتى بمعنى كى او لمجرد الغاية بمعنى
الى وفى كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب
والنهاية بعد البداية نحو سرت حتى ادخلها فانها للسببية بمعنى كى ولو قال بدله اسلمت حتى ادخل الجنة لكان
اولى لانه متعين لمعنى للسببية بخلاف سرت حتى ادخلها فانه محتمل للسببية والغاية او سرت حتى تغيب
الشمس فانها لمجرد الغاية على التعيين وجاز الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط الذى
اداته ان ويكون الشرط غير مجزوم على قبح وذلك لقبح الفصل بين الجار والمجرور نحو انتظر حتى ان قسم شى تاخذه
بالنصب اى بنصب تاخذه عند الاخفش والجرمى اى جرمى تاخذ على ان يكون جزاء للشرط الا حسن لان لا يلزم منه
الفصل بين الجار والمجرور لان حتى على هذا التقدير يكون ابتدائية لا جارة ولو قلت فى هذا المثال بدل
ان قسم ان يقسم شى بالمضارع المجزوم فالجزم فى تاخذ واجب ليس الا الجزم قال ابن السراج لا نجوز
لقولك ان يقسم قال الشارح وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون تاخذ منصوبا لا يكون جواب الشرط فلا يجب
جزمه واستقبح ابن السراج الفصل بشرط بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل مع قبحه نحو سكت حتى
اذا اردنا ان نقوم وكذا يجب الجزم اذا كان ادات الشرط نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ وان كان الفعل
الواقع بعدها حالا حقيقة او حكاية للحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء اى حرف استيناف اى يكون

ما بعدها كلاما مستأنفا اي لا تتعلق من حيث الاعراب بما قبلها بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها
تعلق الجار والمجرور ولا يجوز ان تكون جارة لامتناع اضمار أن التي هي موضوعة على الاستقبال بعدها مع كون الفعل
للحال حقيقة او حكاية فيرفع الفعل اذ لا وجه لانتصابه وقال الشارح في تفسيره حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة
وليس على ما قال لان حتى العاطفة غير حتى الابتدائية ويجب السببية ح يعني ان تكون ما قبلها سببا لحصول ما بعدها
بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت
حتى ادخلها او لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا أستطيع ان اكلمه العام بشيء وانما وجب السببية
لانه لما زال الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من
الاتصال اللفظي نحو مرض حتى لا يرجونه فانه حال حقيقة يريد ان مرضه فيما مضى قد انقطع وعدم الرجاء الآن حاصل
ومن هذا الوجه ذكروا من كونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها حال كون كان ناقصة (اي خبرية) لانه لو ارتفع الفعل
لكانت حتى حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها من جهة الاعراب فيبقى كان الناقصة بلا خبر وامتنع الرفع في أسرت او ما سرت
حتى تدخلها لان السبب غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه في المثال الثاني
فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فيجب النصب لان المعنى أسرت او ما سرت لتدخلها وهذا صحيح وجاز في كان
التامة وفي الناقصة ايضا بعد مضي الخبر نحو كان سيري سيرا متعبا حتى ادخلها وجاز ايضا في ايهم سار حتى
يدخلها الوجهان اما النصب فظاهر واما الرفع فلزوال مانع الرفع في هذه الامثلة اما في الاولين فلاستيفاء
كان ما يقتضيه فيما وراء حتى تدخلها واما في الثالث فلانك حكمت بالسير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر
لا عن نفس السير حتى اكاد ادخلها بالرفع في اكاد ادخلها ظاهر واما في اكاد فلانه حال حقيقة لان الكيدودة كائنة وانه غير
متحققة فيه … واما في ادخل فلان اكاد يحتاج الى خبر فيرفع ادخل لكونه خبره وحكى الاخفش جواز النصب
في ادخل لانه … هذا لانه مترقب الوقوع فجاز نصبه فليس جواز النصب بذلك القوي لانه اي لان ادخل خبر
كاد فيرفع والحاصل انه لا يلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب وانما يلزم من جواز النصب كون الفعل
مستقبلا ولام كي عطف على قوله حتى الجارة نحو جئتك لتكرمني اي لان تكرمني اي لاكرامك وانما اضمر ان بعدها
لانها جارة لا تدخل الا على الاسم وجاز الاظهار اي اظهار أن مع لام كي لان هذه اللام تدخل على اسم صريح نحو جئتك
لاكرامك فجاز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ولا يجوز الاظهار مع حتى لا
لا غلبة فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح بخلافها الفاء والواو واو ولا

(هامش: وتقول سرت)

لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء كما سيجي بانها صارت كعوامل النصب

فلم يظهر النصب بعدها ايضا ولزوم الاظهار مع لا يعني ان الفعل الذي يدخل عليه اللام ان كان داخلا عليه لا فاظهار ان

واجب نحو لئلا يعطيني لئلا يتوالى اللامات فان اللفظ بها قبيح جدا ولام الجحود وهي في الاصل اللام التي في نحو قولهم انتبه

لهذه الخطة اي مناسب لها فهي في كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وهي المزيدة لتاكيد

النفي لكان فانها تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم او معنى

نحو لم اكن لاجيء فان قلت اذا كانت زائدة لزم الاخبار بالمصدر عن الجثة ولا نحو [illegible] قلنا يجوز الاخبار بالفعل المتعدد

بالمصدر عن الجثة فلم يجز بالمصدر عنها وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم

اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل المحض ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان معها لانها لم تدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها

ما يقلب الفعل اليه والفاء بشرط السببية لانها انما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على ان ما قبلها

سبب لما بعدها وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في معنى الحال فبعد الصرف الى النصب تنبيه على ان الفاء في الظاهر ليس لعطف

الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخليص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية فيندفع كون الفاء للعطف

ولقوة كونه للجزاء [illegible] كون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية انما تدخل على الجملة وقال الاكثر منهم ان ما بعدها

بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم بتقدير الا ان الطلب في الاشياء الستة غير المنفي شامل للاولين وكذا النفي

يشملها قال ابو علي فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجمل المتقدمة وانما سماه النحويون جوابا وان كانت جملة واحدة

فلم يكن كالجزاء لمشابهته له في ان الاول سبب الثاني نحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني وما تاتينا

فتحدثنا بتقدير لا يكون منك اتيان ولا حديث وبشرط الوقوع اي وقوع الفاء في جواب الاشياء الستة وانما شرط ذلك لان

هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء الامر والنهي والنفي

الذي لا يكون بمعنى التحقيق نحو ما زال زيد قائما فانه مثبت معنى فلا يجاب بالفاء لا يقال ما زال زيد عالما فاعطيك

وما جرى مجراه في الاستقبال نحو فلما تلقاني فيكرمني والاستفهام والتمني وفي معناه وقد لو تاتينه فتحدثه بالنصب باضمار

ان وذلك لان لو فيه رائحة التمني لا سيما وقد تقدم [illegible] ويجوز الرفع عطفا على ياتيه كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون

والعرض وقد نزل الترجي منزلته نحو لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص والتحضيض نحو لولا

انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا [illegible] على الترقب [illegible] ولا تدن من الاسد فياكلك وما تاتينا

فتحدثنا واين بيتك فازورك وليت لي مالا فانفق والا تنزل فتصيب خيرا او نحو [illegible] لبني تميم والحق

رواية

بالمجاز فانتصب بحا ضعيف لان نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة باضمار ان كان قال ويكون متى الحاق

فاستراحنا ونحو كانك والى علينا فتشتمنا ماول بالنفي اى لست بوال علينا الا انه لما شبهه بالوالى علم انه ليس بوال الوجوب

التغاير بين المشبه والمشبه به فان التشبيه المفيد لمعنى النفي قد يلحق بالنفي واما التشبيه المقصود منه الحقيقة لا النفي

فلا يجوز فيه ذلك ونحو انت غير قائم فتاتينا بما يفيد معنى النفي ولكن لا يجرى مجراه في الاستعمال جائز عند قوم نظرا الى ان غير قائم

في معنى النفي اى انت لا تقوم فتاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى انه لا يجرى مجراه في الاستعمال بخلاف نحو قلما تاتينى فتكرمنى وكذا

قل رجل واقل رجل فانه [illegible] هذا الجميع لان هذه الكلمات تجرى مجرى النفي الصرف في الاستعمال ولا يكون اسماء

الاوامر من اسماء الافعال نحو نزال فالتك وصه و نحو الاسد الاسد مما فيه الامر مقدر والدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر بمنزلة

الامر خبر لا يكون وما ظن الشارح من ان قول الدعاء ابتداء الكلام وقوله بمنزلة الامر خبره يدفعه قوله خلافا للكسائي فانه

يجرى جميع ذلك مجرى الامر الصحيح نظرا الى تضمنها معنى الطلب فيقول نزال فاتكلك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد

فتنجو وغفر الله لك فيدخل الجنة ولو كان قوله بمنزلة الامر خبرا مثبتا يلزم منه ان لا يكون الدعاء بمنزلة الامر عند الكسائي

وهو خلاف ما هو منقول عنه وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر او النهي فهو عند الشارح بمنزلة الامر او النهي نحو اللهم ارزقنى

مالا فاتصدق منه واللهم لا تواخذنى بذنبى فاهلك فيه قوله قيل فتيل نظر وذلك لان الدعاء [illegible] الامر والنهي داخل

في باب الامر والنهي عند جميع النحاة واما الاصوليون فهم يفرقون بين الامر والدعاء والالتماس ثم ان كان تحتهما اى قبل الفاء

اسم يصح عطفه اى عطف الفعل المنصوب بان لو اوقع بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اى في محل هذا الفعل من الاعراب لانه

تابع لذلك الاسم في اعرابه نحو ليكن منك زيارة فاكرمك فانما كان له محل من الاعراب لانه اذا كان منصوبا باضمار ان لا محالة يكون في

تقدير [illegible] فلا بد له من نوع من الاعراب فان كان قبله اسم يصح عطفه عليه يعطف عليه وان كان قبله فعل تقدر انه في تقدير مصدر

ويعطف على هذا الا يكن قبلها ذلك الاسم وهنا ثلاثة اقسام فيجوز الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين فالرفع في محله واجب

اذا كان الفعل المنصوب بعد الفاء لم ينزل له الفعل الاول بان يكون الصفات للفاعلين نحو ايتنى فاكرمك واما وجب

الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول على اسناد الحصول او الكون من الافعال العامة على

ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز تقدير النصب حتى يقال ان التقدير من فعل اتيان فاكرام فساد

المعنى لان الفعل الثاني انما كان لم ينزل له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول فيه الا اذا كان الفعل الاول متمنى

ليت حال كون ليت غير داخلة على [illegible] الشانى فالنصب والجميع سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء في الفعل

الاول او لم يفرح نحو ليتك تاتينا فتحدثنا ايته يا تينا فيحدثنا فليته عند ما يحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك

عني وليت اتيانا منه يحدثا منه وليت استقرارا منه يحدثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان
ذلك زيادة متجاوزة عن الحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر الذي تنزل الفعل منزلته ولو اخذت تعداد هم الكلام يجب
ان يقع ليت على نفس ايضا ان يتوقع فيه ولكن ايتني فاكرمك لكن الذي يقع اتيانا منك فاكراما مني وهذا تعرض لما لا يقتضيه
الكلام وعدول عما يقتضيه المقام اما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول
فبحث الرفع ويكون داخلا تحت القسم الاول نحو ليته ياتيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز
النصب باضمار الفعل اذ لا يستقيم ان يقال ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما منه هو فعلا مما اي على احدى القسمين
وهو ايضا قسمان الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى عليه اولا والثاني ان يكون
متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون
التقدير في ايتني فاكرمني ليكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا في ليته ياتيني فيكرمني يصح ان يقال
انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما حققنا اولا
من ان ما بعد الفاء في تقدير مبتدأ محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع المحل على الابتداء ولا يجاب بالجواب للاشياء الستة
ابدا لان الجواب لما ليس منها فلا يستدعي جوابا ولا يجاب للشيء الواحد من الاشياء الستة بجوابين لا يقال ايتني فاكرمك
فاعطيك على ان يكون فاعطيك جوابا مستقلا لا معطوفا على فاكرمك لان ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شرط وجزاء
فكما لا يجوز توارد الجزائين على شرط واحد من غير تخلل عاطف لا يجوز توارد جوابين على شيء من هذه الاشياء الستة
وقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين قيل انه في الظاهر من باب الجواب للجواب او من باب الجوابين لشيء واحد اجاب المصنف
عنه بانه ليس كذلك في الحقيقة بقوله فالاول وهو فتطردهم جواب للنفي قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء والثاني
وهو قوله فتكون جواب للنهي السابق وهو قوله ولا تطرد الذين ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم والواو
سمي واو الصرف لانه لما قصد معنى الجمعية نصب الفعل بعدها ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر
بالمخالفة للعطف وانما ينصب الفعل بعدها بشرطين بشرط الجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها
في زمان واحد وبشرط الوقوع في جواب الاشياء الستة المذكورة في الفاء وانما شرط ذلك حملا للواو على الفاء لمشابهة
بينهما في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ومحله
اي محل الفعل المنصوب بعد الواو النصب لا غير بمعنى قم واقوم اي قم مع قيامي فيكون الواو بمعنى مع وما بعده منصوب

بانه مفعول معه هكذا قال المص في ضوء المصباح ولا يجوز ان يجعل عاطفة للمعدود على مصدر الفعل الاول على تقدير
لكن منك قيام وقيام مني لانه لم يكن ذلك تنصيصا على معنى الجمعية قال الشارح لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي
وان تشرب فانه نهي عن الجمع [illegible] معطوف على المصدر المنتزع من الاول اي لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى
مع اي لا تاكله مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قلت لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين للجمع مع انه
المراد فلو كان الواو بمعنى مع افاد نفي الجمع وهو المطلوب اقول حاصل كلامه ان الواو للعطف مع كونه بمعنى مع
كما في قولهم كل رجل وضيعته واذا كان كذلك فلم لم يجز الرفع فيه لان كونه بمعنى مع لا يتغير بالرفع والنصب هذا مع ان
مراد المص ليس ذلك بل مراده ما بيناه فان ما بعد الواو منصوب على انه مفعول معه ونعم ان كلامه يناقض آخره
اوله لانه قال فقدر النصب لئلا يخرج الواو الى العطف لانه لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمعية وفي قوله الاعتبر
نظر لجواز ان يحمل محله من مواضع التنصيص على معنى الجمعية بان يجعل الواو للحال ويكون الفعل المنصوب بعدها
في تقدير مبتدا محذوف الخبر بمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي على انا لو جعلنا الواو بمعنى مع
لا يكون فيه تنصيص على معنى الجمعية لان المصاحبة المفهومة من الواو بمعنى مع كما يجوز ان يكون في الزمان يجوز ان
يكون في المكان بخلاف المصاحبة المفهومة من واو الحال فانها لا تكون الا في الزمان وهذه المصاحبة هي المراد في
يجوز [illegible] او يقعد ان [illegible]
من معنى الجمعية واو ومعناه في اصل الوضع احد الشيئين او الاشياء فاذا فصل مع اداة [illegible] المعنى التنصيص
على انه حصول احدهما عقيب الآخر وان الفعل الاول ممتد الى حصول الثاني نصب ما بعده بشرط معنى الى او الا
فان [illegible] تقدره بالا وغيره بالى والمعنيان متقاربان نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما في البيت بمعنى الا اظهر ومحله اي محل المنصوب بعد او النصب ان كان او بمعنى الا على انه ظرف لما
قبل او [illegible] مضاف اي كسرتها الا وقت ان تستقيم [illegible] محله الجر ان كان او بمعنى الى تاويل مصدر مجرور باو
التي بمعنى الى بحسب اختلاف التقدير كما بينا واذا انتفى الشرط من معنى السببية والجمعية ومعنى الى او الا
في الثلثة الاخيرة التي هي الفاء والواو واو فالاستيناف جائز للفعل الثاني بان يكون كلاما مستانفا لا معطوفا
على الفعل الاول فيكون المعنى فيما تاتينا فتحدثنا ما تاتينا فانت تحدثنا اي تحدث به الحاصل بحالنا او الاشتراك
بين الفعل الثاني والاول فيكون المعنى في المثال واقعا على المعطوف والمعطوف عليه ان امكن الاشتراك وذلك
بان يكون قبيح فعل معرب هكذا قال الشارح اما ان امكن كل واحد من الاستيناف والاشتراك واحترز به عما
يتعين فيه الاستيناف نحو قوله الم تسال الربع القواء فينطق وعما يتعين فيه الاشتراك نحو قوله نعم
خالي

منها اي
في العطف؟

ولا يؤذن لهم فيعتذرون اقول لا دلالة لكلامه على جواز الامرين معا حتى يحترز بذلك عن كل واحد على انفراده لانه بنى
كلامه على الواو التي يفيد احد الشيئين على ان تعيين الاشتراك في الآية ممنوع لانه لما يجوز الاشتراك فيهما على معنى لا يؤذن
لهم ما يعتذرون يجوز فيه الاستئناف على معنى لا يؤذن لهم فهم يعتذرون وتقول في الواو دعني ولا اعود اي انا
لا اعود على كل حال دعتني او اما انا اسافر ثم يبدو لك فتقول او اقيم اي بل انا اقيم وقوله او يرسل رسولا بالرفع على الاستئناف
والتنازع وحروف العطف فانه ينصب بعدها الفعل باضمار ان ان كان المعطوف عليه اسما فانه اذا كان بعدها الفعل يجب
ذلك الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله ذاريت غبن الى الدسيق عطله حتى المصيف ويغلوا
القعدان من جمع قعود من الابل البكر حين يمكن ركوبه ونحو اعجبني ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او واو ويشتم
وجاز معها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان كما جاز الاظهار مع لام كي وعلة الاظهار معها هي ما تقدم في لام كي
والواو في قوله وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والصرف لانه
اي وان كان للجمع يفسد المعنى المقصود ان جعل جوابا للنفي في قوله ليس فيه لافادة نفي النفع ونفي الغضب
ومقصود الشاعر انه لا اقول ما لا ينفعني ويغضب منه صاحبي لا انه لا يغضب او يلزم تقدمه اي تقدم الواو
المنفي وهو قوله بقؤول مع ان شرط المنفي تقدمه على الواو ان جعل جوابا للنفي في قوله وما انا ولا يلزم على
هذا التقدير فساد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما واذا لم يجز ان يجعل
الواو للجمع لاحد الفسادين يلزم ان يكون عاطفة ليغضب على الشيء واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل
الاسم ولا تقدير الا بان فيكون المعنى وما انا بقؤول للشيء غير النافع والغضب لصاحبي وفي العطف ايضا
نظر لان الغضب لا يقال فيه فنقول وان قيل انه هنا المضاف محذوف اي نقول الغضب نقول انه كان الاضافة
من باب اضافة المصدر الى المفعول يلزم منه وقوعنا في ما هربنا منه من كون الغضب مقولا وان كانت من باب اضافة
الشيء الى الشيء للملابسة فان القول لما كان مغضوبا منه اضيف الى الغضب كان كلمة تنبئ عن هذه الملابسة
ان كان الضمير فيه راجعا الى المضاف المقدر فلا حاجة الى الاضافة الاولى لانه لا يقال رايتك يوم خرجت فيه
لان الربط الذي يطلب حصوله من هذا الضمير حصل من الاضافة وانما وجب الربط بالضمير عند عدم الاضافة
نحو يوما خرجت فيه هكذا قال المصنف في التعليق والشارح وغيرهما وفيه نظر لان الاضافة انما تدل على الملابسة
اذا كان المضاف ظاهرا لا مقدرا على انه قد ورد في الادعية يوم تسود فيه الوجوه بالجمع بين الضمير والاضافة

وان كان شاذا وان كان الضمير في منه راجعا الى الشئ غير النافع يكون المعنى وما انا بقوول لشئ يغضب صاحبي من الكلام
الذي لا ينفع ولا فائدة فيه فالاولى حمله على النظم المذكور تقديم التاخير انه باخر الواو عن النفي وجعل الواو للجمع لا للعطف
ويكون جوابا للنفي في قوله وما انا انما يجوز تقديمه كما يجوز تقديم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك فحق فالو مك تكرمني فان
ما بعد الفاء لما كان مبتدأ محذوف الخبر على ما اخترناه صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجمل الجزائية
فيجوز فيه ما لا يجوز في الجمل الجزائية من الفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطيني فيأتيك زيدا درهما
ومن توسط بين اداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه كما ذكرنا مثاله والرفع في يغضب بان يكون عطفا على الصلة
اعني على قوله ليس نافعي فيكون داخلا في حكم الصلة ولذا احتيج الى ضمير يرجع الى الذي فيكون الذي موصولا بجملتين احدهما
منفية والاخرى مثبتة ولا بعد في ذلك اظهر من النصب اذ لا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى وقال ابو علي بل هو عطف على
نافع وفيه نظر لانه يكون المعنى اذن وما انا بقوول للشئ الذي ليس يغضب منه صاحبي وهكذا عكس المقصود واضمارها
اي اضمار ان بدون هذه الحروف الستة ضعيف منه قوله الا ايهذا الزاجري الوغى فيمن نصب احضر اي من ان احضر
فحذف من كما حذف الجار من ان وان كثيرا ثم اضمر ان من غير احد الحروف الستة والذي سوغه اي سوغ اضمار ان فيه
ما بعده اي ما بعد احضر وهو قوله وان اشهد اللذات هل انت مخلدي عليه فان عطف ان اشهد على احضر دليل على انه منصوب باضمار
ان وجاز حذفها اي حذف ان لا اضمارها ورفع الفعل وهو احضر وقد مر ذكر ذلك في مقدمة الكتاب ولما فرغ من مباحث الاسماء
والافعال ومنصوبها شرع في المجرور ولا يكون في الافعال فقال المجرور [illegible] اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف
الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر بعد حيث ذكر العوامل من الحروف والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى
في المضاف تعريفا كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه معرفة وذلك لان وضع الاضافة لتفيد ان لواحد مما يدل عليه المضاف
مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي فانه مثلا اذا قلت غلام زيد فالكل يجب ان يكون اطلاق اللفظ يرجع الى
غلام له مزيد خصوصية بزيد بوجه اعم من ان اشتهر ام لا اذا كان المضاف متوغلا في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة اضافة معنوية نحو غيرك ومثلك وشبهك وكل ما هو بمعناه نحو نظيرك وسواك لتوغلها في الابهام وذلك لان مغايرة
زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته مغايره وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا معينة
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب عليهم فان غير المغضوب عليهم تعرف بالاضافة لانحصار الغيرية اذ
ليس لمن رضي الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم او اشتهر بمماثلة اي بمماثلة المضاف اليه في شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة نحو زيد مثل حاتم اذا اشتهر بالاتصاف بالكرم وقيل في قوله تعالى في قراءته نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وقع بين

احضر

الضدين في المعنى وشبه بالمغايرة ولم يتعرف بالاضافة واللام تقع صفة للنكرة والجواب انها يدل منها لا صفة لها

٢٦

وقد يجعل نحو قولهم فلانٌ واحدُ امِّهِ وعَبدُ بطنِهِ ونسيجُ وحدِه اي لا نظير له وصدرُ بلدِه ورئيسُ قبيلتِه ونادرةُ

دهرِه نكرة لتوغلها في الابهام وقيل انه واحدٌ مضاف الى امّه وامّه مضاف الى ضمير واحد فلو توقف تعريفه لكان

لتعرف الشيء بنفسه قلنا ان الضمير راجع الى صاحب ذلك المضاف لا الى المضاف اي فلانٌ رجلٌ واحدُ امِّه

فيكون تعريفه بغير ضميره منه قوله اماوي اني ربَّ واحدُ امِّهِ قتلت فلا غرمٌ عليَّ ولا جدلٌ فانه واحدا

لو تعرف بالاضافة لما دخلته رُبَّ لانها لا تدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون هذه الكلمات معرفة فاذا قلت جاءني

واحدُ امّه كانك قلت جاءني النبيلُ الكاملُ الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه يوصف نكرة محذوفة اي ربَّ

انسان عزيز معظم لان ربَّ لا تدخل على المعارف او تخصيصا كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل

فانه تخصص عن غلام امراة وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف اليه نحو قول الشاعر وما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ

قلبي ولكن حُبُّ من سكن الديارا والبناء ايضا كما في الظروف المضافة المبنية بعدها المعربة قبلها ومعنى اي

الاضافة المعنوية في الامر العام الغالب واحترز به عن الاضافة بمعنى في نحو ضربُ اليوم والاولى ان يقول ان معنى

الاضافة ايضا بمعنى اللام فان ادنى الملابسة والاختصاص يكفي في الاضافة بعضها كقول احد حاملي الخشب لصاحبه خُذ

طرفك بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره ايضا فيكون

الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق القوم على بعضه وكذا في جميع القوم وعين زيد لعدم

لانه وان صح ههنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا ولذا مسجد الجامع لان الجامع لا

يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير او بمعنى من المبنية ان كان جنسا بالمعنى المذكور نحو غلام

زيد بمعنى اللام وخاتم فضة بمعنى من وفي القسم الثاني الذي بمعنى منه يصح اطلاق الثاني على الاول كما ذكرنا بخلاف

القسم الاول فانه لا يصح فيه اطلاق الثاني على الاول وفيه نظر لما ذكرنا الآن من ان نحو عين زيد ومسجد الجامع بمعنى

اللام مع صحة اطلاق الثاني على الاول ولا بد في الاضافة المعنوية من ان يتجرد المضاف من حرف التعريف لانه لو لم يتجرد

عنه لزم تحصيل الحاصل لان المضاف بحرف التعريف قد تعرف به فلا حاجة الى اضافته للتعريف وانما قال من اجل التعريف

لانه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وبعضهم يجعل العلم منكرا

بانه يجعل واحدا من جملة المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم وليس ذلك بلازم

لجواز انه يقال زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو وما اجازه الكوفيون من علم تجريد المضاف من حرف

النبيه
اي التنبيه

لاجل التعريف

التعريف في كل عدد مضاف الى معدوده من نحو الثلاثة الاثواب والمائة الدراهم والالف الرجل ضعيف قياسا لان
تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فكون اللام في المضاف ضايعا واستعمالا لنقلهم ذلك عن قوم غير فصحاء ووجه جوازه
مع ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه وهو المقصود بالنسبة فوق المقصود بها تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا
مستعارا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي نوع من الانواع ولا بد من ان يكون المضاف غير
المضاف اليه في المعنى لعدم الفائدة من التعريف والتخصيص لو كان نفسه فلا يجوز اضافته الى مماثله ومساويه في العموم
والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر كليث اسد وحبس منع بخلاف كل الدراهم وعين الشيء المعهود
ونفسه فان الاول منهما ليس بمماثل للثاني في العموم والخصوص بل الاول اعم من الثاني وانما جاز اضافة العام الى الخاص لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال زيد نفس لان التعيين
بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سر ذات مرة ليست هذه الاضافة منه
اي من باب اضافة الشيء الى مماثله في العموم والخصوص لان المسمى لا يماثل الاسم فيهما فمعنى سر ذات مرة سر مدة صاحبة
هذا الاسم ومعنى حيث ذا صباح وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا اضافة
الاسم العلم غير المضاف الى اللقب ليست منه نحو سعيد كرز فان المراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه اللفظ الدال
عليه فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب ولا يجوز ان يكون المراد من الاول الدال ومن الثاني المدلول لامتناعه
الى الاول حالا يصح اسناده الى اللفظ نحو قرنت سعيد كرز واعلم انه لا يجوز اضافة اللقب الى الاسم كما لا يجوز العكس
لان اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغني عن الاسم فلم يجتمعا وفي الاسم العلم المضاف
لا يجوز الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف على انه عطف بيان له لانه اشهر ولا يجوز اضافته اليه لان المضاف لا
يضاف واعلم ان الحصر المستفاد من قوله هنا حتما اي لا يجوز فيه الاجراء الا الاضافة وليس المراد به حصر افراد
وذلك لانه كما يجوز اجراء اللقب على الاسم يجوز قطعه عنه رفعا ونصبا على المدح والذم لكون اللقب متضمنا لاحدهما نحو هذا
عبد الله بطة فبطة عطف بيان لعبد الله وقد جاء اجراء اللقب في الاسم العلم المفرد غير المضاف على قول الزجاج والفراء
ايضا كما جاز في المضاف نحو قوله ومن اللب الاوتار ما جز انفه قيس وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع
القوم وسطه بيئس في اثوابه ليف يلبس فان نعامة وبيهس علمان لرجل من بني فزارة وقد اجري اللقب وهو
نعامة على الاسم وكان يحمق وهو سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب فقتلوا اخوته
فجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص فاذا سئل عن ذلك قال البس لكل حالة لبوسها اما

نعيمها واما بؤسها فتوقف لما صوّره من حالة عند الناس الى ان يطلب بدماء اخوته وقصته مشهورة كما ان قصة قصير
والزباء الزوجية ايضا مشهورة وما في ماجذع قال المرزوقي انها زائدة والاولى ان تجعل مصدرية وهي مع ما في حيزها
مرفوعة المحل بالابتداء وخبره هو الجار والمجرور المقدم عليه وقال ايضا انه محل كيف النصب على انه مفعول تبيّنت و
الاولى ان يكون محله النصب على الحال او على المصدر والعامل فيه يلتبس او الجملة اعني كيف مع ما عمل فيه سادّ مسدّ المفعول ل
تبيّنت ولا بد من ان يكون المضاف وصفه اي وصف المضاف اليه اي لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لانها تخرج
عن وصفها بتقدمها لو خرجها عن كونها تابعة وخروج متبوعها من كونه متبوعا ولانه يؤدي الى توهم اضافة الشيء الى نفسه
ولا بد من ان يكون المضاف موصوفا اي لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لمثل ما ذكرنا ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة

اسامة تحقيق

الصفة الى موصوفها بقوله وقولهم سحق عمامة فان السحق وهو الثوب البالي في الاصل صفة عمامة وجرد قطيفة فان
الجرد وهو البالي في الاصل صفة للقطيفة اذ يقال قطيفة جرد كما يقال عمامة سحق فقد اضيف الصفة الى موصوفها اجاب عنه
بقوله متأول اي من باب اضافة الصفة الى الموصوف لانهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها

تخصيص ظ

اضافوه الى جنسه الذي يخصصه وأورد ايضا اعتراضا آخر يوهم اضافة الموصوف الى الصفة وقولهم مسجد الجامع وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فانها في الظاهر من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة لانهم يقولون المسجد الجامع والصلوة الاولى
والبقلة الحمقاء فاجاب عنه بقوله متأول بحذف المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة فكان هذا اليوم جامع
للناس في مسجده للصلوة وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وانما نسبت الى
الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطن الاقدام وفي الكشف [illegible] فعلى حذف المضاف عن غير لفظه اليه وهو غير
مستقيم وهي اي الاضافة المعنوية تكون لازمة على معنى ان يكون الاسم اما مضافا او يقطع عن الاضافة لكنه في حكم
المضاف وهي انما تكون في كل اسم لا يعقل مدلوله الا بالنسبة الى غيره فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الاضافة ولا يستعمله
العرب مفردا عن التعريف مدلوله على سبيل الوضع وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم نسبة الاضافة مطلقا في كل اسم بهذه الصفة
وليس الامر كذلك لان نحو الاب والابن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى غيرها ومع ذلك فانه يستعمل غير مضاف وغير
لازمة وهي انما تكون في كل اسم يعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغير ذلك مما استعملته العرب مفردا باعتبار
معناه خاصة كما ذكرنا من الاب والابن فالاولى ان اللازمة ظروف في الاولى ان نقول هي ظروف او اضافة ظروف ولو قلنا
انما الضمير في قوله قبل وهي تكون لازمة راجع الى الاسماء المضافة اضافة معنوية مع تعسف في ذلك لاستقام كلامه

ههنا ولا حاجة الى ذكر لفظة في ولا الى تعذر مضاف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء
وعند ولدى ولدن وبين ووسط وسوى بمعنى ودون وغير ظروف اي والاضافة غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى
غير وقيد وقاد بكسر القاف وقاب وقيس بهذه الاربعة بمعنى قدر ومقدار واي ولا يضاف اي الى الواحد المعرفة من الجنس
ولكن يضاف الى اثنين فصاعدا لانه واحد منهما لان ايا شرطا كان او موصولا او استفهاما موضوع ليكون جزءا من جملة متعينة
بعده مجتمعة هنه ومن امثاله فلا يجوز ان يقال اي الرجل زيد لان الرجل ليس جملة مشتملة على زيد وامثاله وكذا لا يجوز
اي رجال زيد لان رجالا جملة غير متعينة ولا يجوز اي زيد احسن اوجهه ام يده لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله نحو اي
الرجلين في جواب من قال جاءني احد الرجلين واي الرجال عندك في جواب من قال جاءني احد الرجال سواء اذا اضيف الى المعرفة
يكون بعضا من المضاف اليه فيجب ان يكون في المضاف اليه تعدد بخلاف اي رجل يعني في جواب من قال جاءني رجل واي
رجلين مثلا في جواب من قال جاءني رجلان واي رجال هم في جواب من قال جاءني رجال وانما جاز ذلك مع ان المجوز ههنا
لم يكن في الظاهر جملة متعينة لان المراد به الجنس المستغرق المجتمع من المسؤول عنه ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة متعينة
فان النكرة لما لم تختص في الاصل وشيعها لواحد بعينه صح ان يعبر بها عن كل واحد واحد على البدل الى ان يعم الجنس
بخلاف المعرفة فانها لكونها مختصة بواحد بعينه لا يطلق مع ذلك التعيين على غيره فيكون معنى اي رجل اي قسم من اقسام
جنس الرجال او اقسم رجلا رجلا ومعنى اي رجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس او اقسم رجلين رجلين ومعنى اي
رجال اي قسم من اقسام هذا الجنس او اقسم رجالا رجالا وقوله تعالى فايا ما اي كان شرا فيقيد الى المعاقبة لانه يعنيها
اي من كان شرا منا تقيد الى موضع اقامة الناس حال كونه لا يراها اي المقامة لكونه اعمى اعتراض لانه ايا منا مضاف
الى الواحد المعرفة من الجنس وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا فهو في الحقيقة مضاف الى متعدد
لكنهم لما ارادوا التنصيص على ان المراد هو المتكلم والمخاطب ولم يكن للعبارة ايضا دلالة على المخاطب صرحوا بالضمير واما
كرروا ايا لامر لفظي وهو انه لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار كقوله تعالى هذا فراق بيني وبينك
وبعض وكل ولا يضافان الا الى شيء ذي اجزاء حسا او حكما وكلا ولا يضاف كلا ولا كلتا الا الى المثنى المعرفة لانه
وضعه للمثنى كما ان وضع كل للجمع نحو كلا الرجلين وكلاهما او ما هو في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل فذلك ههنا في معنى المثنى اي كلا الامرين من الخير والشر وذو فانه لازمة الاضافة ولا يضاف
ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة عند سيبويه لانه وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وجنس المضمرات والاعلام
لا يقع صفة فلم يتوصل بذو الى الوصف بها ونحو صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها

ويروى بدل آباد وهو بمعنى اهلك من البوار أبان بالنون شاذ عنده لاضافته الى المضمر وكذلك قطعه عن الاضافة

وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعنى بذلك اسفلكم ولكنى اريد به الذوينا شاذان واولو

بمعنى ذو وقد وقط وحسب الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها لا تنفك عنها والثانية وهي الاضافة غير اللازمة

نحو ثوب لو قال في نحو ثوب لكان اولى ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال وقوله ولفظية عطف على قوله معنوية وهي

اضافة الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب الى فاعلها او مفعولها واحترز بالصفة عن غيرها المضاف

الى واحدهما كالمصدر نحو ضرب زيد فان اضافته معنوية وبقوله الى مفعولها او فاعلها عن اضافة الصفة لا الى

احدهما نحو مضارب مصر فان اضافته معنوية نحو هو ضارب زيد الآن او غدا وهو حسن الوجه واعلم ان اضافة

الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لجواز

عملها فيه مطلقا سواء كانا بمعنى الاستمرار نحو زيد مسود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد ضارب ابوه امس وذلك

لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به واما اضافتهما الى المفعول فانما تكون لفظية اذا كانا

بمعنى الحال والاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية الا خفة في اللفظ اما في لفظ المضاف وحده كاسمي الفاعل والمفعول

المجردين عن اللام المضافين الى الاجنبي او في لفظ المضاف اليه وحده كاسمي الفاعل والمفعول الموصوفين باللام

المضافين الى الفاعل السببي والصفة المشبهة الموصوفة باللام المضافة اليه نحو القائم الغلام والمؤدب الغلام

والحسن الوجه او في لفظيهما كهذه الامثلة مع التجريد عن اللام نحو قائم الغلام ومؤدب الغلام وحسن الوجه فان

التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون الخفة لا في لفظ

واحد منهما نحو افضل القوم عند من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه بحذف من والمعنى المضاف

كما هو قبل الاضافة من غير تفاوت فيه ولا تخصيص بالاضافة الا ترى ان التخصيص الذي في ضارب زيد كان حاصلا في ضارب

من زيد حين كان منصوبا به بلا تفاوت فلا تكون الاضافة من الحقيقة ولا المعرفة ومن ثمه اي ومن جهة انها لا تفيد

الا خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قالوا مررت برجل حسن الوجه ولم يقولوا مررت بزيد حسن الوجه ولو

افادت تعريفا لم يجز القول الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز القول الثاني لكون المعرفة حينئذ صفة للمعرفة

ومن ثمه قالوا الضارب الزيد والضاربوا زيد فان الاضافة تفيد خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافة ما فيه

اللام ومن ثمه لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة في اللفظ لان التنوين سقط في الاول باللام لا بالاضافة خلافا

للفراء فانه يجوزه على ان لام التعريف دخل بعد الحكم باضافته فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة وفيه

نظرا فانا نرى اللام الاسابقه حيثا على الاضافه والاضافه في الظاهر انما ثبت بعد الحكم بسقوط التنوين بسبب اللام كما ب
الاضافه وجاز الواهب المايه الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها وقوله المائة اى مائة الناقة والهجان البيض
يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك قوله وعبدها اى العبد الذى يرعاها وعوذا وهى حال من المائة جمع عائذ وهى الحديثة
النتاج وتزجى تسوق والقياس انه لا يجوز لان التابع لا يقع حيث لا يقع متبوعه كما لا يجوز الواهب عبدها للبهم
عدم جواز هذا بالاتفاق فان المالكى يجوزه اذا كان المضاف اليه مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الرجل الضارب
غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وفرق بعضهم بين الصورتين اذ عبدها الاول
في الصورة الاولى وهى الواهب عبدها وان جعلنا والا وان كان في الذكر متاخرا الا انه يغتفر عليه وهو باعتبار المغتفر اصلا
واول مباشر للمضاف المعرف باللام فلا يجوز ذلك كما لا يجوز الضارب زيد وعبدها الثانى في الصورة الثانية تابع
معطوف على ما باشره المضاف المعرف فيجوز ذلك واشار الى علته بقوله وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان القبح في التابع ليس بظاهر ودليله عطف المعرفه على نكرة مصدرة بعلامات التنكير نحو رب وكل ومن الاستغراقية
نحو قولهم رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها بدرهم ولا يجوز رب غلامه وكل سخلتها واعلم ان المص اختار
مذهب الجزولى فانه قال هذا المعطوف معرفه وانما جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وهذا القول
مردود لانه لو كان معرفه لجازت غلامه والسيد والحق ان الضمير في غلامه وسخلتها نكرة كما هو مذهب سيبويه ونظائره
ربه رجلا لان الضمير الراجع الى النكرة غير مختص قبل الحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهى مختصة بحكم
من الاحكام نحو جاءنى رجل وضربته فانها معرفه لان هذا الضمير هذا الرجل الجائى دون غيره قال سيبويه في
رب رجل واخيه لا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه وانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم
رجل وضممت اليه شيئا من امته كلامه تعالى لما اخ ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا ومنه مررت برجل
قايم ابواه لا قاعدين حيث اجرى المعطوف بلا وهو قاعدين على الصفة عن ضمير الموصوف ولم يجز ذلك الا اذا كان في
المعطوف عليه وهو قايم ابواه وكان الاخلاء في المعطوف للحمل على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت
فيه الضمير وكذا قولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة لان الضمير المستكن في قبيحة راجعة الى الجارية وكانك قلت
لا قبيحة جاريته ولما كان فرق بين هذا المثال من ما قبله [illegible] عنه بقوله منه ولذا في اللام الموصول لا يجوز
اخلاء صلته عن الضمير ويجوز اخلاء المعطوف على الصلة منه نحو مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين وانما يجوز
ذلك لانه في تقدير لا القاعد ابواه ولم يجز بعضهم في الذى نحو مررت بالرجل القايم ابواه لا اللذين قعدا

وانما لا يجوز هذا ويجوز ذاك لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين
وظهوره في اللذين قعدا وعدم المخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف اللذين فانه يظهر المخالفة
بينهما افرادا وتثنية ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى لان المعنى للذي قعد ابواه وتعليل الشارح ههنا
بقوله لان القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا مستبعد اذ لا دلالة على عدم الاستبعاد كما في قوله انا الذي
قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام اعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
او مخاطب ولم يكن للتشبيه جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان جميع المظهرات غيب نحو
انا وانت الذي قال كذا وجاز ان يكون العائد متكلما او مخاطبا حملا على المعنى نحو انا الذي قلت وانت
الذي قلت اما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او عن موصوفه فلا يجوز الحمل على المعنى
فلا يقال الذي ضربت انا ليلا يبقى الاخبار لغوا وكذا اذا كان للتشبيه فليس الا الغيبة نحو انا حاتم الذي
وهب المائة وعلى هذا المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد
فان سيبويه اجاز في تابع المضاف اليه الذي لا يكون متبوعه في حكم الساقط ما لا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم
يا زيد والحارث وابو العباس المبرد يفرق بين الصورتين اي بين الواهب المائة الهجان وعبدها وبين
الضارب الرجل وزيد قائلا بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فجعل المضاف الى ضمير ما فيه
اللام في قوة المضاف الى ما فيه اللام والمضاف اليه يجوز ان يقع مضافا اليه للصفة المعرفة باللام نحو
الضارب وجه فرس غلام الرجل قال اما اذا اتبعت مجرور ذي اللام ما لم يكن في قوة ما لكن وقوعه نحو
نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور وانشد انا ابن التارك البكري بشر
لا غير بخلاف العلم المعطوف على المجرور فانه ليس في قوة المضاف الى ما فيه اللام وانما جاز الضارب الرجل
وان لم يكن في هذه الاضافة خفة في اللفظ تشبيها له بالحسن الوجه المفيد في هذه الاضافة الخفة بحذف الضمير
واستتاره وقلب الضمة كسرة اذ الكلام اصله الحسن وجهه ووجه المشابهة كون المضاف والمضاف اليه
فيهما معرفا بلام التعريف واما نحو الضاربك والضاربه فمنهم من قال انه مضاف فان بعض النحاة قال ان الضمير
بعد ذي اللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا ... فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا اعتباره المضمر بالمظهر
فكما لا يجوز في الضارب زيد الا النصب فكذا لا يجوز في الضاربه الا النصب فجوز في صحة الاضافة ولك
وان لم يحتمل بها الحذف على ضاربك لانهما من باب واحد لا فرق بينهما في عدم التخفيف فيهما وقال

المنفصل الضارب في نحو المصباح وانما ساغ الضاربك والضاربه لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه
فلما اضيف حصل التخفيف بلا اضافة فيه اي في ضاربك لازمة من غير نظر الى التخفيف لان الاضافة المقصود
بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ان يقال فيه ضارب زيدا وانما كانت لازمة لو فهم الجمع بين
التنوين او النون وبين الضمير المتصل المنصوب وذلك لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل
في حكم تتمة الاول فلو لم تكن الاضافة لازمة فيه لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة وقال الاخفش
ان الضمير بعد التجرد عن اللام نحو ضاربك وضارباك منصوب وانما حذف التنوين والنون لا للاتصال المذكور
بينهما وبين الضمير المنفصل وقوله وهم الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما
ايراد على الاخفش فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلونه فاجاب عنه بقوله مما لا يعمل ولا يعتمد
عليه لان سيبويه قال هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم تحذف في الوصل اجراء له
مجرى الوقف وانما حركت تشبيها لها بهاء الكناية **وافعل التفضيل** اذا اضيف الى المعرفة
حال كونه مرادا به الزيادة على من اضيف اليه افعل اي تفضيل صاحبه على كل واحد واحد من سائر
امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث مجموع فالاضافة لفظية غير محضة
على راي وهو راي ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وابي علي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم
فافضل وقع صفة للنكرة فلو كانت اضافته معنوية لما وقع عند اضافته الى المعرفة صفة للنكرة ولقوله
ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا فان خير قومهم صفة للنكرة لقوله قوما واقل مفعول ثاني
والهاء في به ضمير الخير الذي دل عليه قوله خير قومهم وليس الاول والثاني سواء لان الاول صفة والثاني مصدر
كقولك اوثر الخير واكثره الشر والمعنى لانه كثر عليهم بل بعدهم امثالنا وانما كانت غير محضة لان
المعنى على ثبات من الابتداء كانه قيل افضل من باقي القوم ويكون الجار والمجرور في محل النصب بانه
مفعول افضل كما لو ظهر فان من في قولك افضل من القوم ابتدائية على معنى ان زيدا ابتداء في الزيادة
في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل والجار والمجرور معمول لافضل
فيكون افضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها ... به اي يحصل الاستيناس بان المعنى
على ثبات من قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا فان قوله من الذين
عطف على الناس فلو لم تكن فيه من في التقدير ثابتة لم يجز اثباتها في المعطوف وانما قال يونسه

لان

وافعل التفضيل

لان ذلك ليس بنص على ثبات من لجواز ان يكون ذلك عطفا لاحرص المتقدر على احرص الظاهر فلا يلزم ان يكون

المعنى على ثبات من في الاول والاعرف وهو مذهب سيبويه وابن مالك انه يتعرف بالاضافة ويكون الاضافة

معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه منفصل في من اجزاء المضاف اليه فان يريد في قولك زيد افضل

القوم منفصل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد القوم فالمعنى زيد بعضهم اللام في

الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم ولا يكون بتقدير من الابتدائية والا لجاز

زيد افضل عمرو كما جاز زيد افضل من عمرو ولا بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة والا لوقع اسم المضاف

اليه على المضاف فيكون الاضافة محضة بدليل قوله تعم فتبارك الله احسن الخالقين وقوله خير قومهم

في البيت منصوب على المدح او البدل ومن شرطه اي من شرط افعل المراد به هذا المعنى ان يضاف

الى ما هو بعضه لان افعل المضاف بهذا المعنى موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه

ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لفقدان الشرط المذكور لخروجه اي خروج يوسف من جملتهم

اي من جملة الاخوة باضافتهم الى ضميره فانك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم

وكذا لا يجوز زيد افضل رجلين او افضل رجال اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا فائدة في كونه

افضل من جملة غير معينة وكذا لا يجوز وجه زيد احسنه لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله

وقوله واختلاج توهم تفضيل الشيء على نفسه اعتراض توهم من قوله مراد انه الزيادة على من

اضيف اليه ومن قوله ومن شرطه ان يضاف الى ما هو بعضه لانك اذا قلت زيد افضل الناس فاثبت

تفضيل زيد على الناس وهو من جملتهم فيلزم تفضيله على نفسه واجاب عنه بقوله يضمحل ويزول

ذلك الاختلاج والتوهم بان لافعل حيثيتين اصل ثبوت المعنى سواء اي نقول ثبوت

اصل المعنى والزيادة فيه وقد عرفت الكلام في ذلك في باب الحال فيكون من جملتهم باعتبار

الجهة الاولى دون الثانية فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لان الجهة التي ذكر بها معهم غير الجهة

التي فضل بها عليهم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين في استعمالهم لافعل باعتبارين قولهم

زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما [illegible] فضل بها وقاعدا من الحال المفضل عليها والعامل

فيهما جميعا احسن ونسبته احسن الى القيام نسبة الاصلية ونسبته الى القعود نسبة

اصل الحسن ولا يجوز ان يكون نسبته احسن في الحالين واحدة والا لزم ان يكون القعود